معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٩٠)

دراسة تحليلية لموقع مصر
فى التجارة البينية
بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات

يونيو ٢٠١٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٩٠)
(سلسلة علمية محكمه)

دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات

يونية ٢٠١٨

" لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد".
"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز

يهدف البحث إلى تحليل شبكة التجارة البينية العربية باستخدام منهجية تحليل الشبكات. وينقسم البحث إلى مقدمة وأربعة فصول رئيسية ثم النتائج والتوصيات. ركزت المقدمة على أهمية البحث وأهدافه، كما استعرضت الدراسات السابقة. في الفصل الأول تم استعراض المسارات التي تمت بين الدول العربية في سبيل تعزيز التجارة البينية، وفى الفصل الثاني تم تحليل أداء التجارة الخارجية والبينية للدول العربية خلال فترة عشرين عاماً من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥. واستعرض الفصل الثالث بعض النظريات والنماذج المستخدمة في تحليل التجارة. بينما ركز الفصل الرابع على تحليل ومقارنة أربع شبكات لبيانات التجارة البينية بين الدول العربية.

ومن نتائج الدراسة: أظهرت نتائج تحليل الشبكات أن نموذج الجاذبية ليس النموذج الأمثل في التطبيق على التجارة البينية العربية، كما وجدت الدراسة أن معدلات نمو صادرات (واردات) مصر للعالم في سنوات الدراسة كانت مرتفعة ولكنها تناقصت بعد ثورة يناير. أما بالنسبة لتجارة مصر مع الدول العربية، فنجد أن مصر تقدمت للمركز الثالث في ترتيب الدول العربية بالنسبة للصادرات البينية العربية في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥، كما شهدت مصر نموا ملحوظاً في قيمة الصادرات (الواردات) البينية بين الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٥ والفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥. كما تعتبر مصر من أعلى الدول في الحفاظ على علاقتها التصديرية والاستيرادية مع الدول العربية خلال السنوات من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٥، وتم مقارنة ترتيب مصر لقيم التصدير والاستيراد الإجمالية في التجارة البينية العربية. ووجد أن الميزان التجاري لمصر في التجارة البينية العربية موجباً. وبتحليل الشبكات وجدنا أن مصر تستطيع أن تقوم بدور بالغ الأهمية فى مجال سلاسل القيمة المضافة مع جميع الدول العربية، كما أنه من حيث أهمية الروابط تقع مصر في الصدارة، وإذا أخذنا قيم هذه الروابط في الحسبان نجد أن مصر تقع الرابعة من حيث الترتيب، وبالتالي فأن موقع مصر داخل الشبكة يؤهلها لممارسة دور أكبر في التجارة البينية العربية وخصوصاً إذا ما تم التركيز على سلاسل القيمة المضافة. واقترحت الدراسة تعزيز السياسة التجارية مع البلدان العربية بمجموعة من الإجراءات، وكذلك محاولة اعتماد منهجية تحليل الشبكات لتعزيز التجارة البينية العربية من خلال برنامج تعزيز التجارة في الأجل الطويل لدى جامعة الدول العربية.

الكلمات الدالة: التجارة البينية العربية – تحليل الشبكات – مركزية الشبكات

Abstract

Analytical Study of Egypt’s position in Intra-Arab Trade using Network Analysis

The research aims to analyze the intra-Arab trade using network analysis. The research consists of an introduction and four main chapters, followed by conclusions and recommendations. The introduction focuses on the importance of research and its objectives, and some previous studies. Chapter one sheds the light on the tracks that have been developed between the Arab countries to promote intra-trade. Chapter two analyzes the performance of foreign and intra-Arab trade in the Arab countries over a period of twenty years from 1996 to 2015. Chapter three reviewes some of the theories and models used in trade analysis. While the fourth chapter focuses on the analysis and comparison of four networks of intra-Arab trade.

The Results of the research show that: the gravity model is not the best model for applying to the intra-Arab trade, and that Egypt's export growth rates for the world in the years of study were high but decreased after January revolution. As for Egypt's trade with the Arab countries, Egypt has advanced to third place in the ranking of the Arab countries for Arab exports between 2006 and 2015, and Egypt witnessed a remarkable growth in the value of imports between 1996-2005 and 2006 to 2015 Egypt is considered one of the highest countries in maintaining its export and import relations with the Arab countries during the years 2000 to 2015, and Egypt's ranking of the total export and import values in intra-Arab trade was compared. The research found that Egypt's trade balance in Arab trade is positive. In analyzing the networks, we found that Egypt can play a very important role in value added chains with all Arab countries. In terms of importance of linkages, Egypt is at the forefront. Given the values of these links, Egypt is ranked fourth. Egypt's position within the network enables it to play a greater role in intra-Arab trade, especially if Egypt focus on value-added chains.

The study suggested strengthening trade policy with Arab countries through a set of measures, as well as trying to adopt a network analysis methodology to promote

intra-Arab trade through the long-term trade promotion program of the League of Arab States.

فريق البحث

أعضاء الهيئة العلمية:

أ.د. أمانى حلمى الريس الباحث الرئيسي (علوم حاسب)

أ.د. فادية محمد عبد السلام (علاقات اقتصادية دولية)

د. حسن محمد ربيع حسن (بحوث العمليات ودعم القرار)

أعضاء الهيئة العلمية المعاونة:

أ. آية إبراهيم مليجى (رياضيات بحته وحاسب)

أ. ريهام عفيفى عبد العزيز (نظم معلومات)

سكرتارية:

أ. نهلة عوض

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول: مسارات العمل العربي المشترك لتعزيز التجارة البينية	10
الفصل الثاني: نظرة تحليلية للتجارة العربية من الفترة ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥	٣٤
الفصل الثالث: مسح لبعض أنواع النظريات والنماذج المستخدمة في تحليل التجارة – بالتركيز على منهجية تحليل الشبكات	٥٧
الفصل الرابع: تطبيق تحليل الشبكات على التجارة البينية العربية	٧١
النتائج	١٠٢
ملخص الدراسة	١٠٥
المراجع	١١٢

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(١-١)	آليات التكامل الاقتصادي العربي على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي	12
(1-2)	إجمالي قيمة الصادرات والواردات للدول العربية خلال الفترتين (١٩٩٦-٢٠٠٥) و(٢٠٠٦ -٢٠١٥)	٣٦
(2-2)	نسبة مساهمة الصادرات والواردات العربية في الصادرات والواردات العالمية خلال الفترتين (١٩٩٦-٢٠٠٥) و(٢٠٠٦ -٢٠١٥)	٣٧
(3-2)	مؤشرات أداء التجارة الخارجية العربية بدلالة معدلات النمو والحصة في التجارة العالمية	٣٨
(4-2)	قيمة الصادرات لكل دولة عربية خلال الفترتين (١٩٩٦-٢٠٠٥) و(٢٠٠٦ - ٢٠١٥)	٤١
(5-2)	معدلات نمو صادرات الدول العربية خلال الفترات الخمسية	٤٣
(6-2)	قيمة الواردات لكل دولة عربية خلال الفترتين (١٩٩٦-٢٠٠٥) و(٢٠٠٦ - ٢٠١٥)	٤٥
(7-2)	معدلات نمو واردات الدول العربية خلال الفترات الخمسية	٤٦
(8-2)	نسبة تغطية الصادرات للواردات	٤٨
(9-2)	إجمالي قيمة تجارة الدول العربية وقيمة التجارة البينية بين الدول العربية	٥٠
(10-2)	إجمالي قيمة التجارة للدول العربية وقيمة التجارة البينية بين الدول العربية خلال الفترات ١٩٩٦-٢٠٠٠، ٢٠٠١-٢٠٠٥، ٢٠٠٦-٢٠١٠، ٢٠١١-٢٠١٥	٥١
(11-2)	إجمالي قيمة الصادرات البينية حسب الدولة	٥٣
(12-2)	إجمالي قيمة الواردات البينية حسب الدولة	٥٥
(١-٣)	معادلة قياس كثافة الشبكة	٦٧
(٢-٣)	المقاييس المركزية المختلفة للرؤوس بداخل الشبكة	٧٠
(١-٤)	كثافة شبكة التجارة البينية العربية لأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥	٧٤
(٢-٤)	نسب مئوية من إجمالي التجارة البينية خلال الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠،	٧٥

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	٢٠١٥	
(٤-٣)	عدد الروابط الداخلة إلى والخارجة من كل دولة في أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥	٧٩
(٤-٤)	قوة المركزية لكل الدول العربية في السنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥	٨٢
(٤-٥)	مركزية التقارب للبلدان العربية المختلفة في السنوات ٢٠٠٥،٢٠٠٠، ٢٠١٠، ٢٠١٥	٨٦
(٤-٦)	ترتيب بيج للدول العربية في سنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥	٨٨
(٤-٧)	ترتيب بيج بقيم الأوزان للدول العربية في سنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥	٨٩

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(٢-١)	نسبة الصادرات والواردات البينية من إجمالى صادرات وواردات الدول العربية	٥٦
(٣-١)	شكل توضيحى يبين خصائص المكان في الشكل البنائى للشبكة	٦١
(٣-٢)	شكل توضيحى لشبكة	٦٥
(٣-٣)	أشكال توضيحية لمركزية الشبكات	٦٨
(٤-١)	شبكة التبادل التجاري بين الدول العربية عام ٢٠١٥	٧٣
(٤-٢)	نسب مئوية من إجمالي التجارة البينية خلال عام ٢٠١٥	٧٦
(٤-٣)	متوسط درجة المركزية خلال الأربع سنوات	٨١
(٤-٤)	متوسط قوة المركزية خلال الأربع سنوات	٨٤
(٤-٥(أ))	شبكة العمود الفقري لعام ٢٠٠٠ (حجم الرؤوس يتناسب مع الناتج المحلى الإجمالي للدولة)	٩١
(٤-٥(ب))	شبكة العمود الفقري لعام ٢٠٠٠ (حجم الرؤوس يتناسب مع حجم تدفقات الأموال للدولة الناتج من التجارة البينية)	٩٢
(4-6(أ))	شبكة العمود الفقري لعام ٢٠٠٥ (حجم الرؤوس يتناسب مع الناتج المحلى الإجمالي للدولة)	٩٣
(4-6(ب))	شبكة العمود الفقري لعام ٢٠٠٥ (حجم الرؤوس يتناسب مع حجم تدفقات الأموال للدولة الناتج من لتجارة البينية)	٩٣
(4-7(أ))	شبكة العمود الفقري لعام ٢٠١٠ (حجم الرؤوس يتناسب مع الناتج المحلى الإجمالي للدولة)	٩٥
(4-7(ب))	شبكة العمود الفقري لعام ٢٠١٠ (حجم الرؤوس يتناسب مع حجم تدفقات الأموال للدولة الناتج من التجارة البينية)	٩٥
(4-8(أ))	شبكة العمود الفقري لعام ٢٠١٥ (حجم الرؤوس يتناسب مع الناتج المحلى الإجمالي للدولة)	٩٧
(4-8(ب))	شبكة العمود الفقري لعام ٢٠١٥ (حجم الرؤوس يتناسب مع حجم تدفقات	٩٧

	الأموال للدولة الناتج من التجارة البينية)	
(٤-9)	**أقصر مدى لشجرة التجارة البينية العربية لسنة ٢٠١٥**	**١٠٠**

مقدمة

مع التقدم السريع الحادث على المستوى العالمي، أصبح حاليا اعتماد أي دولة– سواء كانت متقدمة أو نامية – على منتجات دول أخرى لسد بعض احتياجاتها سواء كانت هذه المنتجات في صورتها الأولية أو مصنعة بتكنولوجيات متطورة، من الأمور المعتادة. وأصبح هناك ارتباط بين العديد من الاقتصادات، وبالتالي ازدادت أهمية التجارة الخارجية بين دول العالم، حيث إن ٢٨% من الدخل القومي – في المتوسط العالمي – ينفق على السلع والخدمات الدولية[١].

وقد كان إنشاء منظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقية الجات عام ١٩٤٧ لتحرير التجارة من القيود الجمركية من أجل تنظيم التجارة بين الدول الموقعة على الاتفاقية وفتح الأسواق بهدف إحداث تنمية اقتصادية في العالم أجمع بما فيه الدول النامية والفقيرة. ولكن الواقع الفعلي أثبت أنه لم تتم استفادة الدول النامية والفقيرة بما هو مرجو ومتوقع وتركزت العوائد لصالح الدول المتقدمة. يوضح التقرير الاقتصادى العربى الموحد، أن نسبة الصادرات العربية فى الصادرات العالمية فى عام ٢٠١٦ وصلت إلى ٤.٧% بينما نسبة الواردات العربية فى الواردات العالمية وصلت إلى ٤.٦% لنفس العام[٢].

وقد وقعت الدول العربية العديد من الاتفاقيات المشتركة لتيسير التجارة والتكامل الاقتصادي فيما بينها، وعلى الرغم مما تم على مستوى هذه الاتفاقيات المختلفة بين الدول العربية إلا أنه لاتزال قيمة التجارة البينية بين الدول العربية متواضعة للغاية، حيث بلغت نسبتها من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية 12.9% عام 2016[٢].

---

[1] Giancarlo Gandolfo (2010). "Models of International Economics", in Mathematical Models in Economics, edited by Wei-Bin Zhang, Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS), Developed under the Auspices of the UNESCO, Eolss Publishers, Paris, France, [http://www.eolss.net]

[٢] "التقرير الإقتصادي العربي الموحد" (2017). موقع صندوق النقد العربى على: http://www.amf.org.ae/ar

ويهتم البحث الحالى بدراسة هيكل التجارة البينية بين الدول العربية وذلك باستخدام منهجية تحليل الشبكات[١]. ويعتبر تحليل الشبكات أداه قوية لوصف واختبار الأنظمة المتداخلة والمعقدة. وبالتالى يتم دراسة شكل شبكة التجارة البينية للدول العربية بشكل متكامل وقياس كثافتها (أى نسبة العلاقات التجارية الفعلية بين الدول العربية إلى العلاقات التجارية المتاحة بين الدول العربية)، وكذلك معرفة البلدان ذات التأثير الأكبر داخل هذه الشبكة.

وفى ضوء السياق السابق، يركز البحث على التالى:

١. المسارات التى قامت بها الدول العربية من أجل تعزيز التجارة العربية البينية
٢. تحليل لبيانات التجارة البينية بين الدول العربية خلال العشرين عاما الماضية، ورصد تطورها
٣. دراسة وتحليل مجموعة الشبكات:
   a. شبكة الصادرات البينية للدول العربية لأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٥
   b. شبكة توضح تدفق الأموال الناتجة عن التجارة البينية لنفس الأعوام
   c. شبكة توضح التكتلات الاقتصادية الأساسية لشبكة عام ٢٠١٥

وذلك للخروج بمجموعة من النتائج تفيد متخذ القرار لتعزيز التجارة بين مصر والدول العربية.

أهمية البحث والمستفيدين

يعتبر البحث تطبيق لمنهجية تحليل الشبكات لدراسة العلاقات التجارية البينية بين الدول العربية. وعلى حد علم الباحثين لم يسبق تطبيقه على التجارة البينية للدول العربية، حيث تندر الدراسات التي تطبق هذه المنهجية باستثناء التطبيقات على التجارة الدولية ككل، وأيضاً على بعض مجموعات الدول التي ترتبط باتفاقيات تعاون تجارى كما سيتضح من الدراسات السابقة لاحقاً.

[١] تستخدم كلمة تحليل الشبكات (network analysis) أو تحليل الشبكات الاجتماعية (social network analysis) فى العديد من الأبحاث كمرادف لنفس المفهوم، وفى هذا البحث نستخدم كلمة تحليل الشبكات.

ويتيح استخدام تحليل الشبكات في دراسة التجارة بين الدول تقديم رؤية متكاملة لشكل العلاقات التجارية بينهم، وتعد أفضل من الطرق الاحصائية التقليدية المستخدمة في دراسة التجارة الدولية – مثل نموذج الجاذبية الشائع الاستخدام– لأنها بجانب الحسابات الإحصائية يتم تحليل البناء الخاص بالشبكة فيوضح تأثير العلاقات بين الدول على الدول الأخرى، فمثلا العلاقة بين الدولة i والدولة j يتم دراستها ليس بمعزل عن العلاقة بين i و h وأيضاً العلاقة بين j و h . أى أن خواص الترابطات تعتبر الجزء المفصلي لدراسة الشبكات وتعطى صورة أكثر وضوحاً عن خصائص النظام الذى تمثله. وكما ذكر فإن هذه الدراسة ستقوم بالتطبيق على المنطقة العربية لبيان الاستفادة الممكنة للتجارة البينية للمنطقة.

الجهات المستفيدة

وزارة التجارة والصناعة – وزارة التعاون الدولي – صندوق النقد العربي – مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الهدف من البحث

١. تحديد مناطق تدفق الثروات للبلدان العربية الناتج من التجارة البينية.
٢. تعريف المناطق الأكثر تبادل واستفادة من التجارة البينية بين الدول العربية.
٣. دراسة التشابكات فى التجارة البينية بين الدول العربية وهل تعمل كمجموعة واحدة أم يوجد عدة تكتلات بداخلها.
٤. تحديد مناطق القوة وكيفية الاستفادة منها لتعزيز تجارة مصر بين الدول العربية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي والكمي، واعتمد على البيانات والمعلومات المتاحة بالتقرير الاقتصادي العربي الموحد وغيرها من المصادر. كما اعتمد البحث أيضاً على منهجية تحليل الشبكات وذلك لمعرفة أنماط التجارة بين الدول العربية ككل، ولوصف وتحليل مؤشرات التجارة البينية.

الدراسات السابقة

نستعرض في هذا الجزء بعض من الدراسات السابقة وقد تم تقسيمها إلى دراسات خاصة بالتجارة البينية العربية ودراسات تم استخدام منهجية تحليل الشبكات بها لتقييم التجارة العالمية بشكل عام أو بين بعض التكتلات.

أولا: بعض الدراسات الخاصة بالتجارة العربية

أوضحت دراسة (سليمان، ٢٠١٥)[١] أنه على الرغم من تزايد قيمة التجارة بين مصر والدول العربية حيث وصلت إلى ١٧% سنوياً، إلا انها لم تنمو بالقدر المأمول. وركزت على دراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على التجارة بين مصر والدول العربية وذلك لبيان تأثيرها، وبينت الدراسة أن أهم هذه العوامل هي: الناتج المحلى الإجمالي المصري – سعر النفط العالمي – عدد سكان المنطقة – متوسط أسعار المستهلكين في مصر – الصادرات الكلية المصرية إلى العالم – الصادرات الكلية للمنطقة إلى العالم.

وركزت دراسة (سالم، ٢٠١١)[٢] على مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية، وعلى العوامل التي أدت إلى قيام منطقة التجارة الحرة العربية ومستقبلها من حيث التحديات والعقبات وسبل حلها، وأوضحت الدراسة أن من أهم المعوقات: الاستثناءات – قواعد المنشأ – القيود غير الجمركية – الروزنامة الزراعية – مشكلة النقل – والقيود الفنية المرتبطة بالمواصفات وشهادات المطابقة والمواصفات الصحية. وخلصت الدراسة إلى أنه لإزالة العقبات يجب تحييد العمل الاقتصادي العربي بعيداً عن الخلافات السياسية العارضة، وعدم

---

[١] سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (٢٠١٥). "أداء التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكفاءتها وأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها " فى *J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.6 (12): 2073- 2095, 2015*

[٢] تقي عبد سالم (٢٠١١). "مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية عدد ٢٨ سنة ٢٠١١ ص ص ١٥–٣٨

السماح بتعطيل عمل منطقة التجارة الحرة والاستفادة من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة العربية الكبرى للاستثمار في زيادة الإنتاج وخصوصاً في المجال الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي العربي – توفير بنية تحتية عربية لوسائل النقل والاتصال والإسراع في استكمال قواعد المنشأ العربية – إنشاء مركز توثيق المعلومات التجارية للدول العربية وضرورة العمل على الانتقال بمنطقة التجارة العربية الكبرى من منطقة للتجارة إلى منطقة للإنتاج.

وتناول (باكير وعوض، ٢٠٠٨)[١] أسباب عدم نجاح السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لزيادة حجم التجارة البينية وتفعيل دورها في النمو الاقتصادي. وذلك من خلال دراسة وتحليل اتجاهات وخصائص التجارة البينية وانعكاسات الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية عليها. وقد حددت الدراسة أسباب تدنى التجارة العربية البينية إلى عوامل سياسية واقتصادية وهيكلية وجغرافية وادارية وفنية. وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها: ضرورة تقوية وتعزيز الاستثمارات البينية وضرورة وضع خطط متوسطة وطويلة الأجل لإحداث تغيرات هيكلية اساسية في قواعد الإنتاج لتصبح أكثر تنويعاً وأكثر اعتمادا على المزايا النسبية المتعددة في الدول العربية.

وأوضحت دراسة [٢](Abdmoulah and laabas, 2010) حول تقييم القدرة التنافسية للصادرات العربية في الأسواق الدولية باستخدام مؤشرات التجارة، أن قطاع الصادرات ليس بإمكانه الحفاظ على التنافسية وذلك بسبب تخلف التصنيع وبطء التحول الهيكلي وضعف العرض من السلع الاساسية والاعتماد على الموارد الطبيعية وانخفاض مستوى الاندماج في سلاسل الانتاج العالمية. ورأت الدراسة ضرورة أن تنوع البلدان المصدرة للنفط مصادر أخرى للتصدير بعيداً عن النفط. وبالنسبة للبلدان العربية عموما رأت الدراسة أن التوسع في قطاعات الصادرات محدود للغاية، ويجب على البلدان العربية التوسع في انتاج السلع المصنفة على أنها تتوافق مع الطلب العالمي من أجل تعظيم الاستفادة من التجارة. وفي الوقت نفسه، يمكن للبلدان العربية الاعتماد على التجارة داخل المنطقة والاستفادة من قرب السوق وعوامل التشابه والتواصل الأخرى مع الدول العربية المجاورة.

---

[١] طالب عوض وعامر باكير (٢٠٠٨). "التجارة العربية البينية: الواقع والآفاق المستقبلية". المؤتمر الدولى الثالث لكلية العلوم الإدارية "اتجاهات ٣".١٦-١٧ كانون الأول ٢٠٠٨. جامعة الكويت.

[٢] Abdmoulah, Walid, and B. Laabas. (2010). "Assessment of Arab Export Competitiveness in International Markets using Trade Indicators." Arab Planning Institute Working paper API/WPS 1010.

وفى دراسة (رفعت وعلى، ٢٠١٥)[١] تم تحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية، وأظهرت نتائج النموذج أن زيادة الناتج المحلى في مصر وأيضاً زيادة إجمالي الناتج المحلى لكل من: الأردن، لبنان، ليبيا، السعودية، سوريا والإمارات يؤدى إلى زيادة صادرات مصر، وأن زيادة المسافة الجغرافية قد أدت إلى انخفاض صادرات مصر، كما أظهرت نتائج الدراسة أن كل من: السعودية، ليبيا، الإمارات ولبنان كانت الدول التي من خلالها زادت صادرات مصر. وأن ارتفاع مستوى الدخل الفردي في كل من السعودية والإمارات يؤدى إلى زيادة استجابة الطلب على الصادرات المصرية، بينما ارتفاع مستوى الدخل الفردي في كلا من الأردن والسودان يترتب عليه انخفاض استجابة الطلب على الصادرات المصرية. أما بالنسبة للواردات فإن نتائج النموذج أظهرت وجود علاقة طردية بين إجمالي الناتج المحلى الإجمالي في مصر وإجمالي الدول العربية السبعة سابقة الذكر مع واردات مصر، وأن زيادة المسافة الجغرافية أدت إلى انخفاض واردات مصر من تلك الدول. وتسببت كل من سوريا والأردن والسودان والسعودية في انخفاض واردات مصر، بينما كانت لبنان مسئولة عن زيادة واردات مصر. وأن ارتفاع مستوى الدخل الفردي في السعودية يؤدى إلى زيادة واردات مصر منها، بينما ارتفاع مستوى الدخل الفردي في كل من الأردن، لبنان، السودان، سوريا والإمارات يؤدى إلى انخفاض واردات مصر من هذه الدول.

ثانياً: بعض الدراسات لتقييم التجارة الدولية أو التجارة بين التكتلات باستخدام منهجية تحليل الشبكات

في دراسة[٢] (Fagiolo et al, 2010) تم عمل مجموعة من الشبكات المتتالية تمثل حالة التجارة الدولية في الفترة من عام ١٩٨١ وحتى عام ٢٠٠٠ ومن خلالها أوضحت أن البلدان التي لها روابط قوية كانت تميل إلى التجارة مع البلدان ذات الروابط الضعيفة. وعلى الرغم أن متوسط أعداد العلاقات التجارية ازداد مع الزمن إلا أن الخصائص الهيكلية لشبكة التجارة الدولية كانت مستقرة إلى حد كبير، أي أن التكامل التجاري لم يحدث تغيير كبير على مدى فترة الدراسة (٢٠ عام). وأيضاً أظهرت الدراسة أن البلدان التي لها روابط تجارية كثيرة كانت قليلة من حيث تواجدها في تكتلات، مقارنة بالبلدان ذات الروابط التجارية الضعيفة. وتم أيضاً دراسة

---

[١] عمرو عبد الحميد رفعت، عصام صبري سليمان علي (٢٠١٥). "تحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية بإستخدام نموذج الجاذبية". فى *Alex. J. Agric. Res. Vol. 60, No. 1, pp. 107-135, 2015*

[2] Fagiolo, G., Reyes, J., and S. Schiavo (2010). "The Evolution of the World Trade Web: A Weighted Network Analysis," Journal of Evolutionary Economics, Vol. 20(4), pp. 479–514.

العلاقة بين خصائص الشبكة ودخل الدول أظهرت أن البلدان ذات الدخل المرتفع تميل إلى عمل المزيد من الروابط التجارية.

أظهرت دراسة [1](Ratsimbaharison, 2017) أن أحد الأغراض الذى أنشأت من أجله مجموعة التنمية لجنوب أفريقيا SADC كان " تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي من خلال التكامل الإقليمي للمجموعة" ولكنه لم يتم بالشكل المطلوب، حيث إن الدراسة عن طريق تحليل الشبكات والتحليل الإحصائي خلصت إلى أن دول مجموعة SADC تتعامل خارجيا أكثر منه داخل المجموعة، وأيضاً وجدت الدراسة أن مجموعة SADC لا تعمل كمجتمع واحد ولكن تنقسم إلى مجموعتين.

تناولت دراسة (Xiao, 2017)[2] تحليل للقيمة المضافة من خلال التجارة البينية بين الدول والتي يمكن أن يكون لها دورا مهما في السياسة التجارية للدول. أن دراسة خلق قيمة مضافة للتجارة باستخدام تحليل الشبكات، يمكن من تفسير العلاقات المتشابكة والمعقدة بين الدول. كما تناولت الدراسة تحليل شبكة تجارة القيمة المضافة ذات الصلة بتصنيع المعدات، فضلا عن مدى ترابط مجموعة من الدول في هذه الشبكة والتي لا يمكن رؤيتها من خلال إحصاءات التجارة التقليدية.

في دراسة [3] (De Benedictis et al, 2014) تم تحليل شبكة التجارة العالمية ووصف خصائص الشكل البنائي للشبكة من خلال استخدام تحليل الشبكات. وعلى الرغم من كبر حجم شبكة التبادلات التجارية الدولية وتعقدها وعدم التجانس في علاقاتها إلا أن تحليل الشبكات نجح في إعطاء صورة وافية للتجارة الدولية وتم تحديد مركز نسبى لكل دولة بناء على مؤشرات الشبكة. وأوضحت الدراسة أهمية المؤشرات الكلية وخصوصاً

[1] Ratsimbaharison, Adrien M. (2017). "Regional Integration vs. Globalization: A Social Network Analysis of the Trade Within and Outside the Southern African Development Community (SADC)" (February 10, 2017). Journal of International Organization Studies, Forthcoming. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2745744.

[2] Xiao H, Sun T, Meng B, Cheng L (2017) "Complex Network Analysis for Characterizing Global Value Chains in Equipment Manufacturing". PLoS ONE 12(1): e0169549. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0169549

[3] De Benedictis Luca & Nenci Silvia & Santoni Gianluca & Tajoli Lucia & Vicarelli Claudio (2014). "Network Analysis of World Trade using the BACI-CEPII Dataset". Global Economy Journal, De Gruyter, vol. 14(3-4), pages 1-57, October.

في حالة الدول متوسطة التكامل، حيث أن المركز النسبي للدولة يختلف بناءً على مؤشرات دول الجوار داخل الشبكة، ونوع التدفق التجاري (الدولي أو إقليمي) وكذلك نوع العلاقات التجارية الثنائية.

تناولت دراسة (Onsongo, 2017)[1] تحليل شبكة التجارة لبعض التكتلات التجارية الافريقية وهي ECOWAS, SADC, COMESA, ECCAS، وجاءت النتائج الاحصائية مشابهة لنتائج المنهجيات الأخرى، ولكن أتاح تحليل الشبكات وصف التدفقات التجارية الافريقية داخل هذه التكتلات بطريقة أشمل، حيث أظهر تحليل الشبكة أن تماسك الروابط بين تكتل ECOWAS – وهو الأقدم – كان الأعلى، تليها COMESA ثم SADC واحتل تكتل ECCAS المستوى الأخير من حيث حصص التجارة داخل المنطقة. وأظهر تحليل الشبكات أنه على الرغم من أن الاقتصادات الأكبر حجماً من حيث الاستيراد والتصدير كانت في مراكز متقدمة في ترتيب المؤشرات حيث احتلت الاقتصادات الأقل حجماً والأضعف مراكز أدنى في الترتيب، إلا أن هناك عدد قليل من الاقتصادات الأصغر حجماً مثل ناميبيا، ومدغشقر، وغينيا الاستوائية قد تمتعوا بمراكز عالية سواء في الشبكة الممثلة للتجارة الأفريقية ككل أو داخل تكتلاتها التجارية. ويستدل من ذلك على أن موقعها داخل الشبكة خلق علاقات مع بلدان أكبر قوة اقتصادية ولديها ترابطات كبيرة. ومن ناحية أخرى، احتلت جنوب أفريقيا وأثيوبيا وأنجولا – وهي بلدان تتمتع باقتصادات متقدمة نسبياً – مواقع منخفضة داخل الشبكة، مما يعنى أن لديها روابط تجارية ضئيلة مع البلدان داخل أفريقيا، وأن تدفقاتها التجارية تقع خارج أفريقيا.

وفى دراسة (Caldarelli et al, 2012)[2] تم تحليل لشبكات تمثل العلاقة بين البلدان ومنتجاتها الاقتصادية، ومنها تم عمل شبكات تمثل علاقات البلدان ببعضها من خلال التماثل في نوعية الصادرات، وأيضاً تحليل لشبكات العلاقات بين المنتجات وبعضها من خلال البلدان التي تصدرها. وتم تقديم خوارزم لفلترة المعلومات استنادا إلى البلدان التي تنتج منتجات متشابهة. ونتيجة لذلك، وجد أن مجموعات البلدان التي لها روابط

[1] Elsie Onsongo. "Bilateral Trade Flows in African Trading Blocs: A Network Analysis Trade Policy and Economic Integration in the Middle East and North Africa". at: https://www.academia.edu /13556052/ Bilateral_Trade_Flows_in_African_Trading_Blocs_A_Network_Analysis

[2] Guido Caldarelli, Matthieu Cristelli, Andrea Gabrielli, Luciano Pietronero, Antonio Scala, Andrea Tacchella (2012). "A Network Analysis of Countries' Export Flows: Firm Grounds for the Building Blocks of the Economy". PLoS One 7(10), e47278

جغرافية كانت تتنافس على نفس الأسواق بدلا من أن تنوع منتجاتها. وأيضاً باستخدام خوارزم سلسلة ماركوف المتحيزة وجد أن بعض البلدان تصدر عدداً كبيراً من جميع المنتجات (بلدان شديدة التنوع)، وأن بعض البلدان تصدر عدداً محدوداً من المنتجات. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان التي تصدر القليل من المنتجات تميل إلى تصدير المنتجات النمطية الموجودة في كل مكان، في حين أن البلدان ذات التنوع الكبير في صادراتها تعتبر بلدان محدودة العدد.

وفى دراستنا الحالية نرصد الترابطات المختلفة في شبكة التجارة العربية البينية، وكيفية الاستفادة من تحليل الشبكات لفهم العلاقات التجارية العربية بصورة أكثر وضوحاً. وتشتمل الدراسة على أربعة فصول

- الفصل الأول: عرض لمسارات العمل العربي المشترك لتعزيز التجارة البينية
- الفصل الثاني: تحليل للتجارة العربية من الفترة ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥
- الفصل الثالث: مسح لبعض أنواع النظريات والنماذج المستخدمة في تحليل التجارة – بالتركيز على منهجية تحليل الشبكات
- الفصل الرابع: تطبيق تحليل الشبكات على التجارة البينية العربية

ثم نتائج الدراسة والتوصيات

ويأمل الفريق البحثى[1] أن تساعد نتائج هذه الدراسة متخذى القرار في تحسين وضع مصر في التجارة البينية العربية.

الباحث الرئيسي

أ.د. أمانى حلمى الريس

[1] شارك في إعداد هذه الدراسة فريق بحثى مكون من كل من أ.د. **أمانى حلمى الريس** (باحث رئيسي)، وقامت بالمشاركة في إعداد الفصلين الثالث والرابع، وأ.د. **فادية محمد عبد السلام** وقامت بإعداد الفصل الأول من الدراسة، و د. **حسن محمد ربيع حسن**، وقام بإعداد الفصل الثانى من الدراسة والمشاركة في إعداد الفصلين الثالث والرابع. وساعد في إعداد بيانات الدراسة كل من أ. آية إبراهيم وأ. ريهام عفيفى المعيدين بمركز الأساليب التخطيطية بالمعهد.

الفصل الأول

مسارات العمل العربي المشترك لتعزيز التجارة البينية

1-١ مقدمة

أسفرت الجهود المتراكمة عن قيام الدول العربية في يونية ١٩٥٧ بإقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والتي تم بموجبها تأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي كلف بإنجاز مشروع الوحدة الاقتصادية العربية. وقد التزم المجلس بمبدأ التدرج والمرحلية في التنفيذ لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية من خلال السعي لتحقيق الحريات في انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل المنتجات الوطنية والأجنبية، الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي–النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية–التملك والايصاء والإرث، وفى ذات الإطار تم إقرار العديد من القرارات أبرزها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة[١].

في أغسطس ١٩٦٤ ونتيجة للصعوبات التي قيدت ذلك السعي والسعي العربي لخلق مسار بديل يركز على حرية التبادل التجاري السلعي قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإقرار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ورغم ما مثلته اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية من نقلة نوعية في مسار التعاون الاقتصادي العربي نظراً لمستوى الوضوح في الاستهداف إلا أن الواقع وما فرضه من متغيرات وظروف وقيود سياسية ومؤسسية قد حال دون التمكين من التنفيذ حتى عام ١٩٩٥ الذي شهد إعادة طرح سبل تفعيل الاتفاقية.

---

[١] نواف أبو شمالة (٢٠١٦). "تقييم أداء منطقة التجارة الحره العربية الكبرى". جسر التنمية، عدد ٣٠٠، المعهد العربى للتخطيط بالكويت، ص ص ٧–٩.

في ضوء هذه المقدمة يطرح هذا الفصل تساؤلات بشأن محاولات تعزيز التجارة البينية العربية على أساس إقليمي أو شبه إقليمي وهو ما يستدعى الوقوف على العناصر التالية:

أولاً: درجة فعالية الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهو ما يتطلب مناقشة

- الأحكام العامة والموضوعية لاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى.
- معوقات وإشكاليات تنمية التجارة العربية البينية.

ثانياً: المسارات البديلة للتعاون العربي شبه الإقليمي ويناقش الأحكام العامة لاتفاقية إنشاء اتحاد المغرب العربي، الاتفاقية الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي ثم اتفاقية أغادير (اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية). ويطرح هذا القسم بعض الملاحظات حول فعالية أداء هذه الاتفاقيات في تعزيز التجارة العربية البينية.

١-٢ درجة فعالية الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكـــبرى

تمهيد

إن محاولات تحقيق بعض خطوات التكامل الاقتصادي العربي تمثلت في اتفاقية ١٩٥٣ حول تجارة الترانزيت، ثم تلتها محاولة إقامة السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤، وكذلك اتفاقية عام ١٩٨١ حول تسهيل وتنمية التبادل التجاري تحت مظلة الجامعة العربية (انظر جدول رقم (١-١)). وهذه المحاولات أثمرت ١٣٥ اتفاقية تجارة ثنائية ولم تكن قادرة على توسيع التجارة البينية أكثر من نسبة 13% من إجمالي التجارة، ففى عام 2016 بلغت نسبة الصادرات البينية العربية حوالى١٢.١% من إجمالي تجارتها كما يوضح التقرير الاقتصادى العربى الموحد، هذا المعدل لا يمكن مقارنته بما حققته التجمعات الإقليمية الأخرى والتي سجلت نسبة ٦٩.٧% لتجمع الأبيك APEC، ٦٣.١% لتجمع الأتحاد الأوروبى EU، ٥٠.٢% لتجمع NAFTA، ٤٧.٦% لتجمع TPP. ويلاحظ أنه على مستوى تجمعات الدول النامية بلغت المعدلات بالنسبة لـ MERCOSUR (أمريكا اللاتينية) ١٣.١%، ٢٠.٦% تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)، ٢٤.٢% مجموعة الآسيان (جنوب شرق آسيا)[1] .

[1] https://globaledge.msu.edu/trade-blocs

جدول رقم (١-١): آليات التكامل الاقتصادي العربي على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي

السنة	المكان	التمثيل	النتائج
سبتمبر ١٩٥٣	القاهرة	جامعة الدول العربية	أول اتفاقية متعددة الأطراف لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت.
يونية ١٩٥٧	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف إقامة وحدة اقتصادية كاملة فيما بين الدول العربية، يتم تحقيقها بصوره تدريجية.
يناير ١٩٦٤	تونس	المجلس الاقتصادي المغاربي	إنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغربية لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغاربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا).
أغسطس ١٩٦٤	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية السوق العربية المشتركة لتحقيق التخفيض التدريجي للتعريفة على كافة المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.
فبراير ١٩٨١	تونس	جامعة الدول العربية	توقيع اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري العربي (التجارة العربية البينية).
مايو ١٩٨١	الدوحة	المجلس الاقتصادي الخليجي	تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان الهدف منه قيام تجارة حرة بين الدول الخليجية.
فبراير ١٩٨٩	مراكش	المغرب	توقيع معاهدة مراكش لتأسيس اتحاد المغرب العربي UMA لتشجيع حرية انتقال الأشخاص والسلع والخدمات.
فبراير ١٩٩٧	القاهرة	جامعة الدول العربية	إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول

السنة	المكان	التمثيل	النتائج
			العربية وتوقيع البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية.
مايو ٢٠٠١*	أغادير		تطوير النشاط الاقتصادي، دعم التشغيل وزيادة الإنتاجية ومستوى المعيشة وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية فيما يخص التجارة الخارجية والفلاحة(الزراعة) والصناعة والنظام الضريبي والمجال المالي والجمارك والخدمات فضلا عن التقريب بين تشريعات الدول الأطراف والسعي لإقرار ترتيبات لتحرير التجارة.
ديسمبر ٢٠٠١*	مسقط	سلطنة عمان	استكمال ما حققته الاتفاقية الموقعة بين دول مجلس التعاون عام ١٩٨١ من تنمية وتوسيع وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بينها وتقريب لسياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية والاتفاق على الاتحاد الجمركي وصولا إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي الاقتصادي بين دول المجلس بما يقوى من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.
٢٠٠٩	مسقط عمان	مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الأمانة العامة)	اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ويتطلب قيام الاتحاد النقدي بتنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء لضمان مساهمتها في الاستقرار المالي والنقدي وبما يكفل تحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي المستدام في منطقة العملة الموحدة. كذلك تهيئة البنية التحتية الخاصة

السنة	المكان	التمثيل	النتائج
			بنظم المدفوعات ونظم تسويتها اللازمة للعملة الموحدة وأيضا تبنى تشريعات مصرفية وقواعد مشتركة في مجال الرقابة المصرفية بما يحقق الاستقرار النقدي والمالي.

* أنظر (بن على، ٢٠٠٨)[١] ، تم إعداد البيانات والمعلومات بمعرفة الباحث الحالي من خلال استقراء الاتفاقية المشار إليها أنفا على الترتيب.

١-٢-١ الأحكام العامة والموضوعية لاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى

تكشف دراسة الأوضاع الاقتصادية للدول العربية واستقراء الاتفاقية عن أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية قد أتى في ظل توافر مجموعة من العوامل التي يفترض أن تؤدى إلى تعزيز فرص نجاحها مقارنة بتجارب الماضي وحصاده المتواضع خاصة السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤[٢]

وأهم هذه العوامل:

١) تنص الاتفاقية العربية على الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية وبما يتفق مع شروط التكامل الإقليمي التي وضعتها المنظمة العالمية الواردة في المادة (٢٤) بشأن عدد وأهمية الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة[٣] .

٢) حيث إن الغرض من هذه الاتفاقيات تيسير التجارة بين الاقاليم المشاركة وليس إقامة حواجز أمام تجارة الأعضاء الآخرين مع الأقاليم، كذلك فإن على الأطراف في الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة أن تتفادى إلى أقصى حد ممكن خلق آثار معاكسة على التجارة. هذا فضلا عن أن اشتمال الاتفاقية على خطة وجدول زمني لإقامتها في مدى زمني معقول.

---

[١] تواتى بن على فاطمة (٢٠٠٨). "مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية". مجلة الباحث عدد ٦/١/٢٠٠٨، جدول (١)، صـ١٨٥

[٢] فادية محمد عبد السلام (٢٠٠٥). "درجة فعالية الاركان الرئيسية لمنطقة التجارة العربية الكبرى" في تحرير منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات وضرورات التحقيق. تحرير محمود الامام "مركز دراسات المستقبل"، صـ٥.

[٣] تواتى، .... مستقبل منطقة التجارة الحرة، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩٢-١٩٣.

٣) سعى البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية إلى الاستفادة من المبدأ الرابع الوارد في اتفاقية الجات والذي يمنح فترة عشر سنوات قابلة للتجديد إلى ١٢ سنة لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي.

٤) إن هناك أوجه توافق بين منطقة التجارة العربية ومنظمة التجارة العالمية[١]:

- إزالة الحواجز الجمركية، وقد وضع المجلس الاقتصادي الاجتماعي هذه القواعد بصفته الهيئة المسئولة عن البرنامج التنفيذي للمنطقة كذلك وضع عدة قواعد تنص على إزالة الحواجز غير الجمركية بكافة أشكالها الكمية والإدارية والمالية.
- التقيد بقاعدة المعاملة الوطنية والشفافية في التبادل التجاري.
- الالتزام بقاعدة المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- تعامل قواعد المنشأ والمعايير الخاصة بإجراءات الوقاية والدعم وشروط الإغراق ومشاكل ميزان المدفوعات في المنطقة وفقا لإحكام المنظمة.

٥) بالرغم من أوجه التوافق بين بنود منطقة التجارة العربية ومنظمة التجارة العالمية إلا أن هناك أوجه اختلاف:

أ- تطبق المنظمة مبدأ التعامل بالمثل بينما تمنح منطقة التجارة الحرة العربية معاملة تفضيلية بشأن البلدان الأقل نمو على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن الطبيعة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية مع موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أي أن المنح يتحدد وفقاً لمتطلبات كل دولة وأوضاعها الاقتصادية).

ب- سمحت الاتفاقية العربية بالتشاور بين الدول الأطراف حول الأنشطة التالية: الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة (مثل النقل، التأمين، التمويل، الضمان)، التعاون التكنولوجي والبحث العلمي، حماية حقوق الملكية الفكرية. وهنا يلاحظ أنه في حين تجيز المنظمة الاحتكار في ميدان التكنولوجيا فإن البلدان الأعضاء في منطقة التجارة العربية الكبرى يمكنهم التشاور والتعاون في ميدان التكنولوجيا والبحث العلمي.

[١] فادية عبد السلام، .....مرجع سبق ذكره، ص ص٦-٧.

ج- استطاعت منظمة التجارة العالمية أن تزيل تطبيق الحواجز الجمركية بتحويلها إلى رسوم جمركية وفى المقابل واصلت الدول العربية تطبيق هذه الحواجز حتى إكمال تنفيذها في ٢٠٠٧ (وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تخفيض الفترة الزمنية لتنتهي في يناير ٢٠٠٥).[١]

د- تقتضى قواعد منظمة التجارة العالمية أن تنتهي الاتفاقيات الثنائية بحلول ٢٠٠٥ وان يطبق بدلاً منها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ما لم تكن هذه الاتفاقيات ناجمة عن منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي بين الدول المعنية ولكن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تجيز عقد اتفاقيات ثنائية بشرط إلا تشمل مزايا تجاوز ما هو محدد في البرنامج التنفيذي للمنطقة وينبغي أن تنتهي هذه الاتفاقيات الثنائية بحلول ٢٠٠٧ وهو موعد لإكمال البرنامج التنفيذي (وتعتقد الدراسة أن هذه الاتفاقيات الثنائية لم تتوقف حتى على مستوى مصر). وكما تتفق العديد من الدراسات في أنه انحصر طابع التكامل الإقليمي الغالب في اتفاقيات ثنائية اقتصرت على إعفاءات جمركية لمجموعات مختارة من السلع غالبيتها زراعية ومواد أولية الأمر الذي جعل آثارها محدود على التجارة البينية.

هـ- فيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة بين الدول العربية يمكن ملاحظة الآتي[٢]:

- أن هذه النوعية من الاتفاقيات عقدت استرشاداً بأهداف الاتفاقيات ذات الصلة في إطار اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكذلك في إطار قواعد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- إن هذه الاتفاقيات تستبعد السلع المنتجة في المناطق الحرة المقامة في كلا الطرفين ومن المعروف أن هذه المشكلة لا تزال معلقة في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة وذلك في ظل انتشار هذه المناطق في الدول العربية حيث تمثل صادراتها نسبة لا يستهان بها من إجمالي صادرات هذه الدول وقد كان من الأجدر التغلب على هذه المشكلة في إطار الاتفاقيات الثنائية.

---

[١] وفقاً لتصريح رئيس القطاع الاقتصادى بالجامعة العربية لصحيفة الأهرام اليومية بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١٨ تم الآتى من قبل المجلس الاقتصادى والإجتماعى:

١. إعتماد قواعد المنشأ التفضيلية للسلع المتفق عليها وسوف تدخل حيز النفاذ من ٢٠١٨/١٠/١، وهى تتجاوز ٩٠% من إجمالي قواعد المنشأ للسلع العربية

إزالة معظم القيود الكمية على التجارة البينية العربية، ومفاد البندين ٢،١ استمرار وجود القيود الكمية حتى وقتنا الحاضر.

[٢] مغاورى شلبى (٢٠٠٣). "اتفاقيات التجارة الحرة وأثارها على الصادرات المصرية". الأهرام الاقتصادى، عدد ١٨٨، أغسطس، ص ص ٢١-٢٦

- احتوت الاتفاقيات على قوائم سلبية على غرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهي سلع ذات منافسة عالية وميزة نسبية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة أو السلع التي تخضع لاحتكار الحكومات والقطاع العام أو كثيفة الاستخدام للعمالة مثل التبغ ومنتجاته وحديد التسليح وبالتالي فإن هذه الاتفاقات الثنائية لم تعالج مشكلة القوائم السلبية التي شكلت عقبة أمام نجاح منطقة التجارة الحرة العربية.
- أنه بالرغم من مزايا هذه الاتفاقيات إلا أنها تؤدى في الغالب إلى تحويل التجارة وترفع تكلفة الواردات، ومع ذلك فإنها قد تؤدى إلى خلق نوع من التخصص بين طرفي الاتفاقية وتنشأ صناعات تخدم الطلب لسوق معين ولكن قد تظهر المشاكل لو تحول تحرير التجارة الثنائية إلى هدف منطقة التجارة الكبرى الموسعة وهو ما يمكن أن يضر ببعض الصناعات وهو ما يؤكد على أفضلية الأسلوب التراكمي الذى لجأ إليه الاتحاد الأوروبي في مساره نحو تحرير التجارة وليس أسلوبا متوازيا على غرار تحرير التجارة بين الدول العربية حيث بدأ بمجموعة دول (تجمع الفحم والصلب). حيث استطاع الاتحاد التغلب على ذلك بتوحيد السرعات في مجال تحرير التجارة بين الدول الأوربية أعضاء الاتحاد. وهكذا فإنه قد لا يكون مبررا استمرار الاتفاقيات الثنائية إذ لم تقدم الجديد مقارنة ببرنامج منطقة التجارة الحرة العربية.

١-٢-٢ معوقات وإشكاليات تنمية التجارة العربية البينية

تضمن البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة الأسس والقواعد والآليات والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الدول العربية وصولا لإزالتها بالكامل. وفيما يلي نعرض لأهم معوقات وإشكاليات التنفيذ:

١- قواعد المنشأ التفصيلية العربية[١]

- تعتبر هذه القواعد ايجابية لأنها خفضت نسبة المكون المحلى للسلع الصناعية لاعتبارها ذات منشأ محلى إلى ٤٠% بعد أن كانت ٥٠% من قيمتها الإجمالية في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين

[١] أيمن محمد عبد الفتاح (٢٠٠٠). "دور الضريبة على القيمة المضافة في تفعيل السوق العربية المشتركة ". (رسالة ماجستير غير منشورة) مقدمة إلى قسم الاقتصاد، تجارة عين شمس، ص ص ٩-٩١.

الدول العربية، كذلك يؤخذ بمبدأ تراكم المنشأ بالنسبة لهذه المواد الأولية والوسيطة الداخلة في تصنيع السلع المتبادلة التي يكون منشأها أحد الدول الأعضاء مما يشجع على تبادلها ويرفع من نسبة التجارة البينية.

- من الناحية الأخرى تعد هذه القواعد غامضة لأنه اخذ بمعيار واحد لتحديد ذلك المنشأ وهو تحديد نسبة معينة من تكلفة إنتاج السلعة المصدرة والتي أخذ بها قرار السوق، وهناك معيار إتمام عدد معين من عمليات تصنيع السلع في بلد التصدير أو مرحلة تصنيعية معينة فيها، ويختلف أهمية كل معيار بحسب تصنيف السلع المصنوعة (أشكال تجميعية أو تحويلية أو تكنولوجية عالية التقنية) ولكل منها معيار يفضل اللجوء إليه من اجل تحديد منشأ تلك الصناعات وهى بالتالي لم تأخذ في اعتبارها اختلاف مستويات التصنيع بين الدول الأعضاء ولم يُعطى مجلس الوحدة الاقتصادية الحق في تحريك هذه النسبة انخفاضا أو ارتفاعا.

يترتب على عدم الأخذ بقواعد المنشأ التفصيلية العربية:

- تسرب سلع أجنبية من خارج منطقة التجارة الحرة العربية لكي تتمتع هذه السلع بالتخفيضات الجمركية والإعفاءات الضريبية الممنوحة من الدول العربية باعتبارها عربية المنشأ.
- قد يؤثر تسرب سلع أجنبية إلى المنطقة العربية الحرة على الإخلال بالميزة التنافسية للدول العربية مما يؤثر على صادراتها وعلى حركة الاستثمار.

٢- الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل

تشكل عقبة أمام تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية لقيامها بدور المعرقل الذي تقوم به الرسوم الجمركية فضلا عن عدم وضوح هذه الرسوم والضرائب وتعدد الجهات المسئولة عنها والمتولية تحصيلها في الدول الأعضاء، الأمر الذي يترتب عليه عدم إعلام المصدرين والمستوردين بها مسبقاً وقد صنفها التقرير الاقتصادي العربي الموحد[١] ١٩٩٩، إلى ثلاث فئات:

أ- رسوم خدمات جمركية ذات أثر مماثل وهي رسوم تفرض مقابل خدمات معينة للبضائع المستوردة والتي تتعدى قيمتها الحقيقية قيمة الخدمة المقدمة مقابلها.

[١] "التقرير الاقتصادى العربى الموحد". ١٩٩٩، ص ص ١٧٣-١٧٤.

ب–ضرائب الاستيراد المكملة للتعريفة الجمركية وهي رسوم إضافية تفرض على السلع المستوردة دون تأدية أية خدمة مقابلة مثل الضرائب الاستثنائية التي تضاف إلى التعريفة الجمركية (كنسب المجهود الحربي، ورسوم بناء المدارس).

ج– رسوم وضرائب محلية تفرض على الواردات ولا تفرض على المنتج الوطني المماثل لبعض الضرائب المفروضة على استهلاك المواد المستوردة كالدخان أو المفروضة بنسب أو قيم أعلى من الرسوم المفروضة على السلع الوطنية المماثلة. وقد أعدت الأمانة العامة للجامعة العربية وبالتعاون مع صندوق النقد العربي استبيانا بغرض دمج هذه الرسوم والضرائب في هيكل التعريفة الجمركية للدولة التي تفرضها والعمل على ربط رسوم الخدمات على السلع المستوردة بالتكلفة الفعلية لها والعمل على إلغاء أي رسوم أخرى بالبضائع المتداولة بين الأعضاء.

٣– القيود غير الجمركية[١]

تفوق في تأثيرها القيود الجمركية وهي تتمثل في القيود الإدارية الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير وتغليف البضائع في الموانئ والمنافذ الجمركية والرسوم التي يتم تحصيلها بالإضافة إلى القيود الفنية المرتبطة بشهادتي المطابقة والمواصفات الصحية وخلافه وقد اعتمدت قمة تونس ٢٠٠٤ إلزامية المواصفات القياسية التي اعتمدتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالنسبة إلى السلع التي تبادلها في الإطار العربي.

٤– هناك أثر للضريبة على القيمة المضافة في الدول العربية المطبقة لها على حركة التجارة العربية البينية، حيث إن وجود تباين بين الأنظمة الضريبية لهذه الضريبية في الدول المطبقة لها أثر في اختلاف تكلفة السلع والخدمات المنتجة في هذه الدول مما يؤثر هذا الوضع على الميزة التنافسية بين الدول العربية وكذلك على حركة التجارة العربية البينية خاصة وأن برنامج التنسيق الضريبي قد خلا تماما من إدراج الضرائب غير المباشرة ضمن أهدافه ومنها الضريبية على القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات.

٥– الاستثناءات

منحت الاستثناءات وفقا لنص المادة الخامسة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية[١] أن السلع التي أدرجتها الدول في قوائمها الاستثنائية هي سلع تتمتع فيها الدول الست (الأردن،

[١] أيمن محمد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٣–٩٤.

تونس، لبنان، سوريا، مصر، المغرب) بمزايا نسبية في اغلبها (الملابس، الاسمنت، الباصات (إعادة تصدير) في حالة الأردن، والأقمشة والغزول والملابس في حالة سوريا، والأقمشة والغزول والملابس وقضبان الحديد في حالة مصر، الأحذية والملابس في حالة تونس، السجاد والمنسوجات والأقمشة والملابس (المغرب))، وتمنح الدول المذكورة حماية فعلية مرتفعة نسبيا في صناعتها.

٦- يشير تقرير الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لسنوات حديثة[٢] إلى وجود تفاوت بين التقدم الإجرائي المحرز والمعوقات الفعلية: حيث يظهر التقرير أن ارتفاع تكاليف النقل يتصدر المعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية ويلى ذلك ويتصل معه مشكلة طول مدة العبور على المنافذ الجمركية وتحل القيود الفنية في المرتبة الثالثة من حيث الصعوبات ويليها في المرتبة الرابعة صعوبة الحصول على سمات الدخول الى الدول العربية وبصورة عامة تؤدى القيود غير الجمركية إلى تعطيل الفوائد المحققة من إزالة التعريفات وهناك تقديرات تبين أن هذه التدابير تعادل ما نسبته ٣٢% تقريبا من التعريفة الجمركية على المبادلات الصناعية، ٢٩% على الواردات الزراعية، وهناك دول أعضاء في المنطقة لا تلتزم بإلغاء التعريفة الجمركية كما أن الجزائر لا تزال تضع كامل أصناف السلع التي تستوردها على القائمة السلبية.

د- أن أبرز ما توصل إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى سنوات حديثة بالنسبة إلى المنطقة هو الآتي:

١- تم وضع آلية لمعالجة القيود غير الجمركية.

٢- لا تزال المفاوضات بخصوص قواعد المنشأ التفصيلية غير متفق عليها.

٣- تتولى لجنة التنفيذ والمتابعة متابعة موضوعات توحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار ومكافحة الإغراق وغيرها من الموضوعات.

٤- تم وضع مسارات محددة لوضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصيغتها النهائية وبشأن اعتماد شهادات المطابقة من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول والمنظمة العربية للتنمية الصناعية وجرى إنشاء الجهاز العربي للاعتماد، كما أطلق مشروع برنامج تطوير نظام المواصفات القياسية والقواعد

---

[١] "التقرير الاقتصادى العربى الموحد". ٢٠٠٣، صـ٢٠.

[٢] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (٢٠١٥). تقرير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ٢٠١٥-٢٠١٦ "التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية". تقرير رقم (٢٢) أبريل، ص ص ٢٠-٢١

الفنية وتطوير الأسلوب المتبع لاعتماد شهادات المطابقة وسلامة الغذاء بالنسبة للصادرات والواردات العربية البينية

٥- تقرر معاملة منتجات المناطق الحرة معاملة السلع الأجنبية عند تصديرها إلى الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية.

٦- فيما يخص تحضيرات الاتحاد الجمركي العربي تم تحديد الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧ لتأهيل المنافذ الجمركية في الدول العربية والانتهاء من إعداد القانون الجمركي العربي الموحد ودليل الإجراءات الجمركية والنموذج الجمركي الموحد.

٧- فيما يخص تحرير تجارة الخدمات البينية فلا تزال متعثرة رغم مرور أكثر من عشر سنوات على المفاوضات.

ومع ذلك فإن التقدم الإجرائي المحرز قد لا يحقق الغاية المنشودة لسببين رئيسين[١]:

الأول: تفاوت درجة اعتماد حكومات الدول العربية على الإيرادات الجمركية ففي حين أن معظم الدول العربية غير النفطية تعتمد موازناتها بدرجة كبيرة على الإيرادات الجمركية، تتسم الدول النفطية باعتماد اقل على الإيرادات الضريبية مما قد يؤثر على حماس الدول في استمرار تطبيق اتفاقيات منطقة التجارة من حيث ضرورة الالتزام بتخفيض معدلات التعريفة الجمركية.

الثاني: عدم إعطاء مدخل الهياكل الإنتاجية وتنويعها الأهمية التي يستحقها في تحقيق التكامل العربي حيث إن توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية هو الضمانة الحقيقية لنجاح وسائل التكامل الأخرى لتحرير السلع وعوامل الإنتاج وتوحيد التعريفة الجمركية مع العالم الخارجي وإقامة المشروعات المشتركة.

بالإضافة إلى التحديات والقضايا السابق الإشارة إليها لا تزال هناك قضايا أخرى عالقة[٢]:

١. استمرار بعض الدول بعدم تطبيق التعريفة الصفرية كاليمن واستمرار بعض الدول العربية مثل الجزائر واليمن بتطبيق القوائم السلبية رغم قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي برفض طلبات الاستثناء.
٢. الثغرات الأساسية في الصيغة المقترحة للاتفاقية العربية لسمات الدخول التي يمنح بموجبها أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب امتيازات حركة تنقلهم بين الدول العربية.

---

[١] طالب عوض وعامر باكير. "التجارة العربية البينية: الواقع والآفاق المستقبلية". مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣-١٥.

[٢] نواف أبو شمالة، "تقييم أداء منطقة التجارة العربية". مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨-١٩.

٣. قيام العديد من الدول بالتحفظ على القرارات والقواعد المنظمة بها إضافة لعدم انضمام كافة الدول العربية للمنطقة (جيبوتي والصومال والمغرب خارج المنطقة).

٤. استمرار وجود القيود الكمية وفقا لتقرير التنافسية العالمي (٢٠١٣-٢٠١٤)، إلى قيدين رئيسين يواجهان التجارة العربية، حيث إن التقديرات لهذه التدابير تعادل ما نسبته ٣٢% بالنسبة للمبادلات الصناعية وتعادل ما نسبته ٢٩% بالنسبة للمبادلات للسلع الزراعية، وهو ما يعنى عمليا الافتقار إلى بيئة التحرير التجاري الحقيقية.

في إطار ما سبق قد يكون من المفيد التصدي لهذه القضايا فضلاً عن أمورا أخرى[١]:

أ- إنشاء إدارات متخصصة بشئون منطقة التجارة الحرة في كل دولة عربية.

ب-تطوير ورفع كفاءة ومستوى أداء الإدارة العامة في الدول العربية (إدارات الموانئ، وإدارات المعابر الحدودية).

ج- إيجاد سلطة فعالة فوق قطرية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تؤمن بأهمية الوفاء بالالتزامات من قبل الأعضاء.

د- توفير بيانات عن الأسواق وفرص التصدير والاستيراد والخدمات الملحقة من نقل، تخزين وترويج وتسويق.

هـ-تنسيق أفضل للسياسات الاقتصادية بين الأعضاء.

و- تقليص تكاليف النقل التجاري والعبور على المنافذ الجمركية من خلال تقصير مدة التخليص، والربط الالكتروني تجنباً لتكرار إجراءات المعاملات، تحديث وسائل المعاينة والتفتيش بطرق لا تعرض البضائع للتلف.

ز- إنشاء خطوط شحن بحرية جديدة وخطوط سكك حديدية عبر الدول العربية.

إضافة إلى ما سبق تأثرت التجارة البينية العربية بتداعيات التحولات الجارية في عدد من الدول العربية في ظل تأزم الأوضاع في سوريا وتأثيرها على التجارة مع الدول المجاورة فضلا عن الأوضاع في العراق واليمن وليبيا مؤخراً.

---

[١] بو ثلجة عبد الناصر وبورحلة ميلود (٢٠١١). "التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأداء والمعوقات في الفترة (١٩٩٨-٢٠١٠م)"، جامعة تلمسان، الجزائر.

ح- غياب آليات حل المنازعات وانعدام التنسيق بين الأطراف وعدم وجود قواعد لحماية الملكية الفكرية وعدم وجود اتفاق لحرية حركة العمال وفى ظل الانخفاض في أسعار النفط ستجد بعض الدول نفسها أمثال الجزائر تنهى الاتفاقية تلقائياً بإعادة فرص الرسوم على المنتجات المعفاة لتعويض نقص الإيرادات النفطية.

١-٣ المسارات البديلة للتعاون العربي شبه الإقليمي

ويناقش الأحكام العامة لاتفاقية إنشاء اتحاد المغرب العربي، الاتفاقية الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي ثم اتفاقية أغادير (اتفاقية منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطة) ويطرح ملاحظات حول فعالية أداء هذه الاتفاقيات في تعزيز التجارة العربية البينية.

١-٣-١ الأحكام العامة لاتفاقية إنشاء اتحاد المغرب العربي

يعاني اتحاد المغرب العربي جموداً مطلقاً منذ أكثر من ٢٧ عاماً، وتعترضه الكثير من الصعوبات التي تعيق عملية إعادة تفعيله.

وتقوم معاهدة التأسيس لاتحاد المغرب العربي على النص في مادتها الثانية على أهداف انتهاج سياسات مشتركة في مختلف الميادين، العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال السلع ورؤوس الأموال بينها.

ووفقا للمادة الثالثة يُستهدف تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء من خلال إنشاء مشروعات مشتركة، حيث يستهدف بلوغ مرحلة السوق المشتركة المهيأة لظروف مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

وفى عام ١٩٩٠ تم تبنى استراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة وتضم أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: إقامة منطقة تبادل حر تبدأ قبل نهاية ١٩٩٢ وتستمر سنتين.

المرحلة الثانية: إنشاء اتحاد جمركي قبل ديسمبر ١٩٩٥ وتستغرق ٣ سنوات.

المرحلة الثالثة: إنشاء سوق مشتركة قبل نهاية ٢٠٠٠ وتستغرق خمس سنوات.

المرحلة الرابعة: إنشاء اتحاد اقتصادي من شأنه التوحيد والتنسيق بين السياسات التنموية للدول الأعضاء.

ولا تختلف الاتفاقية مع أحكام منظمة التجارة العالمية في حالة حدوث اختلالات حادة ترتبط بالأوضاع الاقتصادية وبأحد الفروع الإنتاجية، حيث يمكن اتخاذ إجراءات وقائية لحماية الصناعات الناشئة. كما تلتزم الأطراف المتعاقدة بعدم اتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤدى إلى الإغراق وعند حدوث ذلك تمنح تعويضات ومعونات للصادرات وعدم الإخلال بقواعد المنافسة.

ولا يختلف تحديد معايير المنتجات ذات المنشأ عن تلك الموجودة في منطقة التجارة الحرة العربية أو وفقا لأحكام منظمة التجارة العالمية (نسبة ٤٠% من قيمة الإنتاج).

- أما المنتجات الصناعية الأخرى المدرجة والموضوعة وفقاً لاتفاق مشترك فتحدد مستوى التحويل الضروري لكل منتج شريطة أن يكون التحويل كافيا ومبررا اقتصادياً.

الصعوبات التي حالت دون تطبيقها[١]

١. إن محدودية المشروع المغاربي يعود إلى اعتبارات سياسية، فقد تأخر المغرب عن المصادقة على الاتفاقية التجارية والتعريفية، في حين يواجه تطبيق الاتفاقية الثنائية صعوبات تتجلى في عدد الإجراءات التقنية بين تونس والمغرب وتدهور العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر بإغلاق الحدود ورفض التأشيرة وتصاعد الخلاف حول ملف الصحراء.
٢. بالرغم من المراحل المفترضة للاتحاد المغربي إلا أنه لم تتحقق أي مرحلة من هذه المراحل وذلك لأسباب سياسية كما أشرنا، فضلا عن عوائق إدارية أضعفت التجارة البينية، هذا الجمود في المسار التكاملي عنى أن الاتحاد كان مجرد شعارات سياسية.
٣. غياب التقارب بين السياسات الاقتصادية، ففي حين اتبعت كل من تونس والمغرب وموريتانيا سياسات اقتصادية ليبرالية طبقت الجزائر وليبيا سياسات اقتصادية موجهة.
٤. ضعف المبادلات التجارية: حيث لم تتجاوز المبادلات سوى ٣% من مجموع مبادلاتهم مقارنة بنسبة ٦٠% مع الاتحاد الأوروبي.
٥. التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج: تعتمد اقتصاديات المغرب العربي على صادراتها من المواد الأولية بنسبة تفوق ٩٠% مما يجعلها عرضة للتقلبات في أسعار تلك المواد في الأسواق الدولية.

---

[١] عايش كمال ونوري منيره (٢٠١٦). "التكامل الاقتصادى المغاربى بين الطموح المعلن والواقع المعاش". مجلة الاقتصاد الصناعى، العدد ١١ ديسمبر، ص ص ١-٩.

٦. الاتحاد المغاربي والربيع العربي: أدت التحولات السياسية في ضوء الربيع العربي وانشغال دول المنطقة بمواجهة تداعيات الربيع على أوضاعها الداخلية بحزمة من الإصلاحات على المستوى القطري لدساتيرها ولحياتها السياسية والاجتماعية.
٧. المعوقات القانونية[١]: اختلاف النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين الدول المغربية.
٨. قاعدة الإجماع: أن اشتراط موافقة جميع الدول على كل قرار أمر لا يتحقق دائما مما يعرقل المشاريع ويعطل الانجازات.

وحتى السنوات الأخيرة عقدت في الرباط مايو ٢٠١٥ بعض من اللقاءات وإبرام العديد من الاتفاقيات في المجال الاقتصادي بل وتجاوزته إلى ميادين أخرى علمية، ثقافية، اجتماعية وأمنية.

وفى طرابلس يونية ٢٠١٠ تم التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر من قبل وزراء التجارة والتوصل إلى صيغة نهائية بشأن مشروع التقسيم الجمركي وكذلك مشروع تسوية النزاعات التجارية ويتواصل العمل من اجل إعداد الصيغة النهائية لمشروع قواعد المنشأ.

وفى ديسمبر ٢٠١٥[٢] أعلن إشارة الانطلاق الفعلية للبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية وذلك لتعزيز حركة تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والمبادلات التجارية البينية والمساهمة في تمويل عدد من المشاريع المغاربية.

١-٣-٢ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون ١٩٨٢/١/١

تمشياً مع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها نصت الاتفاقية على الآتي:

أولاً: قيام منطقة التبادل الحر بين دول مجلس التعاون، حيث تنص المواد (١)، (٢)، (٣) على تحرير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني والتي تصدر إلى الدول الأعضاء الأخرى من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل وتعامل معاملة المنتجات الوطنية.

---

[١] عايش كمال نوري منيرة، مرجع سبق ذكره، ص٥

[٢] لا تتوافر لدى الدراسة اى معلومات عن السنوات ٢٠١٦، ٢٠١٧ وما تم من انجاز خلالها حتى نتحقق من جدوى الإجراءات الأخيرة لإحياء المشروع المغاربى.

كما يشترط لاكتساب المنتوجات الصناعية صفة المنشأ الوطني ألا تقل القيمة المضافة الناشئة من إنتاجها في هذه الدول عن ٤٠% من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها (كما هو في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووفقا لأحكام منظمة التجارة العالمية).

- كما يشترط ألا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن ٥١% على أن تصحب كل سلعة تتمتع بالإعفاء شهادة منشأ مصدقة من الجهات الحكومية المختصة.

ثانياً: وفقا للمادة (٤) تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، ويكون من أهداف توحيد التعريفة الجمركية خلق حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة.

ثالثاً: تنص المواد (٥)، (٦) على حرية مرور البضائع والسلع بين الدول الأعضاء مع إعفائها من كافة الرسوم والضرائب.

وفى سبيل تحقيق ذلك تشير المادة (٧) إلى ضرورة قيام الأعضاء بتنسيق سياساتها التجارية تجاه الدول الأخرى من خلال هذه التدابير:

- تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير.
- تنسيق سياسات تكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي.
- تشجيع خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الأطراف الأجنبية.

حيث تنص المادة (٨) على حرية الانتقال والعمل والإقامة، حرية التملك والإرث والإقصاء، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، حرية انتقال رؤوس الأموال.

وتتحدد أهداف مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الإنمائية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها ويتحقق ذلك في أهداف نصوص المواد (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٣) حيث تشير النصوص إلى ضرورة العمل على تنسيق السياسات في مجال الصناعة النفطية وكذلك تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات الكفيلة بتنويع القاعدة الإنتاجية على أساس تكاملي وكذلك توحيد التشريعات والأنظمة الصناعية وتوزيع الصناعة في ضوء الميزات النسبية ودراسات الجدوى مع إيلاء اهتمام خاص بدعم أنشطة المشروعات المشتركة من خلال تمويل عام أو خاص أو مختلط من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والتشابك الإنتاجي والتنمية المشتركة.

رابعاً: تتعاون الدول الأعضاء في مجالات دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية مع العمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع أهداف التنمية في المنطقة وفى سبيل تحقيق ذلك تعمل الدول الأعضاء على إعداد أنظمة وترتيبات نقل التكنولوجيا واختيار منسق للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي وتطوير مناهج التعليم لربط التعليم والتقنية باحتياجات التنمية في الدول الأعضاء.

ويستلزم لذلك أن تعمل الدول على التنسيق فيما بينها لوضع معايير وتصنيفات موحدة لمختلف فئات المهن والحرف تجنبا للمنافسة وتحقيقا للاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة (المواد ١٤-١٧).

خامساً: تحرير النقل البري والجوي والبحري والاتصالات حيث أكدت النصوص (١٨)، (١٩)، (٢٠) على منح المعاملة الوطنية لوسائل نقل الركاب والبضائع وإعفائها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها، فضلا عن تعاون الأعضاء على التنسيق والإقامة لمشاريع البنية الأساسية كالموانئ والمطارات ومحطات المياه والكهرباء والطرق، وفى سبيل تحقيق ذلك ينبغي للدول الأعضاء تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي وتطوير مجالات العمل المشترك.

سادساً: وضع سياسة استثمارية مشتركة من أجل توجيه الاستثمارات الداخلية والخارجية بما يخدم التنمية (مادة ٢١) ولتحقيق ذلك تسعى الدول إلى تنسيق الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار.

سابعاً: الوصول إلى هدف توحيد العملة كمقدمة للتكامل الاقتصادي المنشود ويؤكد نص المادة (٢٢) على قيام الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية

ثامناً: تنسيق السياسات الخارجية في مجال تقديم المعونات الدولية الإقليمية للتنمية.

تاسعاً: تدابير لمعالجة التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء حيث تؤكد مادة (٢٤) على جواز منح أي عضو إعفاءً مؤقتاً من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع حماية مؤقتة أو ظروف معينة تواجهها ويكون الإعفاء لمدة محددة بقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

عاشراً: بمجرد سريان هذه الاتفاقية تعد الاتفاقيات الثنائية ملغاة

١-٣-٣ الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي يناير ٢٠٠٢

تمثل الاتفاقية محاولة لاستكمال ما حققته الاتفاقية المؤقتة بين دول مجلس التعاون عام ١٩٨١ من تنمية وتوسيع وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بين الدول، بالإضافة إلى تقريب لسياساتها الاقتصادية المالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها بما في ذلك الاتفاق على الاتحاد الجمركي، حيث ركزت الاتفاقية على سعيها نحو تحقيق الوصول نحو السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدد مع تعزيز آليات السوق في اقتصاد دول المجلس بما يقوى من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

قد تحقق ذلك في الاتفاقية التي تضم تسعة فصول، وثمانية وعشرين مادة، والفصول معنونه على النحو التالي:

الفصل الأول: التبادل التجاري ويركز في مادته الأولى على الاتحاد الجمركي والذي حدد يناير ٢٠٠٣ كحد أدنى للوصول إلى تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي مع كفالة حرية انتقال السلع دون قيود جمركية أو غير جمركية بين الدول الأعضاء.

ويبرز الفصل درجة عالية من الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث هدف الوصول وإتباع استراتيجية تفاوضية جماعية لدول المجلس وعقد اتفاقيات اقتصادية جماعية أيضا.

الفصل الثاني: ويؤكد حسب عنوانه على السوق الخليجية المشتركة بما تنطوي عليه من كفالة حرية التنقل للأشخاص ورؤوس الأموال وأرباب المهن والمعاملة الضريبية وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية (دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات).

الفصل الثالث: ويعنى بمتطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي وبما ينطوي عليه من تحقيق تقارب في السياسات المالية والنقدية ووضع معايير لتقريب الأداء وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي (معدلات العجز والمديونية والأسعار) أما البيئة الاستثمارية فتتطلب توحيد أنظمة وقوانين الاستثمار وتكامل الأسواق المالية وتوحيد السياسات والأنظمة وتبنى مقاييس ومواصفات موحدة، فضلا عن تنسيق سياسات الأعضاء في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

الفصل الرابع: ويولى اهتماما للتكامل الإنمائي ويتحقق ذلك من خلال تبنى استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول المجلس فضلا عن تحقيق التنمية الصناعية على أساس تكاملي، ويخصص الفصل المادة التاسعة للنفط والغاز والموارد الطبيعية مع تشجيع الدول على وضع سياسات موحده للنفط والغاز وتبنى مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي.

وينتقل الفصل إلى الحديث عن التنمية الزراعية مع ضرورة تبنى الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق التكامل الزراعي والاستخدام الأمثل المستدام لموارد المياه ثم تؤكد الاتفاقية على حماية البيئة وتبنى سياسات وآليات وتشريعات موحده لتحقيق ذلك. ويتبنى المجلس مدخل المشروعات المشتركة لدعم التكامل الإنمائي مع مراعاة أسس المزايا النسبية للدول الأعضاء وتوفير حوافز للقطاع الخاص.

أما الفصل الخامس: فيعنى بتنمية الموارد البشرية مؤكدا على الاستراتيجية السكانية التي تؤكد الهوية العربية والإسلامية والسعي لمحو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي وتتعاون الدول الأعضاء في تطوير التعليم والبحث العلمي والتقنية. ويؤكد نفس الفصل على مسالة توطين القوى العاملة وسياساتها وأنظمتها والتشريعات الخاصة بها مع تبنى معايير موحده للتصنيف والتوصيف المهني، ويؤكد الفصل على دور التدريب للقوى العاملة في رفع مستوى مهارات الأيدي العاملة مع تبنى سياسات لترشيد استقدام الأيدي العاملة الوافدة.

وينطلق الفصل السادس إلى مجالات البحث العلمي والتقني وأهمية تطوير قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية مشتركة باعتبارها من الأولويات الأساسية للتنمية مع تبنى السياسات المحققة لذلك مع التأكيد على ضرورة تحقيق التكامل بين مؤسسات البحث العلمي في دول المجلس. ومن اجل تفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية ثم اقتراح عدة تدابير كحد أدنى تقوم بها الدول الأعضاء مثل دعم وتطوير مراكز وأنظمة وشبكات المعلومات التقنية في دول المجلس وخلافه فضلا عن الاهتمام بالملكية الفكرية ودعم الابتكار والاختراع وتنسيق سياساتها في هذه المجالات.

الفصل السابع: فيعنى بالنقل والاتصالات والبنية الأساسية ويشير إلى حرية الانتقال ومنح المعاملة الوطنية لوسائط النقل وخدمات وسائط النقل البحري مع الاهتمام تبنى الأعضاء لسياسات تكاملية في إقامة مشاريع البنية الأساسية وتحقيق تكاملية سياسات الطيران والنقل الجوي والاتصالات وتطوير التجارة الالكترونية لتسهيل التبادل التجاري والتعامل المصرفي عبر وسائط الاتصال الالكترونية وتوحيد التشريعات الخاصة بها.

الفصل الثامن: ويخصص للحديث عن آليات التنفيذ والمتابعة حيث يحدد مسئوليات اللجان العاملة في إطار المجلس وقيام الأمانة العامة بمتابعة التنفيذ، ويؤكد نفس الفصل على مسئولية الأمانة العامة في تنفيذ أحكام الاتفاقية وتطبيق الأحكام والسعي إلى تقديم الحلول الودية أو إحالة الدعاوى لمركز التحكيم التجاري لدول المجلس.

الفصل التاسع: أحكام ختامية

- ويتضح مما سبق أن اتفاقية ٢٠٠٣ لا تختلف من حيث الشكل أو المضمون عن اتفاقية عام ١٩٨١ فيما عدا المزيد من التفصيلات فضلا عن التحديد الواضح لموضوع الاتحاد الجمركي وتحديد المدى الزمني لقيامه.
- وفيما يخص اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠٩ فتركز في موادها (٢٨) على السمات والملامح الأساسية للاتحاد النقدي، مثل إنشاء المجلس النقدي، شخصيته القانونية، أهدافه، أجهزته، إجراء إصدار العملة، أوراق النقد والمكونات المعدنية، إنشاء البنك المركزي لدول المجلس وأجهزته وعلاقاته الدولية، وتنسيق السياسات الاقتصادية وسياسات المالية العامة، الإجراءات الجزائية، الامتيازات والحصانات، تسوية المنازعات، ومعايير تقارب الأداء الاقتصادي.
- وقد لا تكون الدراسة معنية بالدخول في تفصيلات وبنود اتفاقية الاتحاد النقدي وذلك لان التركيز الرئيسي ينصب على إجراءات تعزيز التجارة البينية العربية وخاصة بين دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها مجموعة صغيرة داخل المجموعة العربية الكبرى تتشابه في هياكل تكاليفها وظروفها الاقتصادية بالإضافة إلى أن الدعم[١] الذى كانت تقدمه بعض الدول العربية خاصة دول الخليج كان قائما وقت الاتفاق بشأن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية ولم يتم وضع آلية للتغلب على الاختلال في هيكل التكاليف الناجم عن هذا الدعم، حيث إن الأمر عنى ببساطة أن الصناعات في دول الخليج كانت تحصل على دعم غير مباشر وغير معتمد من حكوماتها ومتمثلة في تكاليف إنشاء المصانع وتكاليف تشغيلها والجمارك والضرائب وأسعار الفائدة على القروض وتكاليف النقل والشحن، مما أدى إلى ظهور الحاجة لدى بعض الدول العربية لحماية منتجاتها الوطنية من المنافسة الضارة مع بعض الدول العربية وهو الوضع الذى سيفسر حتما تطورات التجارة البينية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال السنوات والفترات المختلفة أو حتى التجارة البينية داخل المجموعات الصغيرة شبه الإقليمية (الدول الخليجية–الدول المغربية–دول إعلان أغادير).

[١] مغاورى شلبى، ...مرجع سبق ذكره، ص ص٣١–٣٣.

١-٣-٤ اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية

-إعلان أغادير ٢٠٠١/٥/٨ (وتضم المغرب، الأردن وتونس ومصر)[١]

-ويمثل هذا الإعلان محاولة لتحقيق إعلان برشلونة " بشأن إقامة المنطقة الارور متوسطية للتبادل الحر وانسجاما مع مبادئ ومقتضيات منظمة التجارة العالمية.

-وتتحدد أهداف الاتفاقية في الآتي:

- تطوير النشاط الاقتصادي، دعم التشغيل وزيادة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي.
- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية فيما يخص التجارة الخارجية والفلاحة (الزراعة) والصناعة والنظام الضريبي والمجال المالي والخدمات والجمارك.
- التقريب بين تشريعات الدول الأطراف في المجالات الاقتصادية.

- وتقع الاتفاقية في أربع وثلاثين مادة شاملة المصادقة والدخول حيز النفاذ، ويتفق مضمون اتفاقية إعلان أغادير مع اتفاقيات الشراكة الاورو عربية في عدد من العناصر المشتركة[٢] [٣]:

- إقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية خلال فترة زمنية محددة تختفي بعدها الرسوم الجمركية والعوائق الأخرى. وتختلف الفترة الزمنية المتفق عليها لاستكمال المنطقة باختلاف قوائم السلع ونسب التخفيضات الجمركية بين الدول الموقعة على الإعلان.
- إن اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية العربية تتضمن تقديم مساعدات مالية ومعونة فنية لازمه لتحديث الصناعة وإعادة هيكلتها لرفع القدرات التنافسية.
- التعاون في كافة الميادين التعليمية، الصحية، والتكنولوجية.

ترتيبات تحرير التجارة في إعلان أغادير

- تركز في المادة الثالثة فيما يخص السلع الصناعية على الآتي:

أ- التبادل الفوري عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ للإعفاء التام للقوائم الخاضعة للتخفيض الفوري والسريع مع الاتحاد الأوروبي (ملحق (٣)) في اتفاق الشراكة بين الدول الأربع والاتحاد الأوروبي كل على

---

[١] تم الموافقة على انضمام كل من لبنان وفلسطين إليها فى ٢٠١٦ على أن يتم استكمال باقى اجراءات الانضمام

[٢] تواتى بن على فاطمة، ... مرجع سبق ذكره، ....ص ص .١٩٥-١٩٦.

[٣] عبد المطلب عبد الحميد (٢٠٠٦). "اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)". الدار الجامعية، صـ١٦٣

حدي والشاملة السلع الخاضعة للتخفيض تدريجيا خلال ثلاث سنوات والسلع المعفاة كليا عند دخول الاتفاق حيز النفاذ.

ب- استمرار العمل بالإعفاءات الفورية المنصوص عليها بالاتفاقية الثنائية.

ج- بخصوص السلع الصناعية الأخرى الخاضعة للرسوم الجمركية غير المخفضة تدريجيا يتم اعتماد ٢٠٠٥/١/١ كحد أقصى للفترة الانتقالية على أن يتم تخفيض بنسبة ٨٠% في بداية التنفيذ ثم إعفاء كلى بنسبة ١٠٠% في التاريخ المشار إليه.

- يؤكد الإعلان في المادة الرابعة على أن يتم تحرير السلع الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة وفقا للبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

المادة السادسة:

قواعد المنشأ: تعتبر ذات منشأ ومصدر محليين السلع المنتجة وفقا لقواعد بروتوكول قواعد المنشأ الملحق رقم II لهذه الاتفاقية والمطابقة لبروتوكول قواعد المنشأ الاورو متوسطية. وتتحدد الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل وقاعدة احتسابها ولا يجوز فرض أيه رسوم جمركية جديدة أو رسوم وضرائب أخرى ذات أثر مماثل على السلع المتبادلة بين الدول الأطراف بعد الدخول حيز النفاذ.

وفيما يخص القيود غير الجمركية فتشير المادة الثامنة على الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية وتشمل القيود النقدية والإدارية والفنية بما يتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الأعضاء وترتيبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أما كافة الأحكام المتعلقة بباقي المواد والخاصة بالمشتريات الحكومية، الإجراءات الوقائية، الصناعات الوليدة، خلل في ميزان المدفوعات وحماية النظام العام، الإجراءات الصحية والصحة النباتية، الملكية الفكرية (المواد من ١١-٢٢) فكلها تتفق مع أحكام منظمة التجارة العالمية واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وإجمالا لا يختلف الإعلان في الاتفاقية في المضمون والشكل عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية ولكن يستهدف الإعلان تطبيق تراكم المنشأ مع الاتحاد الأوروبي وقد يساهم ذلك في تحقيق طفرة تنموية من خلال زيادة الصادرات فيما بين الدول الأربع بعضها البعض وبينها وبين الاتحاد الأوروبي خاصة وأن هذه الدول على الأرجح تتشابك هياكل تكاليفها وسياساتها الاقتصادية كمجموعة صغيره، ولكن قد تكون هناك آثار وخيمة لإلغاء الرسوم على الواردات الأوربية بما يتسبب من إغلاق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول.

وإجمالا فيمكن تقييم مسارات العمل العربى المشترك في تعزيز التجارة البينية كالتالى:

١. بالرغم من وجود رؤية للانتقال للمراحل الأكثر عمقاً في التكامل العربى (على مستوى إقليمى) – مع السعي مؤخراً للانتهاء من توحيد التعريفات الوطنية للتعريفة الجمركية الموحدة، ووضع أسس وضوابط للسلع المراد حمايتها في إطار الاتحاد الجمركي العربى وقوائم السلع المقيدة والمحظورة وخيارات التعريفة، وحماية الصناعات الهامة – إلا أن أهم العقبات تتجلى في:

أ- تبنى سياسات تجارية حمائية من قبل بعض الأعضاء، وذلك يرجع بالأساس للإختلافات في هياكل التكاليف بين الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجى

ب-عدم وجود آلية واضحة للتعامل مع الإجراءات المقيدة للتجارة والقيود غير الجمركية (الكمية)، فضلا عن تباين البنية التحتية للجودة وسلامة الغذاء

٢. قد تكون المسارات البديلة للتعاون العربى على مستوى شبه إقليمى أكثر نجاحا خاصة تجربة مجلس التعاون الخليجى، وربما دول إعلان أغادير ويمكن استبعاد إتحاد المغرب العربى لوجود معوقات سياسية (ملف الصحراء) وقانونية، فضلا عن غياب التقارب بين السياسات الاقتصادية لأعضاء الإتحاد

الفصل الثاني

نظرة تحليلية للتجارة العربية من الفترة ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥

٢-١ مقدمة

في هذا الفصل تم إلقاء الضوء على أداء التجارة الخارجية للدول العربية خلال فترة عشرين عاماً من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥، مقارنة بأداء التجارة الخارجية على مستوى العالم ككل (صادرات وواردات ونسبة الواردات إلى الصادرات)، كما تم رصد أداء التجارة الخارجية للدول العربية على مستوى كل دولة. ثم تلا ذلك رصد أداء التجارة البينية للدول العربية في نفس الفترة، من حيث حجم الصادرات (الواردات) العربية البينية مقارنة بإجمالي صادرات (واردات) الدول العربية والدول العربية التي تصدرت الصادرات البينية والواردات البينية العربية، كما تعرض لأداء مجموعات دول مجلس التعاون الخليجي ودول اتحاد المغرب العربي وأيضا دول اتفاقية أغادير.

وفيما يخص البيانات المستخدمة في هذه الدراسة فإن مصدرها أعداد متفرقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد[1]. يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة وذلك لتوفير قاعدة بيانات موحدة عن اقتصاديات الوطن العربي، ويتناول التقرير التطورات الاقتصادية في الدول العربية.

كما يعرض التقرير العربي مجموعة من الاحصائيات الهامة عن مجموعة الدول العربية نستعرض بعضها فيما يلي:

١. يقدر إجمالي عدد سكان الوطن العربي في عام ٢٠١٥ بحوالي ٣٨٧ مليون نسمة وبمعدل نمو ٢.٣% عن عام ٢٠١٤ وهو معدل نمو مرتفع يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الأخرى، حيث يقدر عدد سكان العالم حوالي ٧,٣٥٥ مليون نسمة بمعدل نمو ١.٢%[2]. ويمثل سكان الوطن العربي

[1] http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

[2] https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL

حوالي ٥% من إجمالي سكان العالم. وتمثل ٤ دول حوالي ٥٣% من إجمالي سكان الدول العربية وهم (مصر ٢٣% – الجزائر ١٠ % – السودان ١٠% – العراق ١٠%).

٢. وصلت الكثافة السكانية في الدول العربية مجتمعه، في عام ٢٠١٥، حوالي ٢٩ نسمة/كم^{٢}، وهي كثافه منخفضة نسبياً مقارنة بما عليه في بعض دول العالم مثل أمريكا (٣٥ نسمة/كم^{٢}) والصين (١٤٥ نسمة/كم^{٢}) وألمانيا (٢٣٢ نسمة/كم^{٢})، والهند (٤٣٦ نسمة/كم^{٢}).

٣. سجل الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية ككل، بالأسعار الجارية، حوالي ٢,٤٢٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥ وبتراجع ١٠.٩% عن عام ٢٠١٤ وذلك بسبب تراجع الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط. بينما وصل الناتج المحلى الإجمالي لدول العالم ككل، بالأسعار الجارية، حوالي ٧٤,٧٦٠ مليار دولار وبتراجع حوالي ٥% عن عام ٢٠١٤. وبذلك يمثل الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية ككل، بالأسعار الجارية، حوالي ٣% من الناتج المحلى الأجمال لدول العالم. وتستحوذ ثلاث دول حوالي ٥٦% من إجمالي الناتج المحلى للدول العربية وهم (السعودية ٢٧% – الإمارات ١٥ % – مصر ١٤%).

٢-٢ التجارة الخارجية للدول العربية

وتجدر الاشارة إلى أنه من الأهمية بمكان وقبل تحليل شبكة التجارة البينية بين الدول العربية، أن نلقى نظره على بيانات التجارة الإجمالية للدول العربية خلال العشرين عاما الماضية، وذلك في محاولة للتعرف على واقع هذه التجارة. ويتناول هذا الجزء استعراض ومقارنة قيمة الصادرات والواردات للدول العربية كل عشر سنوات وكذلك كل خمس سنوات كلما أمكن ذلك[١] وذلك على النحو التالي:

وصل إجمالي قيمة **صادرات** الدول العربية خلال العشرة أعوام من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٥ إلى حوالي ١٠,١٠١ مليار دولار وبنسبة زيادة قدرها ٢٧٤% عن صادرات العشرة أعوام من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٥ – بينما وصل إجمالي قيمة **الواردات** خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٥ حوالي 7,026مليار دولار وبنسبة زيادة قدرها ٢٦٠% عن واردات الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٥. كما بلغت نسبة الصادرات إلى الواردات خلال الفترة الثانية (من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٥) ١٤٤%، وهذه النسبة شهدت ارتفاعا طفيفا عن الفترة الأولى (من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٥) حيث كانت نسبتها ١٣٩%.

[١] يعتمد هذا الجزء فى بياناته على التقرير الاقتصادي العربي الموحد – أعداد متفرقة.

ويوضح الجدول رقم (٢-١) حدوث طفرة كبيرة في صادرات وواردات الدول العربية خلال الفترة الثانية حيث تمثل هذه الفترة حوالي ٧٩% من إجمالي الصادرات والواردات خلال العشرين عاما الماضية.

جدول رقم (٢-١): إجمالي قيمة الصادرات والواردات للدول العربية خلال الفترتين (١٩٩٦-٢٠٠٥) و(٢٠٠٦ - ٢٠١٥)

المدة الزمنية	قيمة الصادرات (مليار دولار)		قيمة الواردات (مليار دولار)		صادرات/ واردات
١٩٩٦-٢٠٠٥	2,702	%٢١	1,950	%٢٢	%١٣٩
٢٠٠٦-٢٠١٥	10,101	%٧٩	7,026	%٧٨	%١٤٤
الإجمالي	12,803		8,976		**%١٤٣**

المصدر: تم حساب الجدول بمعرفة الباحث، معتمداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد- أعداد متفرقة

وإذا نظرنا إلى صادرات وواردات العالم ككل، فنجد أن إجمالي قيمة **صادرات** العالم خلال الفترة الثانية قد سجل حوالي ١٦٠,٩٣٨ مليار دولار وبنسبة زيادة قدرها ١٣٧% عن صادرات الفترة الأولى، بينما وصلت قيمة **الواردات** حوالي ١٦٣,٢٣٣ مليار دولار خلال نفس الفترة وبنسبة زيادة قدرها ١٣٤% عن واردات الفترة الأولى. ويوضح جدول رقم (٢-٢) أن معدلات نمو الصادرات والواردات للدول العربية زادت بنسبة كبيرة مقارنة بمعدلات الزيادة العالمية، حيث زاد معدل نمو الصادرات في الدول العربية بحوالي ٢٧٤% وزاد معدل نمو الواردات للدول العربية بحوالي ٢٦٠%.

ويوضح نفس الجدول أيضاً أن مساهمة **صادرات** الدول العربية من إجمالي صادرات العالم قد وصلت إلى ٦.٣% خلال الفترة الثانية بعد أن كانت حصتها حوالي ٤% خلال الفترة الأولى. وكذلك فقد سجلت حصة **الواردات** إلى الدول العربية ٤.٣% خلال الفترة الثانية بعد أن كانت حصتها ٢.٨% خلال الفترة الأولى.

جدول رقم (٢-٢): نسبة مساهمة الصادرات والواردات العربية في الصادرات والواردات العالمية خلال الفترتين (١٩٩٦-٢٠٠٥) و(٢٠٠٦ -٢٠١٥)

الفترة الزمنية	القيمة (مليار دولار)					
	صادرات			واردات		
	الدول العربية	العالم	%	الدول العربية	العالم	
١٩٩٦-٢٠٠٥	٢,٧٠٢	٦٧,٨٨١	%٤.٠	١,٩٥٠	٦٩,٨٦٣	%٢.٨
٢٠٠٦-٢٠١٥	١٠,١٠١	١٦٠,٩٣٨	%٦.٣	٧,٠٢٦	١٦٣,٢٣٣	%٤.٣
معدل النمو	%٢٧٤	%١٣٧		%٢٦٠	%١٣٤	

المصدر: تم حساب الجدول بمعرفة الباحث، معتمداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد- أعداد متفرقة

وبتقسيم الفترات بجدول رقم (٢-٢)، بحيث تمثل كل فترة إجمالي قيمة الصادرات والواردات كل خمس سنوات، وكما هو موضح بجدول رقم (٢-٣). يمكن أن نستنتج ما يلي:

١. معدلات النمو فى الصادرات والورادات خلال الخمس سنوات الأخيرة، الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥، قد زادت بوتيرة أقل من معدلات نمو الفترات السابقة عليها وذلك على المستوى العربى والمستوى العالمى. فقد شهدت هذه الفترة انخفاضاً حاداً فى أسعار النفط العالمية وقد انعكس ذلك على معدلات نمو الصادرات والواردات العربية والعالمية. وأيضاً، فأن هذه الفترة نفسها قد شهدت تحولات سياسية وإجتماعية فى المنطقة على أثر ثورات الربيع العربى.
٢. معدلات النمو في الصادرات العربية والواردات العربية قد فاقت نظيرتها من معدلات نمو الصادرات والواردات العالمية خلال الأربع فترات محل الدراسة.
٣. أن الاتجاه العام في تزايد النصيب النسبي للصادرات والواردات العربية في إجمالي الصادرات والواردات العالمية يعكس في الأساس تطور معدلات النمو (كما ذكرنا في (٢)). فمن الملاحظ أن حصة صادرات وواردات الدول العربية في الصادرات والواردات العالمية تزداد كل خمس سنوات، فبينما كانت حصة صادرات الدول العربية تمثل ٣.٢% من وزن صادرات العالم خلال الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٠، وصلت إلى ٣.٣٥% خلال الخمس سنوات التالية، ثم إلى ٤.٤٣% حتى

وصلت إلى ٥.٩٩% خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥. بينما ازدادت الواردات بشكل تصاعدي ولكن بوتيرة أقل، فقد كان وزن واردات الدول العربية يمثل ٢.٦% من وزن واردات العالم خلال الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٠ وصل إلى ٢.٥٧% خلال الخمس سنوات التالية ثم إلى ٢.٩٥% حتى وصل إلى ٤.٠٢% خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥.

٤. أن معدلات نمو الصادرات والواردات العربية احتفظت بمعدلات مرتفعة مقارنة بنظيرتها العالمية خلال فترة الأزمة العالمية خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ (والتي تتضمن عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩)، أي أن التجارة الخارجية العربية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية، حيث حقق معدل نمو الصادرات والواردات العربية ما يقارب ضعف معدل نظيرتها من الصادرات والواردات العالمية (١٣٩%، ١٣٨% للدول العربية في الفترة من ٢٠٠٦ حتى٢٠١٠ مقابل ٧٧%، ٧٥% للتجارة الخارجية العالمية على الترتيب خلال نفس الفترة).

جدول رقم (٢-٣): مؤشرات أداء التجارة الخارجية العربية بدلالة معدلات النمو والحصة في التجارة العالمية

البند		القيمة (مليار دولار)			
		2000-1996	2005-2001	2010-2006	2015-2011
الصادرات العربية	الإجمالي	945	1,757	4,197	5,905
	معدل النمو		**86%**	**139%**	**41%**
الواردات العربية	الإجمالي	742	1,208	2,871	4,155
	معدل النمو		**63%**	**138%**	**45%**
الصادرات العالمية	الإجمالي	28,235	39,646	70,042	90,896
	معدل النمو		**40%**	**77%**	**30%**
الواردات العالمية	الإجمالي	28,915	40,948	71,474	91,759
	معدل النمو		**42%**	**75%**	**28%**
حصة الصادرات العربية من الصادرات العالمية		3.2%	3.35%	4.43%	5.99%
حصة الواردات العربية من الواردات العالمية		2.6%	2.57%	2.95%	4.02%

المصدر: تم حساب الجدول بواسطة الباحث، معتمداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد– أعداد متفرقة

وبناءً على تقرير صندوق النقد العربي الصادر عن عام ٢٠١٥، فإن التجارة الإجمالية للدول العربية وصلت لحوالي ١,٦٦٣ مليار دولار وهي إجمالي قيمة صادرات الدول العربية التي وصلت خلال عام ٢٠١٥ إلى ٨٣٢.٥٠ مليار دولار بالإضافة لإجمالي قيمة الواردات التي وصلت إلى ٨٣٠.٩٠. وقد انخفضت قيمة هذا الإجمالي بنسبة ٢١.٦% عن قيمة إجمالي عام ٢٠١٤، وذلك نظراً لاستمرار الانخفاض في أسعار النفط العالمية.

وخلال عام ٢٠١٥ وصلت نسبة قيمة إجمالي تجارة الدول العربية حوالي ٥% من إجمالي التجارة العالمية، بينما كانت تلك النسبة حوالي ٢.٩% سنة ١٩٩٦ وتعتبر أفضل نسبة لقيمة الصادرات كانت ٥.٨% وذلك خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

صدرت الدول العربية خلال ٢٠١٥ ما قيمته ٨٣٢.٥٠ مليون دولار وهذه القيمة تمثل حوالى ٥.١% من إجمالي الصادرات العالمية، بينما كانت تلك النسبة حوالى ٣.٢% خلال عام ١٩٩٦، وتعتبر سنة ٢٠١٢ السنة الأعلى من حيث نسبة صادرات الدول العربية لإجمالي الصادرات العالمية والتي وصلت إلى ٧.٢%، والتي ربما تفسر في ضوء القفزة في أسعار النفط العالمية بالزيادة، مع هيمنة النفط والمنتجات البترولية على إجمالي الصادرات العربية في ظل التزامن مع حدوث الركود في الاقتصاد العالمي في تلك السنة وتأثيراتها على معدلات النمو في النشاط الاقتصادي والأخص في الاقتصادات المتقدمة.

وصلت واردات الدول العربية خلال ٢٠١٥ ما قيمته ٨٣٠.٩٠ مليون دولار وهذه القيمة تمثل حوالي ٥.٠% من إجمالي الواردات العالمية، بينما كانت تلك النسبة حوالي ٢.٦% خلال عام ١٩٩٦، وتعتبر سنة ٢٠١٥ السنة الأعلى من حيث نسبة الواردات للدول العربية لإجمالي الواردات العالمية خلال العشرون عاما الماضية.

٢-٣ التجارة الخارجية للدول العربية على مستوى كل دولة

بعد عرض إجمالي قيمة الصادرات والواردات ومعدلات نمو التجارة الخارجية للدول العربية ككل، سوف نركز في هذا الجزء على الدور الذي لعبته بعض الدول في التجارة الخارجية العربية.

٢-٣-١ الصادرات

يوضح الجدول رقم (٢-٤) التالي، أن سبع دول عربية من إجمالي ٢١ دولة عربية (بدون دولة فلسطين)[١] وصلت نسبة صادراتها إلى حوالي ٨٠% من إجمالي قيمة صادرات الدول العربية خلال الفترة الأولى من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٥، حيث احتلت السعودية صدارة الدول العربية بحوالي ٨٢٨.٥ مليون دولار وبنسبة وصلت إلى ٣٠.٧% من إجمالي الصادرات العربية. وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية حيث وصلت نسبتها إلى ٢١.٢% وبإجمالي قيمة صادرات حوالي ٥٧٣ مليون دولار –تمثل نسبة صادرات السعودية والإمارات حوالي ٥٢% من إجمالي صادرات الدول العربية– وتلتها الجزائر وبنسبة ٧.٩% وبإجمالي قيمة صادرات حوالي ٢١٢ مليون دولار ثم الكويت وبنسبة ٧.٣% ثم ليبيا وبنسبة ٤.٧%. وجاءت في المرتبة السادسة والسابعة قطر والعراق وبنسبتين متساويتين حوالي ٤%. بينما احتلت مصر المرتبة العاشرة بنسبة ٢.٩%.

ويلاحظ أنه خلال الفترة الثانية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥، استمرت السعودية والإمارات في صدارة ترتيب الدول العربية المصدرة وتمثلا معاً حوالي ٥٣% من إجمالي قيمة صادرات الدول العربية. وتقدمت قطر إلى المركز الثالث ووصلت نسبتها إلى ٨.٥% وبقيمة صادرات وصلت إلى ٨٥٥ مليون دولار واستقرت الكويت عند المركز الرابع كما تقدمت أيضا العراق إلى المركز الخامس وبنسبة ٦.١% وتراجعت الجزائر للمركز السادس بنسبة ٥.٩% وتقدمت عُمان للمركز السابع وجاءت ليبيا في المركز الثامن. بينما احتلت مصر المرتبة التاسعة بنسبة ٢.٦%. وحقق إجمالي السبع دول الأولى نسبة ٨٥.٤% من إجمالي صادرات الدول العربية. ومن الملاحظ سيطرة دول مجلس التعاون الخليجي على المراكز الأولى من حيث قيمة الصادرات، حيث تأتى أربع دول من أصل ست دول في المجلس في المراكز الأربع الأولى كما هو موضح بجدول رقم (٤-٢).

وكما ذكرنا من قبل، فإن إجمالي قيمة الصادرات في الفترة الثانية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ نمت بشكل كبير عنه في الفترة الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ بنسبة حوالي ٢٧٤%. كذلك فإن سبع دول عربية قد زادت قيمة صادراتها بشكل أكبر من هذا المتوسط، وهذه الدول هي قطر والتي زادت بنسبة حوالي ٦٦٩% والعراق زادت بنسبة ٤٧٣% وموريتانيا زادت بنسبة ٤٠٣% والإمارات بنسبة ٣٣٠% والكويت بنسبة ٣٠٩% والسودان ٢٧٩% وعمان ٢٧٧%. بينما الدول الأقل نمواً من حيث قيمة الصادرات، جيبوتي بنسبة ٣٥% وسوريا بنسبة ٤٢% والمغرب ١١٤% واليمن ١١٩% وتونس بنسبة ١٢٦%.

[١] تم استبعاد دولة فلسطين من السلسلة الزمنية؛ حيث يتم التعامل معها فى التقرير بصورة منفردة ولايتم تضمينها ضمن بيانات التجارة.

بالنسبة لمصر فقد حققت إجمالي قيمة صادرات خلال العشر السنوات الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ قدرها ٧٩ مليون دولار وبنسبة ٢.٩% واحتلت المرتبة العاشرة بين الدول المصدرة وخلال العشر سنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ احتلت مصر المرتبة التاسعة بإجمالي قيمة صادرات بلغت ٢٦٣ مليون دولار وبنسبة وصلت ٢.٦% من إجمالي حجم صادرات الدول العربية، وكان معدل نموها خلال تلك الفترة حوالي ٢٣٣% وهي نسبة أقل من المتوسط.

جدول رقم (٢-٤): قيمة الصادرات لكل دولة عربية خلال الفترتين (١٩٩٦-٢٠٠٥) و(٢٠٠٦ -٢٠١٥)

الدولة	١٩٩٦-٢٠٠٥		٢٠٠٦-٢٠١٥		معدل النمو
	قيمة الصادرات ($)	نسبة (%)	قيمة الصادرات ($)	نسبة (%)	
السعودية	828,453	30.7%	2,876,053	28.5%	247%
الإمارات	573,065	21.2%	2,466,704	24.4%	330%
قطر	111,204	4.1%	854,692	8.5%	669%
الكويت	198,187	7.3%	810,226	8.0%	309%
العراق	107,987	4.0%	618,434	6.1%	473%
الجزائر	212,194	7.9%	599,841	5.9%	183%
عمان	105,091	3.9%	396,365	3.9%	277%
ليبيا	126,006	4.7%	358,776	3.6%	185%
مصر	79,027	2.9%	263,467	2.6%	233%
المغرب	90,125	3.3%	193,170	1.9%	114%
البحرين	59,236	2.2%	166,958	1.7%	182%
تونس	70,548	2.6%	159,558	1.6%	126%
السودان	19,188	0.7%	72,664	0.7%	279%
اليمن	32,985	1.2%	72,261	0.7%	119%
سوريا	49,191	1.8%	69,864	0.7%	42%
الأردن	22,155	0.8%	60,168	0.6%	172%
لبنان	10,915	0.4%	35,888	0.4%	229%
موريتانيا	3,998	0.1%	20,097	0.2%	403%

الدولة	١٩٩٦-٢٠٠٥		٢٠٠٦-٢٠١٥		معدل النمو
	قيمة الصادرات ($)	نسبة (%)	قيمة الصادرات ($)	نسبة (%)	
الصومـال	1,406	0.1%	4,936	0.05%	251%
جيبـوتـي	726	0.03%	977	0.01%	35%
جزر القمــر			344	0.003%	
الإجمالي	2,701,683	100.0%	10,101,442	100.0%	274%

المصدر: تم حساب الجدول بواسطة الباحث، معتمداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد– أعداد متفرقة

ويوضح جدول رقم (٢-٥)، أن معدلات نمو صادرات الدول العربية تحدث بها تذبذبات ملحوظه كل خمس سنوات. ولعل السمة الغالبة على معدلات النمو هو ارتفاعها بين الفترتين ٢٠٠٦-٢٠١٠ و٢٠٠١-٢٠٠٥ عن باقي الفترات. ويوضح الجدول، أن قطر احتلت المرتبة الأولى كأعلى معدل نمو خلال تلك الفترة الأخيرة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ عن الفترة السابقة لها وكما أنها الدولة الوحيدة التي تجاوز معدل نموها عن ١٠٠%. بينما احتلت سوريا وليبيا والسودان المراكز الثلاث الأخيرة وبمعدلات نمو سالبه، ويفسر ذلك في ضوء التوترات السياسية والاجتماعية في هذه الدول.

كما حققت مصر معدلات نمو مرتفعة بين الفترتين ٢٠٠١-٢٠٠٥ و٢٠٠٦ -٢٠١٠ وصلت إلى ١٣٨% ولكن بعد ثورة يناير ٢٠١١ تناقصت معدلات النمو لصادراتها إلى ١٤%، وذلك تحت تأثير توقف بعض الأنشطة الاقتصادية وحدوث اعتصامات وتظاهرات أثرت على دوران عجلة الإنتاج وتوقف أنشطة رئيسية كالقطاع السياحي وغيرها.....

وقد أثرت ثورات الربيع العربي على معدلات نمو صادرات دولها خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ مثل اليمن (١٢%) وتونس (٧%) وسوريا (-٨٢%) وليبيا (-٤٢%) بشكل مباشر، وبشكل غير مباشر أثرت على الجزائر والسودان ولبنان.

جدول رقم (٢-٥): معدلات نمو صادرات الدول العربية خلال الفترات الخمسية

الفترة (من: إلى)	١٩٩٦-٢٠٠٠ : ٢٠٠١-٢٠٠٥		٢٠٠١-٢٠٠٥ : 2006 -2010		٢٠٠٦-٢٠١٠ : ٢٠١١-٢٠١٥	
البلد	معدل النمو	ترتيب	معدل النمو	ترتيب	معدل النمو	ترتيب
قطـــر	153%	2	236%	2	119%	1
العـــراق	116%	3	200%	4	79%	2
عمـــان	69%	11	125%	11	67%	3
الإمارات	90%	6	158%	7	55%	4
الكويـت	81%	9	153%	8	51%	5
الصومـال	16%	18	162%	6	50%	6
موريتانيا	6%	19	292%	1	50%	7
البحريـن	58%	13	91%	16	41%	10
جيبوتـي	-53%	20	74%	18	41%	9
المغـرب	51%	17	48%	20	41%	8
السـعودية	87%	7	122%	12	39%	11
الأردن	51%	16	94%	15	33%	12
جزر القمـر					27%	13
مصـــر	91%	5	138%	10	14%	14
لبنـــان	85%	8	139%	9	12%	15
اليمـــن	68%	12	65%	19	12%	16
تونـــس	52%	14	81%	17	7%	17
الجزائـر	97%	4	111%	13	2%	18
السـودان	236%	1	211%	3	-42%	19
ليبيـــا	73%	10	185%	5	-42%	20
سوريـا	52%	15	100%	14	-82%	21
الإجمالي	**86%**		**139%**		**41%**	

المصدر: تم حساب الجدول بواسطة الباحث، معتمداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد- أعداد متفرقة

٢-٣-٢ الواردات

يوضح جدول رقم (٢-٦) أن خمس دول عربية من إجمالي ٢١ دولة عربية (بدون فلسطين) وصلت نسبة وارداتها إلى حوالي ٦١% من إجمالي قيمة واردات الدول العربية خلال الفترة الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥، حيث احتلت الإمارات صدارة الدول العربية المستوردة بحوالي ٤٢٥ مليون دولار وبنسبة وصلت إلى ٢١.٨% من إجمالي قيمة الواردات. وجاءت السعودية في المرتبة الثانية حيث وصلت نسبتها إلى ١٨.٣% وبإجمالي قيمة واردات ٣٥٧ مليون دولار وتلتها مصر وبنسبة ٨.٦% وبإجمالي قيمة واردات حوالي ١٦٩ مليون دولار ثم المغرب وبنسبة ٦.٤% ثم الجزائر وبنسبة ٦.٠%.

خلال الفترة الثانية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥، استمرت أربع دول من الدول السابقة في صدارة ترتيب الدول العربية المستوردة وحققت مجتمعه حوالي ٦٧% من إجمالي قيمة واردات الدول العربية. حيث احتلت الإمارات والسعودية، أيضاً، المرتبة الأولى والثانية وبنسب ٢٨.٢% و١٨.٢% على الترتيب واستقرت مصر عند المركز الثالث وبنسبة وصلت ٨.٣% وبحجم واردات وصل إلى حوالي ٥٨٠ مليون دولار بينما قفزت العراق إلى المركز الرابع بنسبة ٦.١% من إجمالي الواردات وبقيمة ٤٣٠ مليون دولار واستقرت الجزائر عند المركز الخامس.

وكما لاحظنا من قبل حدوث نمو إيجابي لإجمالي قيمة الواردات في الفترة الثانية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ عنه في الفترة الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ بنسبة حوالي ٢٦٠% فإن أربع دول قد زادت وارداتها بنسب تفوق هذا المتوسط بشكل ملحوظ مثل قطر والتي زادت بنسبة حوالي ٥٠٠% والإمارات نمت بنسبة ٣٦٦% والعراق نمت بنسبة ٣٦٦% وعمان بنسبة ٢٧٠%. وجاءت نسب الخمس دول الأقل نمواً من حيث الواردات، جيبوتي بنسبة ٨٦% وسوريا بنسبة ٩٥% وتونس بنسبة ١٢٣% ولبنان ١٣٣% والبحرين ١٣٨%

بالنسبة لمصر فقد حققت إجمالي واردات خلال الفترة الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ قدره ١٦٩ مليون دولار وبنسبة ٨.٦% واحتلت المرتبة الثالثة بين الدول المستوردة وخلال الفترة الثانية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ احتلت مصر المرتبة الثالثة أيضاً بإجمالي قيمة واردات وصلت إلى ٥٨٠ مليون دولار وبنسبة وصلت ٨.٣% من إجمالي قيمة واردات الدول العربية، وكان معدل نمو وارداتها خلال تلك الفترة حوالي ٢٤٤% وهو معدل نمو أقل من المتوسط العام.

جدول رقم (٢-٦): قيمة الواردات لكل دولة عربية خلال الفترتين (١٩٩٦-٢٠٠٥) و(٢٠٠٦ -٢٠١٥)

الدولة	١٩٩٦-٢٠٠٥		٢٠٠٦-٢٠١٥		معدل النمو
	قيمة الواردات ($)	نسبة (%)	قيمة الواردات ($)	نسبة (%)	
الإمارات	425,254	21.8%	1,983,250	28.2%	366%
السعودية	356,765	18.3%	1,280,750	18.2%	259%
مصر	168,538	8.6%	579,842	8.3%	244%
العراق	92,336	4.7%	429,963	6.1%	366%
الجزائر	116,520	6.0%	417,292	5.9%	258%
المغرب	124,408	6.4%	387,041	5.5%	211%
قطر	44,038	2%	263,814	4%	499%
الكويت	96,298	4.9%	250,719	3.6%	160%
عمان	61,050	3%	225,959	3%	270%
تونس	97,753	5.0%	218,157	3.1%	123%
ليبيا	67,461	3%	179,993	3%	167%
الأردن	54,904	3%	177,414	3%	223%
لبنان	74,177	4%	172,834	2%	133%
البحرين	52,951	3%	126,285	2%	138%
اليمن	28,438	1%	100,173	1%	252%
سوريا	48,479	2%	94,738	1%	95%
السودان	26,438	1%	93,041	1%	252%
موريتانيا	6,997	0.4%	22,676	0.3%	224%
الصومال	3,723	0.2%	13,059	0.2%	251%
جيبوتي	3,568	0.2%	6,635	0.1%	86%
القمر			2,200	0.03%	
الإجمالي	1,950,093		7,025,836		260%

المصدر: تم حساب الجدول بواسطة الباحث، معتمداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد- أعداد متفرقة

يوضح جدول رقم (٢-٧)، أن معدلات نمو الواردات قد انخفضت بشكل ملحوظ خلال الخمس سنوات الأخيرة ولا توجد دوله عربية تعدى معدل نموها عن ١٠٠% وهو ما قد يعنى أن الدول العربية قد تأثرت بظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية مغايرة للفترات السابقة، مما أثر على معدلات نموها الاقتصادي وطلبها على الواردات. تعتبر موريتانيا الدولة الأولى في نمو واردتها خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة ووصل معدل نمو وارداتها ٨٤%.

وقد حققت مصر معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦- ٢٠١٠ وصلت إلى ١٤٦% وبعد ثورة يناير ٢٠١١ تناقصت معدلات النمو إلى ٥٢%.

جدول رقم (٢-٧): معدلات نمو واردات الدول العربية خلال الفترات الخمسية

الفترة (من : إلى)	١٩٩٦-٢٠٠٠ : ٢٠٠١-٢٠٠٥		2006- 2010 : ٢٠٠١-٢٠٠٥		٢٠٠٦-٢٠١٠ : ٢٠١١-٢٠١٥	
البلد	معدل النمو	ترتيب	معدل النمو	ترتيب	معدل النمو	ترتيب
موريتانيا	29%	17	103%	16	84%	1
العــراق	332%	1	112%	14	71%	2
السـعودية	46%	13	125%	8	68%	3
الصومـال	64%	10	113%	13	65%	4
عمـــان	42%	14	139%	6	64%	5
الجزائــر	68%	7	122%	10	57%	6
الإمارات	86%	4	182%	2	54%	7
مصـــر	24%	18	146%	5	52%	8
الأردن	67%	8	110%	15	46%	9
لبنـــان	15%	19	81%	19	41%	10
القمــر					40%	11
الكويــت	41%	15	88%	17	37%	12
المغـرب	55%	12	120%	11	33%	13
اليمـــن	84%	5	135%	7	31%	14
تونـــس	40%	16	76%	20	17%	15
قطـــر	88%	3	324%	1	17%	16

الفترة (من : إلى)	١٩٩٦-٢٠٠٠ : ٢٠٠١-٢٠٠٥		٢٠٠١-٢٠٠٥ : 2006- 2010		٢٠٠٦-٢٠١٠ : ٢٠١١-٢٠١٥	
البلد	معدل النمو	ترتيب	معدل النمو	ترتيب	معدل النمو	ترتيب
جيبوتـي	-31%	20	114%	12	12%	17
البحريـن	59%	11	85%	18	10%	18
السـودان	131%	2	149%	3	3%	19
ليبيـــا	78%	6	125%	9	-14%	20
سوريـا	65%	9	148%	4	-74%	21
الإجمالي	63%		138%		45%	

المصدر: تم حساب الجدول بواسطة الباحث، معتمداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد- أعداد متفرقة

٢-٣-٣ نسبة تغطية الصادرات للواردات كمؤشر على كفاءة أداء الميزان التجاري

يوضح جدول رقم (٢-٨)، أنه خلال الفترة الأولى فإن أحد عشر دولة من الدول العربية استطاعت أن تكون قيمة واردتها أقل من قيمة صادراتها بالدولار. في صدارة هذه الدول قطر والتي مثلت نسبه الواردات إلى نسبة الصادرات فيها حوالي ٤٠%. وتلتها الدول التالية من حيث ترتيب النسب، السعودية وبنسبة ٤٣% ثم الكويت بنسبة ٤٩% ثم ليبيا وبنسبة ٥٤% فالجزائر وبنسبة ٥٥%. بينما حققت باقي الدول حجم صادرات أقل من حجم وارداتها ومن أبرز هذه الدول لبنان حيث حققت الواردات إلى الصادرات حوالي ٦٨٠% ثم جيبوتي ٤٩١% والصومال بنسبة ٢٦٥% والأردن بنسبة ٢٤٨% ومصر بنسبة ٢١٣%.

وخلال الفترة الثانية فإن تسع دول من الأحد عشر دولة السابقة استطاعت أن يكون حجم واردتها أقل من حجم صادراتها بالدولار، حيث حافظت قطر على الصدارة ومثلت نسبه الواردات إلى نسبة الصادرات فيها حوالي ٣١% وهي نسبة أفضل من نسبتها خلال الفترة الأولى. تقدمت الكويت إلى المركز الأول أيضا وبنفس نسبة قطر ٣١% ولكنها تحسنت بشكل أفضل منها عن الفترة الأولى. وقد تراجعت السعودية إلى المركز الثالث وبنسبة ٤٥% وهي نسبة أقل من الفترة الأولى وحافظت ليبيا على المركز الرابع وبنسبة ٥٠%، كما تقدمت عمان للمركز الخامس وبنسبة ٥٧% فالجزائر وبنسبة ٥٥%. بينما حققت باقي الدول حجم صادرات أقل من حجم وارداتها ومن أبرز هذه الدول جيبوتي حيث حققت الواردات إلى الصادرات حوالي ٦٧٩% ثم لبنان ٤٨٢% والأردن بنسبة ٢٩٥%والصومال بنسبة ٢٦٥% ومصر بنسبة ٢١٩%. وبذلك، يمكن النظر للجدول على اعتبار **أن الدول العربية تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين:**

- **المجموعة الأولى:** تزيد فيها نسبة تغطية الصادرات للواردات عن ١٠٠% (أو أن نسبة الواردات إلى الصادرات أقل من ١٠٠%) وهذه الدول هي الدول النفطية المصدرة للنفط سواء المنضمة إلى مجلس التعاون الخليجي أو غير المنضمة من الدول العربية كالجزائر وليبيا.
- **المجموعة الثانية:** تنخفض فيها نسبة تغطية الصادرات للواردات كثيراً عن ١٠٠% (أو أن نسبة الواردات إلى الصادرات تتجاوز كثيراً ١٠٠%) وتضم كافة الدول العربية التي تقع عند مستوى التنمية الاقتصادية المتوسطة مثل مصر والمغرب وتونس والأردن وكذلك الدول الأقل نمواً مثل اليمن والصومال وجيبوتي، وهذه الدول الأخيرة تعاني من ندرة العملات الأجنبية.

جدول رقم (٢-٨): نسبة تغطية الصادرات للواردات

الدولة	قيمة الواردات / قيمة الصادرات	
	١٩٩٦-٢٠٠٥	٢٠٠٦-٢٠١٥
قطـــر	40%	%٣١
الكويـت	49%	%٣١
السـعودية	43%	45%
ليبيـــا	54%	50%
عمـــان	58%	57%
العـراق	86%	70%
الجزائـر	55%	70%
البحريـن	89%	76%
الإمارات	74%	80%
موريتانيا	175%	113%
السـودان	138%	128%
سوريـا	99%	136%
تونـــس	139%	137%
اليمـــن	86%	139%
المغـرب	138%	200%
مصـــر	213%	220%

الدولة	قيمة الواردات / قيمة الصادرات	
	١٩٩٦-٢٠٠٥	٢٠٠٦-٢٠١٥
الصومـال	265%	265%
الأردن	248%	295%
لبنـــان	680%	482%
جيبوتـي	491%	679%

المصدر: تم حساب الجدول بواسطة الباحث، معتمداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد- أعداد متفرقة

٢-٤ أداء التجارة البينية للدول العربية

من واقع بيانات صندوق النقد العربي "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، يمكن تقدير حجم التجارة البينية للصادرات بين الدول العربية خلال الفترة الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ بحوالي ٢٢١,٥٥٢ مليون دولار وقد شهدت الصادرات البينية نموا ملحوظا وصل إلى ٩٦٩,٦٣٢ مليون دولار خلال الفترة الثانية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ وبنسبة نمو وصلت إلى ٣٣٨%.

بالنسبة للواردات، فيمكن تقدير حجم التجارة البينية للواردات بين الدول العربية خلال الفترة الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ بحوالي ٢٠٤,٤٧٦ مليون دولار والتي شهدت نموا ملحوظا وصل إلى ٩٢٦,٤٣٨ مليون دولار خلال الفترة الثانية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ بنسبة وصلت إلى ٣٥٣%.

يتضح أيضا من جدول رقم (٢-٩) التالي أن قيمة الصادرات العربية البينية تمثل حوالي ٨.٢% من إجمالي قيمة صادرات الدول العربية خلال الفترة الأولى بينما زادت هذه النسبة إلى ٩.٦% خلال الفترة الثانية. وبالنسبة للواردات العربية البينية فإن نسبتها إلى إجمالي قيمة الواردات العربية وصل ١٠.٥% وزادت هذه النسبة إلى ١٣.٢% خلال الفترة الثانية.

يلاحظ من الجدول أن معدلات نمو الواردات البينية العربية يتجاوز معدلات نمو الصادرات البينية العربية خلال الفترتين ١٩٩٦-٢٠٠٥ & ٢٠٠٦-٢٠١٥ على الترتيب.

جدول رقم (٢-٩): إجمالي قيمة تجارة الدول العربية وقيمة التجارة البينية بين الدول العربية

بيان	١٩٩٦-٢٠٠٥		٢٠٠٦-٢٠١٥		معدل النمو
	قيمة ($)	نسبة (%)	قيمة ($)	نسبة (%)	
إجمالي صادرات الدول العربية	2,701,683	8.2%	10,101,442	9.6%	274%
الصادرات العربية البينية (فوب)[١]	**221,552**		**969,632**		**338%**
إجمالي واردات الدول العربية	1,950,093	10.5%	7,025,836	13.2%	260%
الواردات العربية البينية (سيف)[٢]	**204,476**		**926,438**		**353%**

المصدر: تم حساب الجدول بواسطة الباحث، معتمداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد– أعداد متفرقة

يوضح جدول رقم (٢-١٠)، أن حصة الصادرات البينية للدول العربية من إجمالي صادرات الدول العربية تزداد بمعدل إيجابي كل خمس سنوات، فقد كانت حصتها ٧.٨% في الفترة الأولى، ووصلت في الفترة الثانية إلى ٨.٤%، ثم كانت أعلى حصة خلال الخمس سنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ وهو ٩.٩% ثم حدث تراجع طفيف في هذه الحصه خلال الخمس سنوات الأخيرة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ لتصل إلى ٩.٥% والتي ربما تأثرت بأحداث ثورات الربيع العربي في الفترة الأخيرة. ومن الملاحظ أيضا، أن معدل نمو الصادرات العربية البينية، كل خمس سنوات يتعدى، معدل نمو إجمالي الصادرات العربية.

أما حصة الواردات البينية للدول العربية من إجمالي واردات الدول العربية فتزداد أيضا بمعدل إيجابي كل خمس سنوات ولكن بمعدل أعلى بقليل من الصادرات، فقد كانت حصتها ٩.١% في الفترة الأولى إلى ١١.٣%، ثم ١٢.٨% وكانت أعلى حصة خلال الخمس سنوات الأخيرة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ وهو ١٣.٥% وذلك دون أن تتأثر بأحداث ثورات الربيع العربي وربما تأثرت بالطفرة في أسعار النفط في السنوات الأخيرة ٢٠١١-٢٠١٤. ومن الملاحظ أيضا، أن معدل نمو الواردات العربية البينية، كل خمس سنوات يتعدى، معدل نمو إجمالي الواردات العربية.

---

[١] سيف (C.I.F – Cost Insurance Frieght) وتعنى أن من يقوم بشحن البضاعة سيتحمل كل من تكلفة البضاعة والتأمين عليها ومصاريف الشحن حتى تكون جاهزة على التسليم فى ميناء المستورد.

[٢] فوب (F.O.B-Free On Board) وتعنى أن البضاعة تكون مسئولية المستورد منذ تجهيزها على رصيف الشحن الخاص بالمصدر ويتولى المستورد التأمين عليها ومصاريف شحنها حتى وصولها إلى ميناء المستورد ويتحمل المستورد جميع الأخطار فى حالة حدوث مخاطر خلال الشحن وخلافه.

جدول رقم (٢-١٠): إجمالي قيمة التجارة للدول العربية وقيمة التجارة البينية بين الدول العربية خلال الفترات ١٩٩٦-٢٠٠٠، ٢٠٠١-٢٠٠٥، ٢٠٠٦-٢٠١٠، ٢٠١١-٢٠١٥

البيان	الصادرات العربية			الواردات العربية		
	الإجمالي ($)	البينية ($)	%	الإجمالي ($)	البينية ($)	%
١٩٩٦-٢٠٠٠	944,985	74,161	%٧.٨	742,204	67,678	%٩.١
٢٠٠١-٢٠٠٥	1,756,697	147,391	%٨.٤	1,207,890	136,798	%١١.٣
معدل النمو	**86%**	**99%**		**63%**	**102%**	
٢٠٠٦-٢٠١٠	4,196,545	413,923	%٩.٩	2,870,607	366,129	%١٢.٨
معدل النمو	**139%**	**181%**		**138%**	**168%**	
٢٠١١-٢٠١٥	5,904,897	555,709	%٩.٤	4,155,229	560,309	%١٣.٥
معدل النمو	**41%**	**34%**		**45%**	**53%**	

المصدر: تم حساب الجدول بواسطة الباحث، معتمداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد- أعداد متفرقة

٣-٤-١ الصادرات البينية العربية لكل دولة

يوضح جدول رقم (٢-١١)، إلى أنه على مستوى الدول العربية فرادى فإن تقديرات الفترة الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥، تشير إلى أن الدول التي سجلت أعلى نسبة من إجمالي قيمة الصادرات البينية هي السعودية (٣٩.٦%) ثم الإمارات (١٥.٨%) وعمان (٥.٨%) وسوريا (٤.٣%) والأردن (٤.١%). وبالتالي فقد استحوذت الخمس دول الأعلى في قيمة الصادرات على ما يقرب من ٦٩.٧% من إجمالي الصادرات العربية البينية، وبقيمة إجمالية وصلت إلى ١٥٤,٣٧٧.٥ مليون دولار خلال هذا الفترة الأولى.

وقد شهدت الفترة الثانية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ تغيرا ملحوظا في تلك الدول فقد حافظت السعودية على المركز الأول (٣٧.٣%) وكذلك الإمارات على المركز الثاني (١٨.٠%) وتقدمت مصر (٧.٧%) إلى المركز الثالث وتلتها قطر (٦.٧%) للمركز الرابع وتراجعت عمان (٦.٠%) إلى المركز الخامس. وبذلك استحوذت الخمس دول الأعلى في قيمة الصادرات على ما يقرب من ٧٥.٨% من إجمالي الصادرات العربية

البينية وبقيمة إجمالية وصلت إلى ٧٣٥,٠٣٢.٥ مليون دولار خلال هذا الفترة الثانية. **وهو ما يشير إلى تركز الصادرات العربية البينة حول تلك الدول بشكل كبير.**

بالإضافة لذلك **فإن الدول العربية التي شهدت نموا/ تطوراً ملحوظا في قيمة الصادرات البينية بين الفترة الأولى والفترة الثانية هي قطر بمعدل نمو وصل إلى ٩٢٢% تلتها مصر بمعدل نمو ٧٥٩% ثم الجزائر ٤١١% والإمارات ٣٩٨% والسودان ٣٩١%.**

تشير الإحصائيات إلى أن إجمالي تجارة الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية – الإمارات – الكويت – عمان – قطر – البحرين) قدرت بنحو ١٥٦,٣٨٧.٥ خلال الفترة الأولى ومثلت نسبتها ٧٠.٦% من إجمالي الصادرات البينية العربية. وقد نمت هذه النسبة إلى ٧٣.٣% خلال الفترة الثانية ووصلت قيمتها إلى ٧١٠,٩١٨.٥، وهو ما يشير إلى الآثار الإيجابية لتوقيع الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠٠٢ وما تلاها من إجراءات.

وتشير الإحصائيات إلى أن إجمالي التجارة البينية لدول المغرب العربي الخمس (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا) قدرت بنحو ١٨,٤٤٣.٥ خلال الفترة الأولى ومثلت نسبتها ٨.٣% من إجمالي الصادرات البينية العربية وقد انكمشت هذه النسبة إلى ٦.٣% خلال الفترة الثانية، وهذا يدل بجلاء على أن معاهدة مراكش الخاصة بالاتحاد المغاربي لم تدخل حيز التنفيذ.

أما بالنسبة لمجموعة دول اتفاقية أغادير (مصر – الأردن – المغرب – تونس) تشير الإحصائيات إلى أن إجمالي تجارة الصادرات البينية للمجموعة حوالي ٢٦,٥٢٠.١ خلال الفترة الأولى ومثلت نسبتها ١٢.٠% من إجمالي الصادرات البينية العربية. وقد نمت هذه النسبة إلى ١٣.٤% خلال الفترة الثانية ووصلت قيمتها إلى ١٢٩,٥٤٠.٣، وهو ما يشير بجلاء إلى بعض الآثار الإيجابية المتوقعة من سريان إعلان أغادير على الدول الأورو متوسطية وهي نقطة سبق تناولها في الفصل الأول.

جدول رقم (٢-١١): إجمالي قيمة الصادرات البينية حسب الدولة

الدولة	قيمة الصادرات البينية ($)				معدل النمو
	١٩٩٦-٢٠٠٥	(%)	٢٠٠٦-٢٠١٥	(%)	
السعودية	87,743.20	39.6%	361,679.30	37.3%	312%
الإمارات	35,049.10	15.8%	174,433.30	18.0%	398%
مصر	8,749.70	3.9%	75,135.00	7.7%	759%
قطر	6,388.40	2.9%	65,259.90	6.7%	922%
عُمان	12,860.20	5.8%	58,525.00	6.0%	355%
الأردن	9,194.10	4.1%	29,206.40	3.0%	218%
البحرين	7,729.80	3.5%	28,557.80	2.9%	269%
سوريا	9,530.90	4.3%	26,369.10	2.7%	177%
العراق	6,647.10	3.0%	22,796.20	2.4%	243%
الجزائر	4,423.60	2.0%	22,604.70	2.3%	411%
الكويت	6,616.80	3.0%	22,463.20	2.3%	239%
تونس	5,507.30	2.5%	16,637.00	1.7%	202%
لبنان	5,372.40	2.4%	15,840.20	1.6%	195%
السودان	2,820.90	1.3%	13,862.40	1.4%	391%
ليبيا	5,378.00	2.4%	13,178.70	1.4%	145%
اليمن	2,756.90	1.2%	9,273.00	1.0%	236%
المغرب	3,069.00	1.4%	8,561.90	0.9%	179%
الصومال	1,110.80	0.5%	4,416.00	0.5%	298%
جيبوتي	537.80	0.2%	761.60	0.1%	42%
موريتانيا	65.60	0.0%	45.00	0.0%	-31%
القمر		0.0%	26.60	0.0%	
الإجمالي	221,551.60	١٠٠.0%	969,632.30	١٠٠.0%	338%

المصدر: تم حساب الجدول بواسطة الباحث، معتمداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد- أعداد متفرقة

٢-٤-٢ الواردات البينية العربية لكل دولة

يوضح جدول رقم (٢-١٢) انه على مستوى الدول العربية فرادى فإن تقديرات الفترة الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ تشير إلى أن الدول التي سجلت أعلى نسبة من إجمالي قيمة الواردات البينية هي السعودية (١٢.٩%) ثم الإمارات (١٠.٧%) وعمان (٩.٦%) والعراق (٧.٣%) والأردن (٧.٢%). وبالتالي فقد استحوذت الخمس دول الأعلى من حيث قيمة الواردات، على ما يقرب من ٤٧.٨% من إجمالي الواردات العربية البينية وبقيمة إجمالية وصلت إلى ٩٧,٧٩٥.١ مليون دولار خلال هذه الفترة الأولى.

وقد شهدت الفترة الثانية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥، تغيرا ملحوظا في تلك الدول فقد احتلت الإمارات المركز الأول (١٥.١%) وتراجعت السعودية للمركز الثاني (١٣.٠%) وجاءت العراق في المركز الثالث (١٢.١%) ثم عمان (٨.٢%) فمصر (٨.١%). وبذلك استحوذت الخمس دول على ما يقرب من ٥٦.٥% من إجمالي الواردات العربية البينية وبقيمة إجمالية وصلت إلى ٥٢٣,١٥٢.٦ مليون دولار خلال الفترة الثانية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الدول العربية التي شهدت تطوراً ملحوظا لقيمة الواردات البينية بين الفترة الأولى والفترة الثانية هي موريتانيا بمعدل نمو وصل إلى ٧٢٥% تلتها العراق بمعدل نمو ٦٤٥% ثم الإمارات ٥٣٨% ومصر ٥١٢% وقطر ٤٧٤%.

وتشير الإحصائيات إلى أن إجمالي تجارة الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي الست قدرت بنحو ٩٩,٩٣٧.٩ خلال الفترة الأولى ومثلت نسبتها ٤٨.٩% من إجمالي الواردات البينية العربية، وهو ما يدل على كثافة الروابط التجارية بينها. وقد نمت هذه النسبة إلى ٥٠.٥% خلال الفترة الثانية ووصلت قيمتها إلى ٤٦٧,٨٢٣.٢. وتشير الإحصائيات إلى أن إجمالي التجارة البينية لدول المغرب العربي الخمس قدرت بنحو ٢٨,٠١٢.٢ خلال الفترة الأولى ومثلت نسبتها ١٣.٧% من إجمالي الواردات البينية العربية وقد انكمشت هذه النسبة إلى ١٢.٣% خلال الفترة الثانية. أما بالنسبة لمجموعة دول اتفاقية أغادير تشير الإحصائيات إلى أن إجمالي تجارة الواردات البينية للمجموعة حوالي ٤٦,٣٥١.٧ خلال الفترة الأولى ومثلت نسبتها ٢٢.٧% من إجمالي الواردات البينية العربية. وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٢٢.٠% خلا الفترة الثانية ووصلت قيمتها إلى ٢٠٣,٤٩٨.٠، وهو ما يوضح بجلاء أن تأثير إعلان أغادير على التجارة البينية بين الدول المنضمة إليه يتجاوز تأثير معاهدة مراكش على الدول المغاربية والذي ربما يلفت الأنظار إلى الصعوبات التي يواجهها هذا

الاتحاد ونظراً للملفات السياسية الشائكة مثل ملف الصحراء وغيرها من الأسباب.

جدول رقم (٢-١٢): إجمالي قيمة الواردات البينية حسب الدولة

الدولة	حجم الواردات البينية ($)			معدل نمو
	١٩٩٦-٢٠٠٥	(%)	٢٠٠٦-٢٠١٥	نسبة (%)
الإمارات	21,927.9	10.7%	139,897.4	15.1%	538%
السعودية	26,461.8	12.9%	120,528.0	13.0%	355%
العراق	14,994.8	7.3%	111,747.9	12.1%	645%
عُمان	19,618.1	9.6%	76,063.4	8.2%	288%
مصر	12,242.4	6.0%	74,915.9	8.1%	512%
الأردن	14,792.5	7.2%	57,616.5	6.2%	289%
المغرب	12,726.4	6.2%	52,079.6	5.6%	309%
البحرين	11,073.3	5.4%	47,406.6	5.1%	328%
قطر	7,342.9	3.6%	42,163.6	4.6%	474%
الكويت	13,513.9	6.6%	41,764.2	4.5%	209%
اليمن	10,581.8	5.2%	33,474.6	3.6%	216%
لبنان	8,784.3	4.3%	22,917.9	2.5%	161%
السودان	7,279.0	3.6%	22,396.7	2.4%	208%
ليبيا	4,546.4	2.2%	20,114.2	2.2%	342%
تونس	6,590.4	3.2%	18,886.0	2.0%	187%
الجزائر	3,693.1	1.8%	18,751.4	2.0%	408%
سوريا	5,476.3	2.7%	12,406.6	1.3%	127%
الصومال	1,528.3	0.7%	6,686.3	0.7%	337%
موريتانيا	455.9	0.2%	3,762.3	0.4%	725%
جيبوتي	846.6	0.4%	2,564.0	0.3%	203%
القمر	0.0	0.0%	294.6	0.0%	
الإجمالي	204,476.1	100.0%	926,437.7	100.0%	353%

المصدر: تم حساب الجدول بواسطة الباحث، معتمداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد- أعداد متفرقة

عرض هذا الفصل تحليلا احصائياً لبيانات التجارة الاجمالية الخارجية للدول العربية وكذلك بيانات التجارة البينية بين الدول العربية خلال عشرين عاما من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥. وكما أتضح، فإن حجم التجارة البينية العربية يعتبر متواضع مقارنة بحجم التجارة الإجمالي للدول العربية وكما ويوضح شكل رقم (٢-١) فإن نسبة كل من الصادرات والواردات البينية من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية لم يتعدى ١٥% خلال العشرين عاماً الماضية. وعلى الرغم من المحاولات –المذكورة في الفصل الأول– التي بذلت فيما يتعلق بمسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك بداية منذ عام ١٩٥٧ بإقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ثم عام ١٩٦٤ وإقرار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وفي ظل توافر مجموعة من العوامل التي كان من المفترض أن تؤدى إلى تعزيز فرص نجاح السوق العربية المشتركة وبالرغم أيضاً من أوجه التوافق بين بنود منطقة التجارة العربية ومنظمة التجارة العالمية إلا أن معوقات وإشكاليات التنفيذ أدت إلى ظهور مسارات البديلة للتعاون العربي شبه الإقليمي مثل اتحاد المغرب العربي واتفاقية أغادير ومجلس التعاون لدول الخليج العربي والتي لم تكن كافية لتنمية التجارة العربية البينية وإحياء مشروع السوق العربية المشتركة.

شكل رقم (٢-١): نسبة الصادرات والواردات البينية من إجمالي الصادرات والواردات الدول العربية

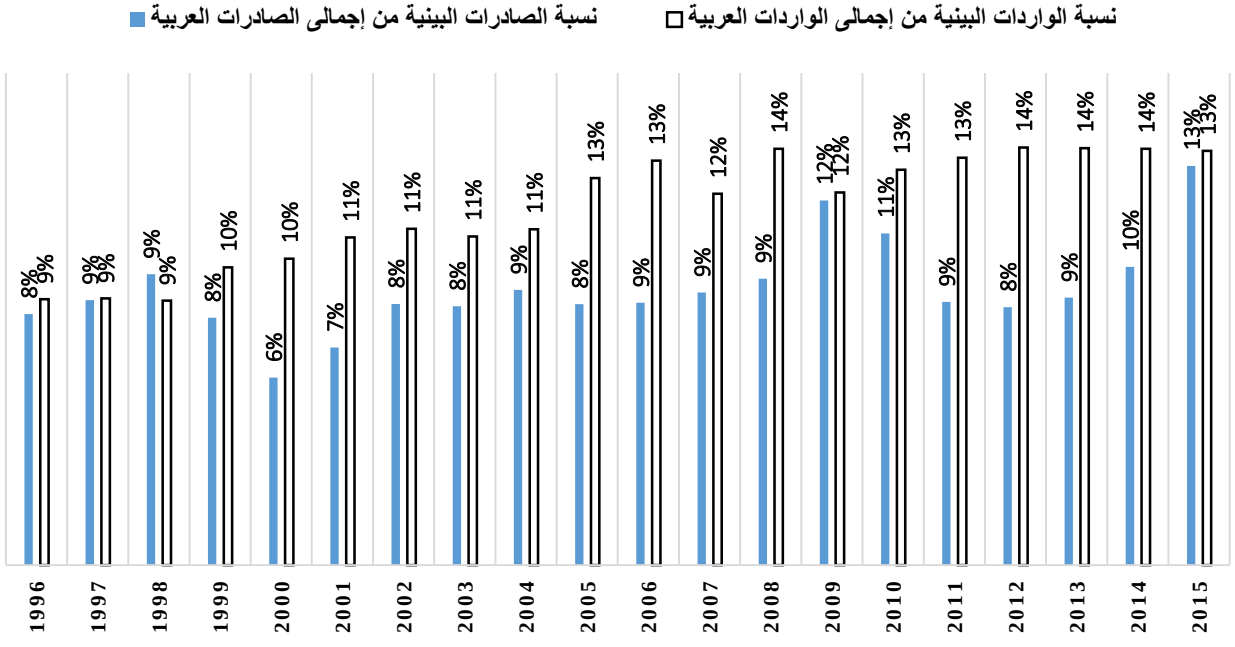

المصدر: تم حساب الشكل وإعداده بواسطة الباحث

الفصل الثالث

مسح لبعض أنواع النظريات والنماذج المستخدمة في تحليل التجارة – بالتركيز على منهجية تحليل الشبكات

٣-١ مقدمة

يستهدف بناء وتطوير النماذج الاقتصادية فهم السلوك الاقتصادي مثل العلاقات التجارية الدولية. والنموذج الاقتصادي هو وصف نظري لسلوك معين، ممكن أن يكون نموذج وصفى لشرح العلاقات بين المتغيرات أو نموذج رياضي لوصف وتبيان هذا السلوك. وفى كل الحالات فإن النماذج تعتبر تبسيط للواقع، وتفيد النماذج في الإجابة على العديد من التساؤلات؛ على سبيل المثال ما مدى قوة العلاقة التجارية بين دولتين، أو ماهي نتيجة اختيار أحد السياسات مثل فرض تعريفة جمركية على الواردات من سلعة معينة لبلد معين، أو هل ينبغي وضع هذه التعريفة الجمركية أم لا، كما يمكن للنماذج تبيان شكل العلاقات المتداخلة والمتشابكة بصورة أكثر وضوح لمتخذ القرار.

وفى هذا الفصل نستعرض بعض النظريات والنماذج التي لها دور بارز في مجال التجارة الدولية: نظرية الميزة المطلقة، ونظرية الميزة النسبية ونماذج الجاذبية ثم تحليل الشبكات والذي يتم استعراضه بطريقة تفصيلية، نظراً لأننا سنقوم باستخدامه في الفصل الرابع لتحليل شبكة التجارة البينية للدول العربية.

٣-٢ نظرية الميزة المطلقة

بدأ الاهتمام بالنظريات والنماذج التي توضح وتقيس التجارة الدولية منذ القرن الثامن عشر. حيث أيد آدم سميث Adam Smith في كتابه "ثروة الشعوب" "The wealth of Nations"[1] حرية التجارة بين الدول، وذكر أنها منفذ لتصريف الفائض المحلى والتغلب على ضيق السوق المحلية، وانتقد تدخل الدولة في التجارة الخارجية، وانه يجب على البلدان التخصص في إنتاج المنتجات التي لهم فيها ميزة مطلقة، مثلاً المنتجات الأرخص سعراً وبالتالي يتم تقسيم العمل بناء على التخصص فيكون هناك فرق في نفقة الانتاج بين بلدين

[1] Smith, A. (1905). "*The Wealth of Nations*". New York: P.F. Collier & Son.

فيتم التبادل التجاري بينها حسب الميزة المطلقة لمنتجات كل دولة[١]. فمثلا إذا كان هناك البلدين i, j، والبلد iيمكنها أن تنتج المنتج a بسعر أرخص من البلد j، بينما البلد j تنتج المنتج b بسعر أرخص من البلد i فبالتالى فإنه من الأفضل لكل من i, j تبادل المنتجات وبالتالى تتم التجارة الدولية[٣٢].

٣-٣ نظرية الميزة النسبية

قام ديفيد ريكاردو David Ricardo بتحليل نظرية الميزة النسبية في ورقة بحثية نشرها عام ١٨١٩[٤]، والتي تقوم على أساس أن البلدان – من منطلق التجارة الحرة – تختلف في العديد من الجوانب، مثل عدد السكان ومستوى الدخل والموقع الجغرافي والموارد الطبيعية وغيرها، وبالتالي فإن لكل بلد ميزة نسبية في منتج معين مقارنة ببلد أخرى فتتولد منافع من التجارة فيما بين البلدين. فمثلا إذا كانت البلد i أفضل نسبياً فى إنتاج المنتج a عن المنتج b مقارنة بالدولة j ، وبإعتبار أن العمالة هى العامل الوحيد المؤثر على الإنتاجية لكل من البلدين فيمكن كتابة المتباينة التالية والتي تمثل الميزة النسبية لبلد معين في منتج معين

$$\frac{L(a,i)}{L(b,i)} \geq \frac{L(a,j)}{L(b,j)}$$

حيث $L(*,*)$ تعبر عن إنتاجية العامل فى قطاع ما فى دولة ما.

---

[١] بودية فاطمة (٢٠١١). "تطبيق نموذج الجاذبية فى التجارة الخارجية – حالة الجزائر". رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير–جامعة حسيبة بن بوعلى.

[2] Nordlund, C (2010). "*Social Ecography; International Trade, Network Analysis, and An Emmanuelian Conceptualization of Ecological Unequal Exchange".* Department of Social and Economic Geography, Lund University.

[3] Silvia Griselda (2015). "Different Models in International Trade from the Krugman-Melitz Framework to The New Addilog Theory of Trade". Master's thesis. Univariersita Ca'Foscari Venizia.

[4]Roy J. Ruffin (2002). "David Ricardo's Discovery of Comparative Advantage", History of Political Economy, vol. 34, pp. 727–48

٣-٤ نماذج الجاذبية

اعتبرت نماذج الجاذبية منذ ظهورها عام ١٩٦٢ على يد تنبرجن Tinbergen العالم الاقتصادي ذو الخلفية الفيزيائية[1] من أفضل النماذج المستخدمة لقياس علاقة التجارة الخارجية بين دولتين. ومثل قانون الجاذبية لنيوتن في الفيزياء فإن قانون الجاذبية في التجارة ينص أن التجارة الثنائية بين البلدين تتناسب طردياً مع الحجم، والذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي، وتتناسب عكسيا مع المسافة الجغرافية بينهما، كما في العلاقة الرياضية التالية

$$X_{ij} \propto \frac{GDP_i * GDP_j}{dist_{ij}}$$

حيث: X_{ij} التجارة بين البلد i والبلد j

GDP_i الناتج المحلى الإجمالى للبلد i

GDP_j الناتج المحلى الإجمالى للبلد j

$dist_{ij}$ المسافة بين البلدين i و j

وباستخدام اللوغاريتم الطبيعي يمكن كتابتها في شكل المعادلة التالية

$$ln\, X_{ij} = \propto + \beta_1 ln\, GDP_i + \beta_2 ln\, GDP_j + \beta_3 ln\, dist_{ij}$$

حيث β_3 و β_2 و β_1 و $\propto$ معاملات يتم تقديرها.

وتم تطوير وإضافة متغيرات أخرى، فمثلا تم افتراض أن البلدان المتجاورة بينها تجارة أكثر كثافة ويمكن التعبير عنها بإضافة متغير وهمى يأخذ القيمة واحد (١) عند وجد حدود مشتركة بين البلدين والقيمة صفر (٠) عندما لا توجد حدود مشتركة. وتم أيضا وضع متغيرات وهمية لتشير إلى وجود /عدم وجود لغة مشتركة، علاقات سياسية، معاملة تجارية تفضيلية، إلخ.....

[1] Tinbergen, Jan (1962). "Shaping the World Economy: Suggestions for An International Economic Policy". New York.

وبالرغم من نجاح نماذج الجاذبية في حساب التجارة الخارجية بين دولتين، فيوجد العديد من الدراسات[١] التي وجهت انتقادات لها، فبجانب أن تقدير قيم المعلمات β_3 و β_2 و β_1 و $\propto$ له دوراً أساسياً في الحصول على نتائج دقيقة أو غير دقيقة، فقد أشارت الدراسات إلى أن نماذج الجاذبية لم تستطع تقدير العلاقة على المستوى الإقليمي أو الدولي، وأيضاً ظلت نتائجها غير مجدية لتوضيح شكل التجارة الدولية سواء على المستويين الإقليمي أو الدولي.

وفى ظل التغيرات العالمية الحالية، حيث إن الاقتصاد العالمي اليوم متكامل لدرجة أنه تقريباً كل قرار اقتصادي يؤخذ في بلد ما يكون له تأثير على بلدان أخرى، والتجارة الدولية أصبحت تتم نتيجة عوامل كثيرة متداخلة ومختلفة مثل مهارة القوى العاملة ومستوى الدخل والموقع الجغرافي والموارد الطبيعية وأيضاً جودة المنتج والذى من الممكن أن لا تكون له سوق بداخل البلد نفسها ولكن توجد له أسواق في الخارج، وأيضاً احتكار بعض البلدان لبعض السلع ووجود تكتلات اقتصادية قوية إلخ... كل ذلك يؤثر في التجارة بين البلدان وبعضها، فأصبح من الضرورة وجود نموذج يتيح رؤية التشابكات التجارية في شكل متكامل وليس على مستوى دولتين فقط. فدراسة هيكل التجارة بين الدول يوضح خصائص لا تظهر في النماذج والنظريات السابقة، فدراسة الهيكل تكشف أهمية مكان الدولة في هذا الهيكل. وبالنظر للشكل رقم (3–1 (أ)) نجد أن البلد i له ميزة مقارنة بشركائه l و k و j ، حيث أن كل من شركائه l و k و j لايمكنهم عمل تبادل مع بعضهم بدون المرور على البلد i . بينما البلد i فى الشكل رقم (3–1 (ب)) متساو في مميزاته مع البلدان الأخرى، مما يؤكد على أهمية النظر في ودراسة هياكل شبكة التبادل ككل، وخصوصاً عند دراسة التبادل التجاري الدولي أو الإقليمي.

---

[١] أنظر على سبيل المثال كل من:

McCallum, J. "National Borders Matter: Canada-US Regional Trade Patterns". American Economic Review, pp 615-623, 1995.

Lucio Biggiero and Mario Basevi. "Testing the Gravity Model Through Network Analysis". 2009.

Luca De Benedictis and Daria Taglioni. "The Gravity Model in International Trade". in *The Trade Impact of European Union Preferential Policies*, pp55-89, Springer, 2011.

شكل رقم (٣-١): شكل توضيحى يبين خصائص المكان في الشكل البنائى للشبكة

(أ) (ب)

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث

ومن هنا برزت أهمية دراسة هيكل التجارة ككل، وفى السنوات الماضية ظهرت دراسات عديدة ترتكز على تحليل الشبكات لفهم العلاقات التجارية الدولية – كما بيننا في جزء الدراسات السابقة في المقدمة، فتحليل الشبكات يعتبر مثال جيد في التطبيق على التجارة الدولية حيث إنه يعد أفضل من نماذج الجاذبية من حيث:

- يتم دراسة شكل شبكة التجارة ككل، وليس التجارة بين بلدين فقط
- يتم الأخذ في الاعتبار تأثير البلاد الأخرى على العلاقة بين البلدين

٣-٥ تحليل الشبكات

تحتاج معالجة قضايا العالم الحقيقي والتي تتصف بالتعقد والتشابك إلى رؤية واضحة لهذه التشابكات ودراسة التأثيرات المتبادلة للوحدات داخلها. وقد كان علماء الاجتماع[1] من أوائل المهتمين[2] بدراسة العلاقات المتبادلة بين البشر، وتأثير أنماط السلوك على المجموعات التي تعيش في مكان واحد. وتعتبر دراسة الشبكات وتحليلها الآن ذات أهمية متزايدة في العديد من التخصصات فبالإضافة إلى علم الاجتماع أهتم علماء الرياضيات والفيزياء والاقتصاد وعلوم الحاسب وأيضاً علم النفس بدراسة وتحليل الشبكات. وشملت التطبيقات العديد من المجالات مثل: مكافحة الإرهاب، والصحة، ووسائل الاعلام الاجتماعي، والأمن السيبرانى،

[1] Borko Furht (2010). "Handbook of Social Network Technologies and Applications". Springer.

[2] وذلك منذ أواخر ١٨٠٠ من خلال كل من Emile Durkheim و Ferdinand Tonnies

وديناميات السكان وغيرها[١]. فالشبكة هي كشف لخارطة العلاقات بين العناصر (أفراد، منظمات، دول...) حيث توضح الشبكة الطريقة التي يترابط بها عناصرها، سواء كان ذلك عن طريق الصداقة، الروابط الأسرية، علاقة الدول ببعضها البعض، صادرات وواردات دول العالم.[٢] فتحليل الشبكات يعتبر مجموعه تقنيات تقوم على التحليل الإحصائي والرياضي، وتعمل على إبراز الصلات الخفية التي تعتبر مهمة لتبادل المعلومات وصنع القرار والابتكار.

يتطلب تحليل الشبكات تجميع لبياناتها الأساسية المتمثلة في علاقات ثنائية عن طريق تحديد وجود علاقة من عدمها بين دولتين أو شخصين ونوع العلاقة وقوتها. وعند تحليل هذه الشبكات فإننا ننظر إلى أعضاء الشبكة وتصرفاتهم كعملية مترابطة ومتداخلة وذات تأثير على كل أعضاء الشبكة، وليس باعتبارها علاقات مستقلة بين كل طرفين، وننظر إلى العلاقة على أنها قناة لتبادل المعلومات أو الأموال أو المعرفة أو غير ذلك حسب نوع العلاقة محل الدراسة.

الهدف الرئيسي من تحليل الشبكات هو اكتشاف أنماط الروابط بين عناصر الشبكة وهذا يعني أنه ليس لدينا فرضيات محددة حول بنية الشبكة قبل أن نتمكن من تحليلها. ويساعد تحليل الشبكة في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف مما يمكن متخذ القرار من تقييد أدوار العناصر أو تقويتها حسب الهدف من الدراسة. ووحدة التحليل في نموذج تحليل الشبكات ليست العناصر فقط وإنما وحدة مترابطة تضم كل من العناصر والعلاقات فيما بينهم.

وعلم تحليل الشبكات هو مجموعة من النظريات والنماذج والتطبيقات المختلفة كالعلاقات التجارية والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية والطبية وغيرها. ويعرف علم تحليل الشبكات بأنها مجموعه تقنيات تقوم على التحليل الإحصائي والرياضي، وتعمل على إبراز الصلات الاجتماعية الخفية التي تعتبر مهمة لتبادل المعلومات وصنع القرار والابتكار في المنظمة.

يبنى تحليل الشبكات الاجتماعية على مفاهيم مأخوذة من نظرية الرسوم Graph Theory. توضح الرسوم هيكلية الشبكة والتي تتكون من نقاط (عقد/ رؤوس) وخطوط (روابط) وكل خط يصل بين نقطتين تمثلان

[1] Kazienko, Przemyslaw (2015). ‘‘Applications of Social Media and Social Network Analysis-Lecture Notes in Social Networks’’. Springer.

[٢] الشدي، طارق بن عبد الله (٢٠١٠). "منهجية تحليل الشبكات الاجتماعية" – *مجلة جامعة الملك سعود– الآداب – السعودية، مجلد ٢٢ , عدد ٢* http://search.mandumah.com/Record/478946

رأسين في الشبكة، فقد يكون شخص في شبكة صداقه، أو بنك في شبكة التدفق النقدي بين البنوك، أو دولة في شبكة التبادل التجاري بين الدول حيث يوضع اسم أو رمز يمثل هذا العنصر على الشبكة إذا رغبنا في رؤية أوضح للشبكة خصوصاً إذا كان عدد عناصر الشبكة كبيراً[1].

والخط هو رابطة تربط رأسين من رؤوس الشبكة وقد يمثل التأثير على الأشخاص في علاقة الصداقة، أو حجم التدفق المالي بين البنوك، وقد يكون الخط من العنصر لنفسه، وقد يكون الخط ذو اتجاه يرمز له بسهم، فمثلا إذا كانت الشبكة تمثل تدفق البضائع بين بعض الدول، وهناك تدفق بضائع من الصين إلى الهند ولا يوجد تدفق بضائع من الهند إلى الصين فبالتالي تكون الروابط بسهم متجه من الصين تجاه الهند. وقد يكون الخط دون أسهم لتمثيل العلاقات والتي لا يعنى الاتجاه فيها شيئا كعلاقة "الصداقة" وبالتالي في هذه الحالة فالشبكة غير متجهة، بالإضافة إلى عناصر الشبكة وخطوط الاتصال بينهم، فيمكن وضع قيمة على الروابط تمثل قوة العلاقة، أو حجم التبادل التجاري، أو غيرها من القيم محل الدراسة.

ويعتبر فهم الشبكات والمشاركين فيها وقياس موقع العنصر على الشبكة في الحقيقة بمثابة قياس لمدى مركزية هذا العنصر. وهذه القياسات تتيح رؤية دقيقة لمختلف الروابط الواصلة بين المجموعات، والقادة، والجسور، والمعزولين في الشبكة وأين هي التكتلات ومن هم أعضائها؟ من هم العناصر الرئيسية في الشبكة ومن هم الهامشيون. وتتميز الشبكات في الغالب بضخامتها وتعقيدها وقد يكون من الصعب على الباحث التعامل معها إلا من خلال البرامج المخصصة لتحليل الشبكات. وفي السنوات الأخيرة تطور تحليل الشبكات بشكل سريع وملفت للنظر وتم تطبيقها على العديد من التجمعات الصغيرة والكبيرة، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من البرمجيات التي تساعد الباحثين على تحليل الشبكات على سبيل المثال Gephi, Pajek, UCINet وكذلك توجد العديد من Packages التي يمكن أن تعمل تحت منصة برنامج R مثل Igraph, tnet.

يركز الجزء التالي على تعريف الشبكة رياضياً ومكوناتها وأنواع الشبكات، والجزء الذي يليه يركز على القياسات الرئيسية للشبكة والتي نعتمد عليها في هذا البحث.

[1] De Nooy, W., Mrvar, A., & Batagelj, V. (2011). "*Exploratory Social Network Analysis with Pajek* (Vol. 27)". Cambridge University Press.

٣-٥-١ مفاهيم أساسية للرسوم والشبكات

قبل البدء بتعريف الشبكة، سنقوم بتعريف الراسم حيث إن – كما ذكرنا– المفاهيم والقياسات الأساسية للشبكة تعتمد على نظرية الرسوم" Graph theory" في الرياضيات[١].

يعرف الراسم بأنه مجموعة من الرؤوس (تمثل الأشياء: الأشخاص/ البلدان/ المنظمات) تتصل فيما بينها عن طريق روابط، وهذه الروابط ممكن أن تكون متجهة وتسمى أقواس (arcs) أو بدون اتجاه وتسمى حواف (edges).

يعرف الراسم $\boldsymbol{G = (V, E)}$ حيث

V: فئة الرؤوس و $\boldsymbol{E}$: فئة الروابط التي تربط بين زوجين من الرؤوس.

ويمكن تمثيل الروابط بين الرؤوس عن طريق مصفوفة تمثل قيم هذه الروابط.

وإذا تم زيادة معلومات إضافية عن كل من الرؤوس والروابط، فيصبح هذا الراسم الشبكة.

الشبكة $\boldsymbol{N = (G(V, E), W, P)}$

حيث $\boldsymbol{W}$ تمثل دالة أوزان الروابط، وتعطى معلومات إضافية عن الرابط، مثل حجم الاستيراد بين بلدين.
وتمثل $\boldsymbol{P}$ دالة الصفات الخاصة بالرؤوس مثل الناتج المحلى الإجمالى لدولة.

الشكل رقم (3–2) يوضح شكل توضيحى لشبكة مكونة من خمس رؤوس وسبع روابط.

[1] Santanu Saha Ray. "*Graph Theory with Algorithms and its Applications in Applied Science and Technology"*. Springer, 2013.

شكل رقم (3-2): شكل توضيحى لشبكة

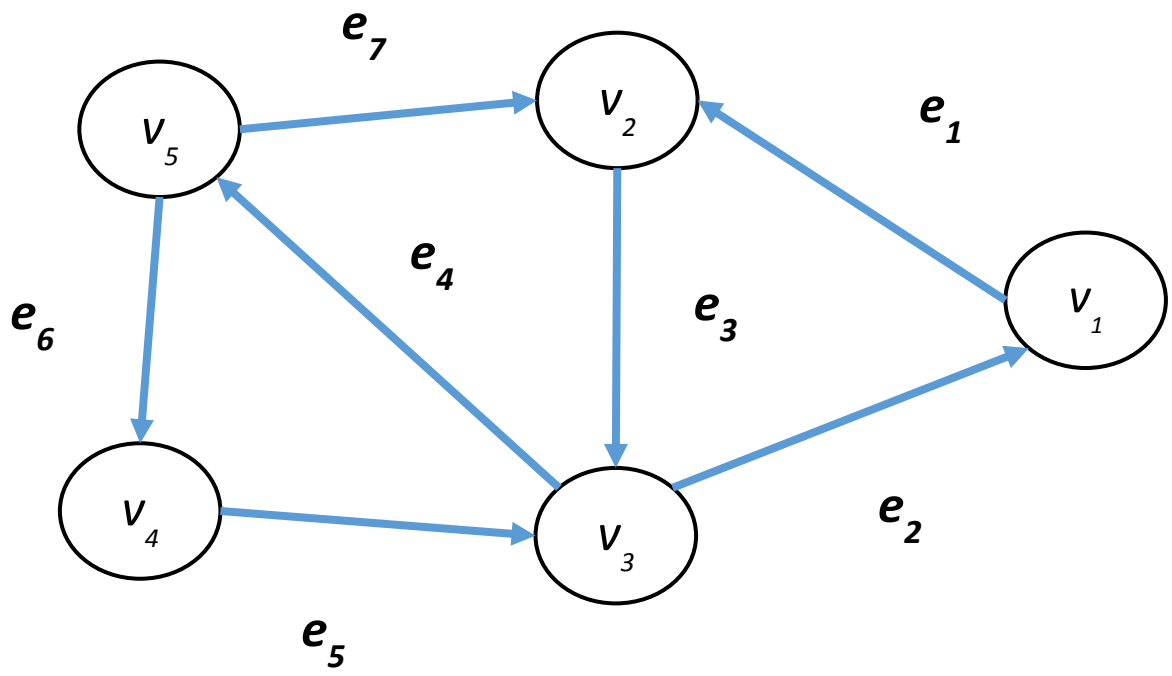

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث

حيث v_1, v_2, v_3, v_4, v_5 تمثل الرؤوس، ويرتبط v_1, v_2 من خلال الرابط e_1 ويرتبط v_1, v_3 من خلال الرابط e_2 وتسمى روابط متوازية، ويرتبط v_2 بنفسه من خلال الرابط e_1. والروابط فى شكل (3-2) متجهة.

ويمكن تمثيل الروابط في المصفوفة A كالتالي

$$A = \begin{bmatrix} 0 & e_1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & e_3 & 0 & 0 \\ e_2 & 0 & 0 & 0 & e_4 \\ 0 & 0 & e_5 & 0 & 0 \\ 0 & e_7 & 0 & e_6 & 0 \end{bmatrix}$$

وكما ذكرنا في بعض الأحيان تكون الروابط ذات اتجاه (directed) فمثلا تمثيل العلاقات التجارية بين البلدان المختلفة تكون متجهة من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة. وأيضاً إذا أردنا التعبير عن كمية التجارة بين بلدين فتكون الروابط ذات أوزان (weighted) تمثل حجم التجارة أو قيمتها. وفى حالة أن الروابط غير متجهة يكون الرابط $e = (v_1, v_2) = (v_2, v_1)$ وتكون الشبكة بسيطة إذا لم يوجد بها

أكثر من رابط واحد بين رأسين (لا توجد روابط متوازية)، وأيضاً إذا لم يوجد بها رابط من رأس لنفسها (self looped).

ودراسة الشبكات تهتم بدراسة التركيب البنائي للشبكة ككل وتأثير الرؤوس من خلال موقعها في الشبكة، وتوجد بعض القياسات التي تركز على علاقة الرؤوس ببعضها في الشبكة، وقياسات أخرى خاصة بالشبكة ككل.

٣-٥-٢ أنواع الشبكات

نستعرض هنا بعض أنواع الشبكات والتي نعرفها بناءً على خصائص كل شبكة[٣٢١]

- **الشبكات الثنائية Binary Networks:** وهى الشبكات التي تأخذ الروابط فيها القيم ١ أو ٠، وتوفر هذه القيم المعلومات حول وجود رابط أو عدم وجوده. وفى حالة وجود رابط فقيمة هذا الرابط دائما تساوى ١، ولذلك يطلق على هذا النوع من الشبكات أيضاً اسم الشبكات بدون أوزان unweighted networks.
- **الشبكات ذات الأوزان Weighted Networks:** في حالة اختلاف قيم الروابط في الشبكة فتسمى بالشبكات ذات الأوزان وهذه القيم ممكن أن تأخذ أي عدد من الأعداد الحقيقية (من ∞ – حتى ∞+)، وفى هذه الحالة فإنه بجانب المعلومات حول وجود رابط من عدمه أيضاً توفر المعلومات حول قيمة هذا الرابط، مثلا قيمة التصدير من دولة لأخرى.
- **الشبكات ذاتية الرابط Self-loop Networks:** وهي التي تسمح برابط من الرأس لنفسه، وممكن لهذا الرابط أن يأخذ قيم (ذو وزن) أو القيمة ١ في حالة الشبكة الثنائية.
- **الشبكات المتماثلة / غير المتماثلة Symmetric/Asymmetric Networks:** في الشبكات المتماثلة لكل رابط من الرأس v_1 إلى الرأس v_2 يوجد أيضاً رابط من الرأس v_2 إلى الرأس v_1

[1] Wei Wei, Jureg Pfeffer, Jeffrey Reminga and Kathleen M. Carly (2011). "Handeling Weighted, Asymmetric, Self-looped, and Disconnected Networks in ORA". Institute for Software Research-School of Computer Science- Carnegie Mellon University.

[2] T. Opsahl, F. Agneessens, and J. Skvoretz (2010). "Node Centrality in Weighted Networks: Generalizing Degree and Shortest Paths". Social Networks, 32(3):245–251.

[3] Lawyer, G (2015). "Understanding the Influence of All Nodes in A Network". *Sci. Rep.*2015, *5*.

وفى هذه الحالة نقول إن جميع الروابط تبادلية reciprocal. وفى حالة الشبكات غير المتماثلة لا يوجد هذا الشرط.

- **الشبكات غير المتصلة Disconnected Networks**: إذا تكونت الشبكة من مجموعات معزولة عن بعضها بحيث أن رأس في مجموعة لا يوجد له أي مسار للوصول إلى رأس في المجموعة / المجموعات الأخرى، فيطلق على هذه الشبكة أنها شبكة غير متصلة.

٣-٥-٣ التعريفات والمقاييس الأساسية للشبكة

المسار(path): هو عدد الخطوات للوصول من رأس إلى رأس آخر بشرط عدم المرور على رأس أكثر من مرة.

جيوديسيك (geodesic): أقصر مسار للوصول من رأس إلى رأس آخر داخل الشبكة، وأقل قيمة له تساوى ١

القطر (Diameter): ويقيس مقدار الترابط في الشبكة. وهو أطول جيوديسيك في الشبكة.

توجد عدة مقاييس أساسية يتم التركيز عليها عند تحليل الشبكة وسوف نركز على المقاييس التي نستخدمها في هذا البحث:

كثافة الشبكة (Network Density): وتمثل نسبة الروابط الموجودة في الشبكة إلى عدد الروابط الممكنة، فتساوى الواحد الصحيح في حالة أن جميع الرؤوس مرتبطة ببعضها بشكل كامل. وكلما زادت كثافة الشبكة دل ذلك على قوة الارتباط بين الرؤوس بداخلها.

فإذا كان لدينا الشبكة المكونة من $\boldsymbol{n}$ من الرؤوس، وعدد الروابط الموجودة فعلياً بين هذه الرؤوس يساوى $\boldsymbol{l}$ فمقياس كثافة الشبكة $\boldsymbol{D}$ يحسب من الجدول التالى

جدول رقم (3-١): معادلة قياس كثافة الشبكة

المقياس	روابط غير متجهة	روابط متجهة
كثافة الشبكة	$D = \frac{l}{\frac{1}{2}n(n-1)}$	$D = \frac{l}{n(n-1)}$

مقاييس المركزية في الشبكة تكشف خصائص مهمة لعناصرها حسب مواقعهم. كما يمكن أن تكشف الكثير عن التركيبة العامة للشبكة. ففي الشبكة عالية المركزية يسيطر عنصر واحد أو عدد قليل جدا من العناصر على الشبكة، وإذا أزيلت هذه العناصر أو تضررت فإن الشبكة تتحول وبسرعة إلى مجموعات من الشبكات غير المترابطة. فإذا كانت الشبكة تحتوي على رأس عالي التركيز ومتمحورة حول هذا الرأس المركزي يمكن أن تفشل وتتقطع كل الروابط بداخلها إذا تعطل أو أزيل هذا الرأس، وتصبح مجموعات منعزلة عن بعضها البعض، ويتميز هذا الرأس في الغالب بدرجة عالية من البينية المركزية أنظر شكل رقم (٣-٣(أ)) لشبكة بمركزية عالية حيث تتمركز حول رأس واحد والشكل (٣-٣ (ب)) شبكة غير مركزية. وفى الشبكة قليلة المركزية فإنه لا يوجد نقطة واحدة للفشل، وبهذا فهي قادرة على الصمود في مواجهه الكثير من الهجمات المعتمدة أو العشوائية. فرؤوس أو وصلات كثيرة يمكن ان تفشل بينما تظل إمكانية وصول بقية الرؤوس إلى بعضها البعض ممكنا عبر طرق أو مسارات اخرى في الشبكة. وللمركزية علاقة بأحد مقاييس كفاءة الشبكة وهو الصمود ويقيم الصمود بمدى تفكك الشبكة إذا أزيلت منها بعض الرؤوس.

شكل رقم (٣-3): أشكال توضيحية لمركزية الشبكات

شبكة ذات مركزية عالية حول الرأس *i*
وفى حالة إزالته تنهار الشبكة

شبكة لا يوجد بها مركزية ويمكنها
الاستمرار في حالة إزالة أي رأس

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث

درجة المركزية (Degree Centrality): $C_D(u)$ وتبين عدد الارتباطات المباشرة للرأس u برؤوس أخرى داخل الشبكة، وفى حالة وجود ارتباطات متجهة يتم حساب درجة المركزية الداخلة أى عدد الروابط الداخلة

من رؤوس أخرى إلى الرأس $\boldsymbol{u}$، ودرجة المركزية الخارجة أى عدد الروابط الخارجة من الرأس $\boldsymbol{u}$ إلى الرؤوس الأخرى.

مركزية التقارب (Closeness Centrality): $\mathbf{C_c(k)}$ ويقاس بالمسافة النسبية بين رأس معينة وبقية الرؤوس داخل الشبكة، سواء هذه الرؤوس متصلة بشكل مباشر أو غير مباشر. حيث يقاس عن طريق أقصر المسارات بين الرؤوس في الشبكة (المسافة الجيوديسية)، بحيث أن الرأس ذات مركزية تقارب أفضل هي الأقدر على توصيل المعلومات على سبيل المثال لكل الشبكة في أسرع وقت.

المتجه الذاتي (Eigenvector): $\mathbf{C}_E\mathbf{(k)}$ ويقيس عدد الروابط للرؤوس الأخرى المتصلة بشكل مباشر برأس معينة، لأن في بعض الحالات يكون معرفة الرأس المتصلة برؤوس لها روابط كبيرة من الأهمية، حيث تمثل هذه الرأس مكانة مهمة لمعرفة المعلومات وسرعة نقلها للرؤوس ذات الروابط الكبيرة. والمتجه الذاتي يستخدم في حالة الروابط غير المتجهة. ولقياس الروابط المتجهة (أو غير المتجهة) يستخدم **ترتيب بيج Page Rank** والذى تم تطويره من قبل مؤسسي جوجل Google عندما كانوا يفكرون في كيفية قياس مدى أهمية صفحات الويب. وهو أحد العوامل التي ساهمت في صعود محرك البحث Google على حساب محركات البحث الأخرى[1].

الفكرة الأساسية هنا أن الصفحة التي لها روابط قادمة اليها تعتبر لها ترتيب أعلى، لأن الصفحة التي لها أكثر روابط قادمة اليها تعتبر لها فرصه أكبر في الزيارات. ولذلك فإن مقياس ترتيب بيج سيعين درجة من الأهمية أو المركزية لكل عقدة/دوله والتي لديها العديد من الروابط من العقد/الدول الهامة.

منذ ظهور ترتيب بيج سنة ١٩٩٨ أصبح شائع الاستخدام عند تحليل العديد من الشبكات الاجتماعية، لكنه يعمل بشكل أفضل للشبكات الموجهة. حيث أن العقد الهامة هي تلك التي لديها العديد من الروابط مع عقد أكثر أهمية، فمحاولة قياس ترتيب بيج لعقدة معينة، على سبيل المثال العقدة الأولى التي تبحث عنها، فستحتاج إلى النظر في ترتيب بيج للعقد التي تشير إليها –الداخلة فيها. والجدول التالي يبين كيفية حساب المقاييس المركزية المختلفة.

[1] Langville, Amy N., and Carl D. Meyer. "*Google's PageRank and beyond: The Science of Search Engine Rankings"*. Princeton University Press, 2011

جدول رقم (3 –٢): المقاييس المركزية المختلفة للرؤوس بداخل الشبكة

المقياس	غير متجه (undirected)	متجه إلى الرأس (In degree)	متجه خارج من الرأس (out degree)
درجة المركزية Degree Centrality	$C_D(u) = \sum_{v=1, v>u}^{n} W_{v,u}$	$C_{D_{in}}(u) = \sum_{v=1, v\neq u}^{n} W_{v,u}$	$C_{D_{out}}(u) = \sum_{v=1, v\neq u}^{n} W_{u,v}$
المقياس المعياري لدرجة المركزية	$C'_D(u) = \frac{C_D(u)}{(n-1).W^*}$		
مركزية التقارب Closeness Centrality	$C_C(k) = \frac{1}{\sum_{u=1}^{n} d_{k,u}}$	$C_{C_{in}}(k) = \frac{1}{\sum_{u=1}^{n} d_{u,k}}$	$C_{C_{out}}(k) = \frac{1}{\sum_{u=1}^{n} d_{k,u}}$
المقياس المعياري لمركزية التقارب	$C'_C(k) = \frac{C_C(k)}{\frac{1}{n-1}}$		
المتجه الذاتي Eigenvector	$C_E(k) = \frac{1}{\lambda}\sum_{v=1}^{n} w_{u,v} C_E(K)$		
المقياس المعياري للمتجه الذاتي	$C'_E(k) = \frac{C_E(k)}{\sqrt{0.5}}$		

حيث:

$W_{v,u}$: وزن الرابط بين الرأسين v, u ويساوى ١ أو ٠ في حالة أنها بدون أوزان.

W^*: أكبر قيمة من قيم كل الروابط فى الشبكة.

الفصل الرابع

تطبيق تحليل الشبكات على التجارة البينية العربية

٤-١ مقدمة

تتميز الشبكات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في الغالب بضخامتها وتعقيدها وقد يكون من الصعب على الباحث التعامل معها إلا من خلال البرامج المخصصة لتحليل الشبكات.

تستخدم الشبكات في تحليل التجارة البينية لأنها تهتم بإظهار مدى قوة التكامل/التعاون وتأثير الرابط بين الدولتين i و j. وليس دراسة كل دوله على حده. وكذلك أيضا تأثير الدول الأخرى على ذلك التكامل/التعاون وذلك من خلال تمثيل العلاقة بين الدول على هيئة شبكة وتحليلها تحليلا إحصائياً رياضياً.

ويعتبر هذا البحث –على حد علم الفريق البحثي– من أوائل الأبحاث التي تستخدم أسلوب تحليل الشبكات لتحليل بيانات التجارة البينية بين الدول العربية.

يركز هذا الفصل على تحليل ومقارنة أربع شبكات لبيانات التجارة البينية بين الدول العربية، كل خمس سنوات وهي فترة كافية لحدوث تغير نسبى في العلاقات بين الدول العربية، والسنوات هي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٥ كأسلوب لقياس مدى التجانس/التناغم للتجارة بين الدول العربية وبالتركيز على قياسات المركزية Centrality Measures للشبكات الأربع.

٤-٢ تحليل شبكة التجارة البينية بين الدول العربية

كما سبق استعراضه في الفصل الثالث فإن الشبكة هي عبارة عن مجموعة من الرؤوس (النقاط/العقد) المتصلين ببعضهم من خلال مجموعة من الروابط (العلاقات)، وقد يكون بعض الرؤوس غير متصل بالبعض الآخر، وقد يكون رأس على اتصال بجميع الرؤوس[١]. فعلى سبيل المثال رؤوس الشبكة في هذه الدراسة هي مجموعة الدول العربية والرابط الذي يربط بين كل دوله عربية وأخرى هو وجود صادرات من البلد i إلى البلد j. الشبكه هنا متجهة وليست تبادلية، بمعنى أن اتجاه الرابط له معنى، فصادرات مصر إلى

[١] الشدي، طارق بن عبد الله (٢٠١٠)، ص ص ٣٧٣– ٤٠٣ مرجع سبق ذكره.

الصومال رابط له اتجاه ومعناه أن مصر تصدر إلى الصومال وليس بالضرورة أن الصومال تصدر إلى مصر.

رياضيا وللدلالة على وجود علاقة بين عنصرين "بلدين" يمكن أن نكتفي بالقيمة "١" أو "٠" في حاله عدم وجودها. ولبيان قوة العلاقة فإننا سوف نستخدم قيمة صادرات بلد لبلد، وبذلك، يمكن تمثيل صادرات الدول العربية لبعضها البعض كشبكة (Network)، حيث تمثل الدول العربية وعددها $(n = 20)$ دولة عربية كمجموعه من النقاط/العقد (Nodes) ويمثل الرابط بين الدول هو وجود علاقة تصديرية من الدولة i إلى الدولة j.

٤-٣ نظرة عامه على شبكة التجارة البينية

تعتبر التنمية والنمو الاقتصادي من أهم أهداف الاتفاقيات الاقتصادية وذلك من خلال تحقيق التكامل التجاري والإقليمي بين الدول العربية، وذلك من خلال مجموعه من الاتفاقيات التي تسعى لتعظيم المصالح الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، وقد سعت الدول العربية على إبرام العديد من الاتفاقيات على أمل أن تتحول اقتصادات الدول العربية إلى اقتصادات متكاملة غير متنافسة [١] كما استعرضنا في الفصل الأول من الدراسة، ويهتم هذا الفصل ببيان مدى قوة التفاعل/التكامل التجاري بين الدول العربية وذلك باستخدام منهجية تحليل الشبكات.

٤-٣-١ كثافة الشبكة

نبدأ بقياس كثافة الشبكة فنقوم بقسمة عدد الروابط الفعلية الواصلة بين عناصر الشبكة (الدول) على العدد الإجمالي للروابط الممكنة بين الدول، كما أن الشبكة ذات العدد الأقصى من العلاقات/الروابط تسمى بالشبكة الكاملة، ويتراوح هذا العدد بين الصفر والواحد، فإذا كان الرقم قريب من الواحد فيمكن القول إن الشبكة كثيفة أو نقول إنها قليلة الكثافة إذا كانت أقرب للصفر. كلما زادت كثافة الشبكة أدى ذلك إلى سهوله التبادل التجاري بين الدول وبعضها البعض. ويدل أيضا هذا الرقم على مدى كثافة الشبكة بين الدول العربية مقارنه بشبكات تجارية اخرى.

[١] عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة". مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣

فعلى سبيل المثال، وبالتركيز على شبكة التجارة البينية بين الدول العربية في عام ٢٠١٥، فإن عدد الدول هو ٢٠ دوله وعدد الروابط الممكنة بين دوله وكل الدول – بفرض أن كل دولة يمكن أن تصدر لباقي الدول– وعددهم ١٩ دولة، لذلك فإن العدد الإجمالي الممكن لجميع الروابط هو ٢٠ x ١٩ يساوى ٣٨٠ بينما تحتوي الشبكة عام ٢٠١٥ على ٣٠٦ رابط، فكما هو موضح في الشكل رقم (4–١)؛ فإن كثافة الشبكة تساوى ٣٠٦/٣٨٠ = ٠.٨٠٥ وبمعنى آخر فإن ٨٠.٥% من الروابط مفعل داخل هذه الشبكة المتجهة.

شكل رقم (4–1): شبكة التبادل التجاري بين الدول العربية عام ٢٠١٥

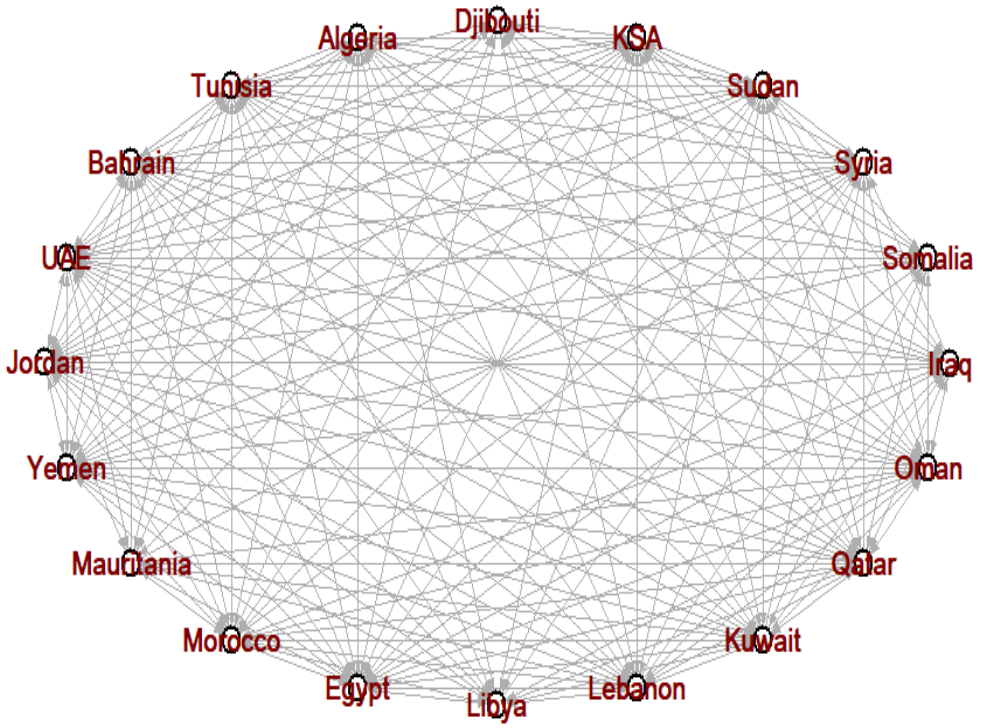

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث باستخدام برنامج تحليل الشبكات Pajek

يوضح الجدول رقم (4–1) أن عدد الروابط الفعلية لم يحدث بها تغييرا كبيرا منذ عام ٢٠٠٥ وكذلك كثافة الشبكة منذ ذلك العام؛ فكانت كثافة شبكة عام ٢٠٠٠ تساوى ٠.٧٢٤ (أي أن ٧٢.٤% من الروابط مفعلة) ثم قفزت إلى ٨٠٨. عام ٢٠٠٥ واستقرت في عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ عند ٨٠٥. ويدل ذلك على أن العلاقات الثنائية التجارية بين الدول العربية لها أساس تاريخي. كما تدل القيمة المرتفعة للكثافة على مدى ترابط الدول العربية بعضها ببعض. يوضح مقياس كثافة الشبكة أن شبكة التجارة البينية بين الدول العربية

تتميز بتشابكها وكثافتها العالية. وعلى سبيل المثال إذا اخذنا دولتين عشوائياً فاحتمال وجود صلة تجارية قائمة بينهما هي ٨٠.٥%.

جدول رقم (4–1): كثافة شبكة التجارة البينية العربية لأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥

عام	عدد الدول العربية داخل الشبكة	عدد الروابط المتاحة	عدد الروابط الفعلية	كثافة الشبكة %
٢٠٠٠	٢٠	٣٨٠	275	72.4%
٢٠٠٥			307	80.8%
٢٠١٠			٣٠٦	80.5%
٢٠١٥			٣٠٦	80.5%

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث باستخدام برنامج تحليل الشبكات Pajek

يعكس الانطباع العام للتجارة البينية بين الدول العربية مدى التفاعل الاقتصادي الواضح بين الدول العربية، حيث تظهر علاقات التجارة الثنائية "الروابط" بشكل مكثف وواسع بين الدول العربية. فقياس كثافة الشبكة يقيس عدد الروابط المفعلة داخل الشبكة، وهي معلومة مهمة تحدد مدى ترابط الدول العربية، ولكنها ليست كافية فمن المهم أيضاً معرفة حجم هذه العلاقات التجارية متمثلة في قيم الروابط وليس فقط وجود رابط.

فإذا **اعتمدنا على قيمة الصادرات لكل رابط. يظهر عدم التجانس واضحاً**، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٥، وصلت قيمة الصادرات البينية بين الدول العربية حوالي ١٠٨ مليار دولار ويظهر من تحليل الشبكة بالأخذ في الاعتبار قيم الروابط أن:

- ٥٠% من إجمالي قيمة الصادرات البينية يمثلها ١١ رابط على الشبكة فقط، كما أن نسبة هذه الروابط هي حوالي ٣.٦% من إجمالي الروابط الفعلية على الشبكة والتي تمثل نسبه من صادرات ٥ دول هي السعودية والإمارات وقطر وعمان ومصر ونسبتهم ٢٥% من إجمالي الدول العربية. وبمعنى آخر فإن ٣.٦% من إجمالي عدد الروابط/العلاقات الثنائية بين ٢٥% من إجمالي الدول العربية تمثل ٥٠% من إجمالي قيمة صادرات الدول العربية.
- ٧٥% من إجمالي قيمة الصادرات البينية يمثلها ٣٧ رابط على الشبكة فقط، كما أن نسبة هذه الروابط هي حوالي ١٢.١% من إجمالي الروابط الفعلية على الشبكة والتي تمثل نسبه من صادرات

١١ دولة، ونسبه ٥٥% من إجمالي الدول العربية. وبمعنى آخر فإن ١٢.١% من إجمالي عدد الروابط/العلاقات الثنائية بين ٥٥% من إجمالي الدول العربية تمثل ٧٥% من إجمالي قيمة صادرات الدول العربية.

- ٩٠% من إجمالي قيمة الصادرات البينية يمثلها ٧٥ رابط على الشبكة فقط، كما أن نسبة هذه الروابط هي حوالي ٢٤.٥% من إجمالي الروابط الفعلية على الشبكة والتي تمثل نسبه من صادرات ١٤ دوله ونسبه ٧٠% من إجمالي الدول العربية. وبمعنى آخر فن ٢٤.٥% من إجمالي عدد الروابط/العلاقات الثنائية بين ٧٠% من إجمالي الدول العربية تمثل ٩٠% من إجمالي قيمة صادرات الدول العربية.

جدول رقم (4-2): نسب مئوية من إجمالي التجارة البينية خلال الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥

عام	إجمالي عدد الروابط	عدد الروابط التي تمثل % من إجمالي التجارة البينية					
		%٥٠		%٧٥		%٩٠	
٢٠٠٠	275	١٢	%٤.٤	٣٧	13.5%	٨٠	29.1%
٢٠٠٥	307	١٢	%٣.٩	٣٦	11.7%	٧٨	25.4%
٢٠١٠	٣٠٦	١٧	%٥.٦	٤٥	14.7%	٨٤	27.5%
٢٠١٥	٣٠٦	١١	%٣.٦	٣٧	12.1%	٧٥	24.5%

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث باستخدام برنامج تحليل الشبكات Pajek

والشكل رقم (4-2) التالي، يوضح عدم التجانس القوي في توزيع قيم التدفقات التجارية الثنائية بين الدول العربية من شبكة عام ٢٠١٥. ففي الجزء الأول من الشكل رسمنا الروابط (١١ رابط) والتي تمثل ٥٠% من إجمالي قيمة الصادرات البينية كما يمثل حجم كل رأس (بلد) قيمة صادرات البلد وكذلك الجزئين الثاني والثالث يمثلان ٧٥% و ٩٠% من إجمالي قيمة الصادرات البينية على التوالي.

شكل رقم (4–2): نسب مئوية من إجمالي التجارة البينية خلال عام ٢٠١٥

٥٠% من التجارة البينية العربية

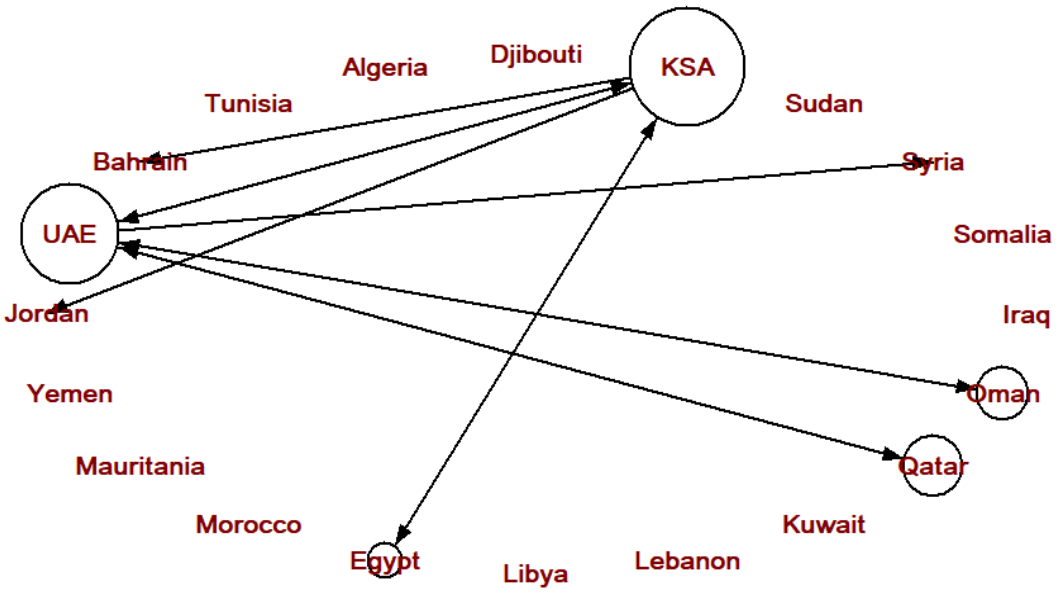

٧٥% من التجارة البينية العربية

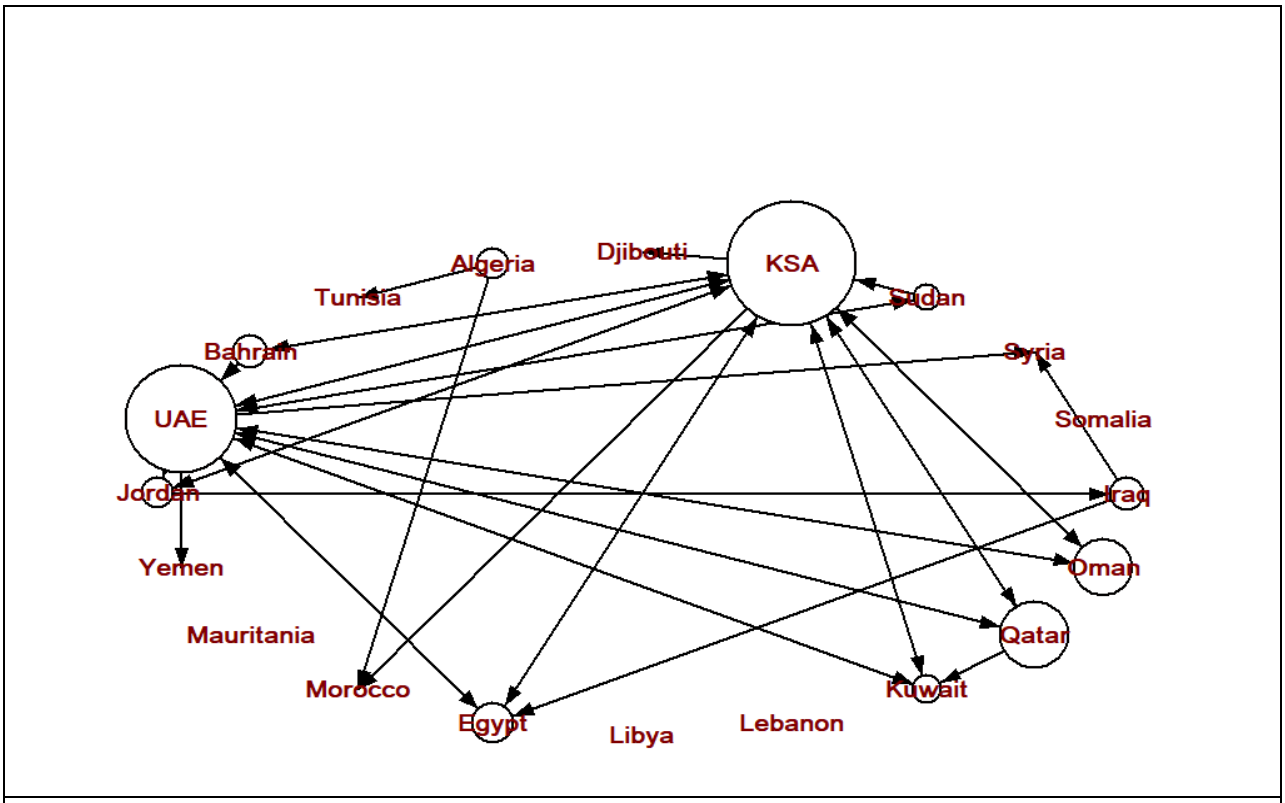

٩٠% من التجارة البينية العربية

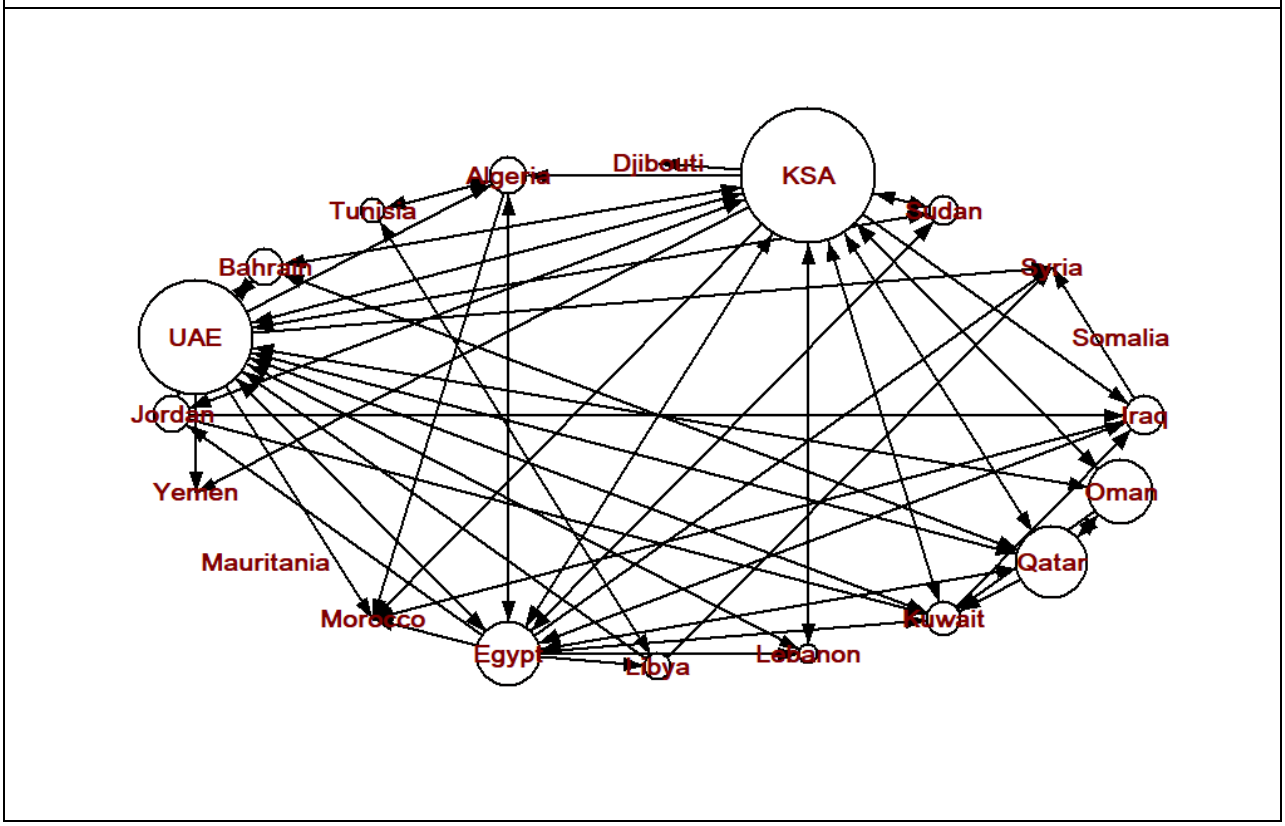

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث باستخدام برنامج تحليل الشبكات Pajek

ويتضح من جدول (4–2) وخلال السنوات محل الدراسة في هذا الفصل، أن حوالي ٤.٥% من روابط شبكة التجارة البينية بين الدول العربية تمثل ٥٠% من إجمالي قيمة الروابط، بينما ١٣% من روابط الشبكة تمثل ٧٥% من إجمالي قيمة الروابط. ويمكن القول، أن على الرغم من عدد الروابط التجارية الكبيرة التي تربط بين الدول العربية فإن هذه الروابط ليس لها قوة تأثير نظراً لضعف قيم هذه الروابط، وهذا ما يفسر النسبة الضئيلة التي تمثلها التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية.

فعلى الرغم من شبكة التجارة البينية العربية عالية الكثافة (٠.٨٠٥ عام ٢٠١٥) إلا أن قيم التبادل التجاري ضعيفة وتوضح عدم التكافؤ بين الدول العربية تحت تأثير الاختلافات في مستويات دخول الاقتصادات ومراحل التنمية التي تمر بها ودرجة اعتمادها على المحيط الخارجي.

٤–٣–٢ مركزية الشبكة

في الجزء الأول تم تكوين نظرة عامة عن الشبكة ومدى كثافتها وسنستعرض في هذا الجزء مقاييس تهتم بمدى أهمية كل دولة بالنسبة لباقي الدول الموجودة داخل الشبكة. وذلك بالأخذ في الاعتبار وجود العلاقة الثنائية بين الدول وكذلك قيمة هذه العلاقة. وسيتم تسليط الضوء على عدم التجانس بين البلدان من حيث موقف كل بلد في الشبكة التجارية البينية، وسوف يسمح ذلك بترتيب البلدان وفقا للمركزية النسبية.

يوفر تحليل الشبكات العديد من المؤشرات لتقييم أهمية كل بلد، وحساب جوانب مختلفة من مركزيتها، وبصفه عامه، يمكن لكل واحد منها أن يوفر أنواعا مختلفة من المعلومات التي تعتمد فائدتها على نوع العلاقة التي تصفها الشبكة قيد التحليل.

درجة المركزية

هو أبسط قياس لموقف رأس في شبكة. يستخدم لقياس مدى نشاط رؤوس الشبكة، ويقصد به عدد خطوط الاتصال التي لدى الرأس، كما تكشف أيضاً عن التركيبة العامة للشبكة. تعتمد درجة المركزية على عدد الرؤوس الموجودة في الشبكة. بالنسبة لشبكة التجارة المتجه بين الدول العربية فأنه يوجد نوعين:

Indegree: إجمالي عدد الروابط الداخلة/تشير إلى بلد ما.

Outdegree: إجمالي عدد الروابط الخارجة من بلد ما.

يوضح الجدول التالي درجة المركزية لكل الدول العربية؛ عدد الروابط الداخلة إليها من الدول الأخرى على مدار السنوات محل الدراسة. ففي عام ٢٠١٥، كانت كل من السعودية وقطر ومصر الأكثر مركزيه (Indegree) من حيث عدد الروابط الاستيرادية من الدول العربية، حيث كانت كل دوله منهم تستورد من ١٨ دوله عربية اخرى، أما في عام ٢٠١٠ كانت مصر هي الأكثر مركزيه، حيث كانت تستورد من كل الدول العربية وكذلك كانت المغرب في عام ٢٠٠٥، ولبنان في عام ٢٠٠٠.

ويوضح الجدول التالي أيضا درجة المركزية لكل الدول العربية –عدد الروابط الخارجة (Outdegree) من الدول العربية الأخرى– على مدار السنوات محل الدراسة. ففي عام ٢٠١٥، كانت كل من الأردن وتونس والسعودية وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر الأكثر مركزية (Outdegree) من حيث عدد الروابط التصديرية لكل الدول العربية حيث كانت ترتبط كل منهم بـ ١٩ دوله عربية، أي كل الدول العربية داخل الشبكة. أما في عام ٢٠١٠، كانت الأردن وعمان ولبنان ومصر واليمن الأكثر مركزية (Outdegree) وكذلك أيضا كانت الأردن وعمان ومصر والمغرب في عام ٢٠٠٥ أما في عام ٢٠٠٠ كانت كل من الإمارات وعمان ومصر.

جدول رقم (4–3): عدد الروابط الداخلة إلى والخارجة من كل دولة في أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥

م	اسم البلد	Indegree				Outdegree			
		2000	2005	2010	2015	2000	2005	2010	2015
1	الأردن	17	17	18	16	18	**19**	**19**	**19**
2	الإمارات	16	18	18	17	**19**	18	18	18
3	البحرين	13	13	14	14	17	18	16	16
4	تونس	16	17	15	16	18	18	18	**19**
5	الجزائر	13	17	15	16	12	13	18	14
6	جيبوتي	11	12	12	13		6	8	9
7	السعودية	15	18	18	**18**	18	**19**	18	**19**

م	اسم البلد	Indegree				Outdegree			
		2000	2005	2010	2015	2000	2005	2010	2015
8	السودان	14	16	18	15	15	13	13	18
9	سوريا	14	17	16	17	15	**19**	18	
10	الصومال	9	9	10	12	8	14	13	11
11	العراق	10	12	12	13	4	10	6	12
12	عمان	13	13	16	15	**19**	**19**	**19**	**19**
13	قطر	15	15	15	**18**	11	16	15	**19**
١٤	الكويت	12	15	15	15	17	16	15	**19**
15	لبنان	**18**	18	18	17	18	18	**19**	**19**
16	ليبيا	14	15	15	14	10	11	10	10
17	مصر	17	18	**19**	**18**	**19**	**19**	**19**	**19**
18	المغرب	14	**19**	16	16	18	**19**	18	18
19	موريتانيا	9	11	11	11	4	4	7	10
20	اليمن	15	17	15	15	15	18	**19**	18

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث باستخدام برنامج تحليل الشبكات igraph

تتميز شبكة التجارة البينية العربية بدرجة تشابكاتها القوية، فمن الواضح أنه لا توجد دوله واحده تسيطر على باقي الدول العربية داخل الشبكة، بحيث إذا خرجت هذه الدولة تتحول الشبكة إلى مجموعه منفصلة من الشبكات الفرعية غير المترابطة. فالشبكة التي تتمحور حول دوله واحده مركزيه يمكن أن تفشل إذا خرجت هذه الدولة.

يوضح الشكل التالي، والذي يمثل متوسط لدرجة المركزية الداخلة والخارجة للدول العربية خلال السنوات محل الدراسة، **أن كل من عمان ومصر استطاعتا الحفاظ على علاقتهما التصديرية بمعدل أفضل من باقي الدول العربية وكذلك فإن كل من مصر ولبنان استطاعتا الحفاظ على علاقتهما الاستيرادية من معظم الدول العربية.**

شكل رقم (4-3): متوسط درجة المركزية خلال الأربع سنوات

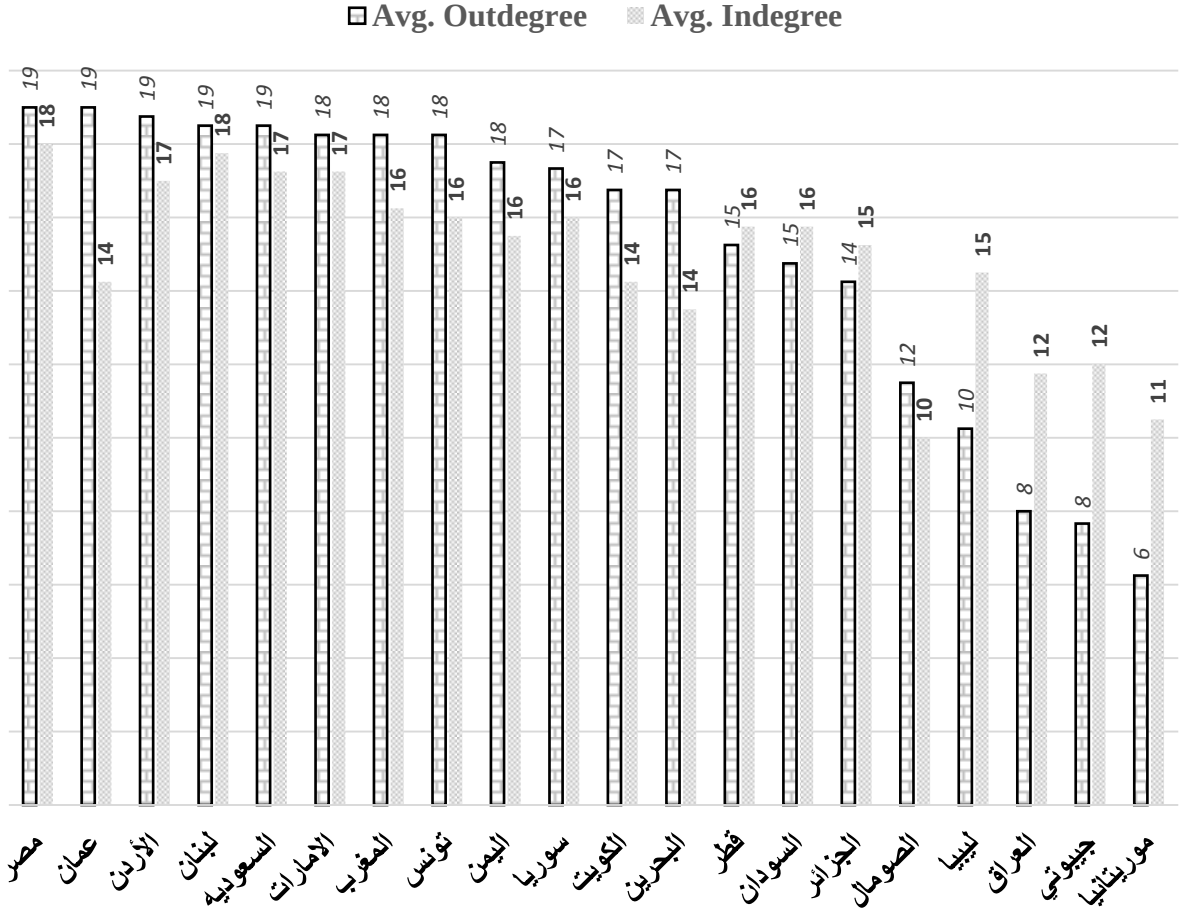

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الجدول السابق

قوة المركزية

عند حساب درجة المركزية فإن الدولة صاحبة العدد الأكبر من العلاقات داخل الشبكة تعد الأفضل، وهذا في الحقيقة ليس دائماً صحيح أو مهم، فليس المهم فقط عدد الروابط وقد يكون من المفيد تجميع قيمة ما يمثله الرابط وهو ما يطلق علية مقياس قوة المركزية. فإننا هنا نركز على قوة مركزية، بالنظر إلى قيمة التجارة بدلا من العلاقات التجارية الثنائية، وهنا أيضاً تقاس قوة المركزية بطريقين:

Weighted-Indegree: إجمالي قيمة الروابط الداخلة/تشير إلى بلد ما.

Weighted-Outdegree: إجمالي قيمة الروابط الخارجة من بلد ما.

يوضح الجدول التالي قوة المركزية لكل الدول العربية والتي تمثل قيمة الروابط الداخلة إليها والخارجة منها لباقي الدول الأخرى على مدار السنوات الأربع محل الدراسة. ويبين الجدول أن دوله الإمارات تحتل المركز الأول كأعلى قيمة للروابط الداخلة إليها من الدول العربية داخل الشبكة على مدار السنوات الأربع. وكذلك يبين الجدول أن السعودية تحتل المركز الأول كأعلى قيمة للروابط الخارجة منها إلى الدول العربية داخل الشبكة على مدار السنوات الأربع.

جدول رقم (٤-٤): قوة المركزية لكل الدول العربية في السنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥

م	اسم البلد	Weighted-Indegree				Weighted-Outdegree			
		2000	2005	2010	2015	2000	2005	2010	2015
1	الأردن	1,119	3,833	4,851	5,038	581	1,511	2,949	3,345
2	الإمارات	**3,606**	**8,451**	**12,378**	**27,096**	2,417	6,861	13,862	23,847
3	البحرين	2,058	5,956	4,263	6,757	500	907	2,393	3,255
4	تونس	632	1,108	2,177	2,235	432	1,007	1,746	1,541
5	الجزائر	456	1,110	1,433	2,385	361	1,012	1,854	2,876
6	جيبوتي	184	920	516	994		239	89	106
7	السعودية	1,933	4,178	7,653	12,617	**7,763**	**21,506**	**21,539**	**33,020**
8	السودان	333	1,160	2,220	2,221	245	385	1,622	1,834
9	سوريا	359	1,863	6,735	4,792	849	1,371	6,610	
10	الصومال	190	449	295	568	185	199	424	434
11	العراق	355	1,604	4,347	2,799	486	120	1,137	2,817
12	عمان	491	733	6,277	11,875	1,261	2,063	4,940	8,504
13	قطر	763	1,546	3,554	5,356	378	1,495	1,204	10,197
١٤	الكويت	1,328	2,305	3,305	5,312	475	1,833	3,305	2,990
15	لبنان	629	1,298	3,108	1,668	327	1,006	1,729	1,596
16	ليبيا	601	1,442	2,542	1,635	539	934	1,776	1,450
17	مصر	1,158	3,554	5,530	8,620	553	1,980	8,580	8,273
18	المغرب	859	2,045	3,291	3,414	311	374	885	1,126

م	اسم البلد	Weighted-Indegree				Weighted-Outdegree			
		2000	2005	2010	2015	2000	2005	2010	2015
19	موريتانيا	97	105	177	431	5	1	6	5
20	اليمن	728	1,594	2,916	2,127	210	448	920	722

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث باستخدام برنامج تحليل الشبكات igraph

وفى الشكل رقم (٤-٤) التالي، والذي يمثل متوسط لقوة المركزية الداخلة والخارجة للدول العربية خلال السنوات محل الدراسة، **جاءت كل من السعودية والإمارات ومصر في المراكز الثلاث الأولى كأكبر دول مصدرة لباقي الدول العربية خلال الأربع سنوات. بينما جاءت الإمارات والسعودية وعمان في المراكز الثلاث كأعلى دول عربية مستورده من باقي الدول العربية بينما جاءت مصر في المركز الخامس.**

أربع دول فقط متوسط قوة المركز الخارجة منها أكبر من متوسط قوة المركز الداخلة فيها وهم على الترتيب السعودية وقطر والجزائر ومصر. بمعنى آخر قوتهم التصديرية أعلى من قوتهم الاستيرادية.

شكل رقم (4-4): متوسط قوة المركزية خلال الأربع سنوات
(outdegree - indegree)

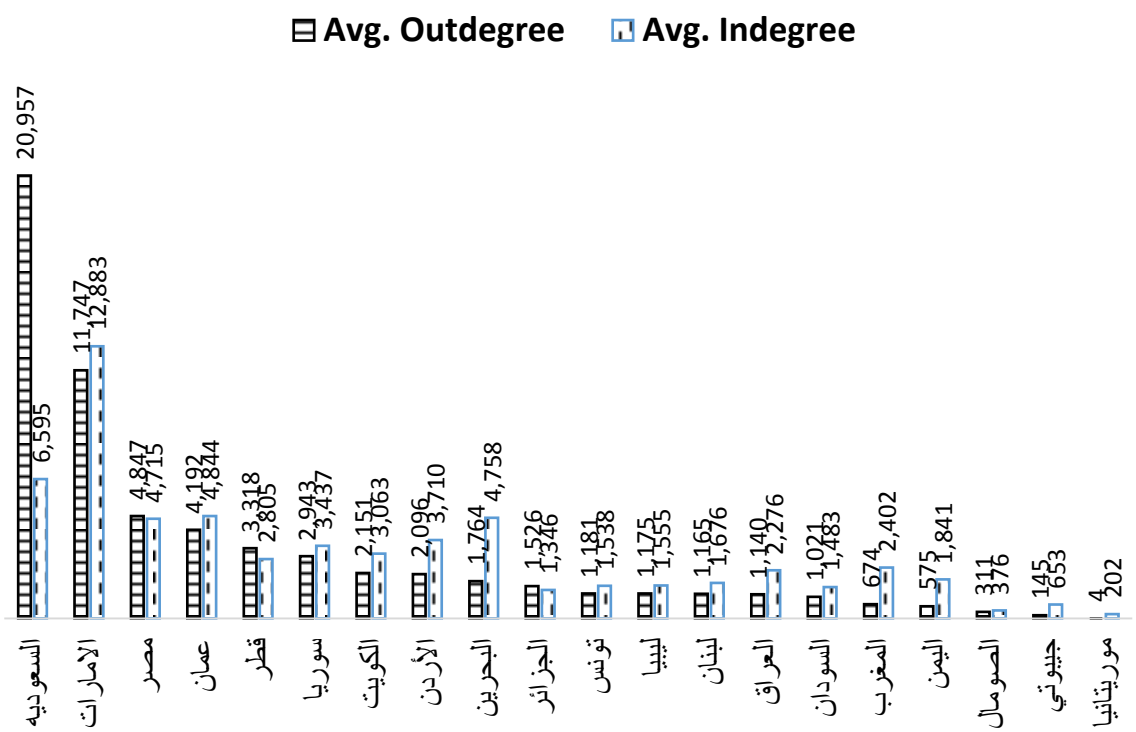

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الجدول السابق

مركزية التقارب (Closeness Centrality)

واحد من أهم القياسات المركزية شيوعا في تحليل الشبكات. وهو مقياس لمدى قرب دوله بالنسبة لباقي الدول الأخرى. وبصفة عامة، يرتبط مفهوم القرب في تحليل الشبكات بعدد الخطوات اللازمة لبعض الدول للوصول إلى دوله أخرى داخل الشبكة، وكما ذكرنا في الفصل السابق يسمى أقصر طريق بين البلد i والبلد j geodesic distance بين i و j. يستعمل هذا المقياس لمعرفة الدولة/الدول التي تتمركز في مناطق قريبة من كل الدول داخل الشبكة.

شبكة التجارة البينية للدول العربية هي شبكة متجهة، لذلك يجب أخذ ذلك في الاعتبار عند حساب مركزية التقارب كالتالي:

Out-closeness centrality: تشير إلى متوسط مجموع المسافات الجيوديسية للبلد i، إلى البلدان التي تقوم بالتصدير إليها.

In-closeness centrality: تشير إلى متوسط مجموع المسافات الجيوديسية للبلد i، إلى البلدان التي تقوم بالاستيراد منها.

يوضح الجدول التالي أنه في عام ٢٠١٥ هناك ٨ دول عربية هي الأردن وتونس والسعودية وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر لديها أعلى Out-Closeness عن باقي الدول العربية. كان هذا العدد خمسة سنة ٢٠١٠ وكانت الدول هي الأردن وعمان ولبنان ومصر واليمن وفى عام ٢٠٠٥ كان العدد ستة دول فقط وهم الأردن والسعودية وسوريا وعمان ومصر والمغرب أما في عام ٢٠٠٠ كان ثلاث دول فقط هم الإمارات وعمان ومصر.

يوضح الجدول التالي أنه في عام ٢٠١٥ هناك ثلاث دول عربية هي السعودية وقطر ومصر لديها أعلى In-Closeness عن باقي الدول العربية. وكانت مصر الأعلى سنة ٢٠١٠ وفى عام ٢٠٠٥ كانت المغرب صاحبه المركز الأول تلتها في الترتيب مصر ولبنان والسعودية والإمارات أما في عام ٢٠٠٠ كانت لبنان صاحبه المركز الأول تلتها مصر والأردن.

ومما سبق يتضح لنا أن لمصر دور مركزيا وسطيا بين الدول العربية من خلال علاقتها التجارية سواء التصديرية أو الاستيرادية وذلك خلال السنوات محل الدراسة، أي أن مصر قريبة من الجميع. وهذا يؤكد بجلاء على الدور المحوري لمصر اقتصادياً وجيوسياسياً في المنطقة العربية.

جدول رقم (4–5): مركزية التقارب للبلدان العربية المختلفة في السنوات ٢٠٠٥،٢٠٠٠، ٢٠١٠، ٢٠١٥

م	اسم البلد	In-Closeness				Out-Closeness			
		2000	2005	2010	2015	2000	2005	2010	2015
1	الأردن	0.90	0.90	0.95	0.86	0.95	**1.00**	**1.00**	**1.00**
2	الإمارات	0.86	0.95	0.95	0.90	**1.00**	0.95	0.95	0.95
3	البحرين	0.74	0.76	0.79	0.78	0.90	0.95	0.86	0.86
4	تونس	0.86	0.90	0.83	0.86	0.95	0.95	0.95	**1.00**
5	الجزائر	0.74	0.90	0.83	0.86	0.73	0.76	0.95	0.79
6	جيبوتي	0.70	0.73	0.73	0.74	0.00	0.59	0.63	0.66
7	السعودية	0.81	0.95	0.95	**0.95**	0.95	1.00	0.95	**1.00**
8	السودان	0.78	0.86	0.95	0.81	0.83	0.76	0.76	0.95
9	سوريا	0.78	0.90	0.86	0.90	0.83	1.00	0.95	
10	الصومال	0.63	0.66	0.68	0.71	0.63	0.79	0.76	0.70
11	العراق	0.66	0.73	0.73	0.74	0.56	0.68	0.59	0.73
12	عمان	0.74	0.76	0.86	0.81	**1.00**	**1.00**	**1.00**	**1.00**
13	قطر	0.81	0.83	0.83	**0.95**	0.70	0.86	0.83	**1.00**
١٤	الكويت	0.71	0.83	0.83	0.81	0.90	0.86	0.83	**1.00**
15	لبنان	**0.95**	0.95	0.95	0.90	0.95	0.95	**1.00**	**1.00**
16	ليبيا	0.78	0.83	0.83	0.78	0.68	0.70	0.68	0.68
17	مصر	0.90	0.95	**1.00**	**0.95**	**1.00**	**1.00**	**1.00**	**1.00**
18	المغرب	0.78	**1.00**	0.86	0.86	0.95	1.00	0.95	0.95
19	موريتانيا	0.63	0.70	0.70	0.68	0.56	0.56	0.61	0.68
20	اليمن	0.81	0.90	0.83	0.81	0.83	0.95	**1.00**	0.95

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث

ترتيب بيج (PageRank)

مقياس درجة المركزية، يعطى الدولة صاحبة المزيد من الروابط مركزية/أهمية أكثر من غيرها. أما مقياس مركزية التقارب فيعطى المركزية/الأهمية للدولة الأقرب لباقي الدول داخل الشبكة. وفى هذا الجزء سوف نستخدم مقياس آخر مختلف للمركزية والذي يعطى مركزيه/ أهمية للدولة التي لديها دول جوار على درجة من الأهمية، لذلك فان ترتيب–بيج يهتم بأهمية الرؤوس وليس أهمية الروابط.

الفكرة الأساسية هي إعطاء مركزية أعلى للدولة من خلال ارتباطها بجيرانها (كلما كانت الدولة لها روابط مع دول مهمة كلما زادت درجة مركزيتها). فهنا ليست الأهمية للدولة نفسها بل لمدى مركزية/أهمية الدول المرتبطة بها. ففي بعض الحالات في العالم الحقيقي، وجود المزيد من الأصدقاء لا يضمن في حد ذاته أن شخصا ما هاما، ولكن وجود أصدقاء أكثر أهمية يوفر إشارة أقوى. وفى هذا الصدد يوجد نوعان يتم استخدامهما كثيرا عند تحليل الشبكات، وكما ذكرنا في الفصل السابق:

مركزية المتجهات الذاتية Eigenvector والتي تستخدم في الشبكات غير المتجهة.

ترتيب بيج PageRank يمكن استخدامها في الشبكات المتجهة وغير المتجهة.

لحساب قيمة ترتيب بيج استخدمنا واحد من أهم البرامج المفيدة والمتاحة بالمجان لتحليل الشبكات الاجتماعية Gephi

يوضح جدول رقم (4–6) ترتيب–بيج للدول العربية خلال السنوات محل الدراسة، في عام ٢٠١٥، أن كل من السعودية وقطر ومصر احتلوا أعلى مركزيه/أهمية من كل الدول العربية وذلك لاحتفاظهم بدول جوار هامة. أما في عام ٢٠١٠، احتلت مصر منفردة أعلى مركزيه وجاءت لبنان في المركز الثاني. أما في عام ٢٠٠٥ جاءت المغرب في المركز الأول ثم مصر في المركز الثاني. وفى عام ٢٠٠٠ جاءت لبنان في المركز الأول ثم تونس ثم الأردن وجاءت مصر في المركز الرابع.

جدول رقم (4–6): ترتيب بيج للدول العربية في سنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥

م	اسم البلد	PageRank							
		2000		2005		2010		2015	
1	الأردن	0.0638	3	0.0537	9	0.0602	3	0.05214	8
2	الإمارات	0.0564	5	0.0586	6	0.0601	4	0.05582	5
3	البحرين	0.0466	14	0.0406	16	0.0432	16	0.04537	15
4	تونس	0.0644	2	0.0567	7	0.0504	10	0.05219	7
5	الجزائر	0.0492	9	0.0526	10	0.0488	11	0.05141	10
6	جيبوتي	0.0388	17	0.0376	18	0.0380	18	0.04218	17
7	السعودية	0.0524	7	0.0588	5	0.0590	5	0.05901	1
8	السودان	0.0492	10	0.0496	11	0.0579	6	0.04937	11
9	سوريا	0.0492	10	0.0591	4	0.0540	8	0.05453	6
10	الصومال	0.0325	20	0.0334	20	0.0350	20	0.04057	19
11	العراق	0.0373	18	0.0377	17	0.0387	17	0.04194	18
12	عمان	0.0465	15	0.0407	15	0.0510	9	0.04934	12
13	قطر	0.0515	8	0.0465	14	0.0466	14	0.05901	1
١٤	الكويت	0.0418	16	0.0468	13	0.0466	14	0.04872	14
15	لبنان	0.0707	1	0.0609	3	0.0605	2	0.05601	4
16	ليبيا	0.0474	13	0.0472	12	0.0486	12	0.04458	16
17	مصر	0.0633	4	0.0611	2	0.0643	1	0.05901	1
18	المغرب	0.0491	12	0.0662	1	0.0542	7	0.05207	9
19	موريتانيا	0.0340	19	0.0364	19	0.0356	19	0.03751	20
20	اليمن	0.0561	6	0.0556	8	0.0474	13	0.04922	13

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث باستخدام برنامج تحليل الشبكات gephi

يوضح جدول رقم (4-7) ترتيب-بيج للدول العربية خلال السنوات محل الدراسة ولكن الاهتمام هنا بقيمة الروابط وليس بعددها، أنه في عام ٢٠١٥ كانت ترتيب المراكز الأربع الأولى كالتالي: الإمارات والسعودية وعمان ومصر كأهم الدول التي لها جيران مهمين. أما في عام ٢٠١٠ جاءت مصر في المركز الخامس بعد كل من الإمارات وسوريا والسعودية وعمان على الترتيب. أما في عام ٢٠٠٥ جاءت السعودية في المركز الأول ثم الإمارات في المركز الثاني ومصر في المركز الثالث. وفى عام ٢٠٠٠ جاءت مصر في المركز السادس بعد كل من السعودية والإمارات والأردن وتونس وليبيا على الترتيب.

جدول رقم (4-7): ترتيب بيج بقيم الأوزان للدول العربية في سنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥

م	اسم البلد	Weighted-PageRank							
		2000		2005		2010		2015	
1	الأردن	0.0681	3	0.0587	5	0.0487	7	0.03663	10
2	الإمارات	0.1253	2	0.1193	2	0.1637	1	0.17795	1
3	البحرين	0.0502	8	0.0513	10	0.0296	15	0.03663	11
4	تونس	0.0668	4	0.0583	6	0.0423	8	0.03636	12
5	الجزائر	0.0401	11	0.0404	13	0.0294	16	0.03728	9
6	جيبوتي	0.0137	20	0.0155	19	0.0105	20	0.01524	20
7	السعودية	0.1443	1	0.135	1	0.0968	3	0.12283	2
8	السودان	0.0228	17	0.025	16	0.0250	17	0.02626	17
9	سوريا	0.0297	15	0.0543	7	0.0980	2	0.05727	5
10	الصومال	0.0171	18	0.0213	17	0.0180	18	0.02452	18
11	العراق	0.0404	10	0.0536	8	0.0634	6	0.03471	13
12	عمان	0.0283	16	0.0199	18	0.0715	4	0.08690	3
13	قطر	0.0372	13	0.029	15	0.0380	11	0.04484	7
١٤	الكويت	0.0551	7	0.0426	11	0.0366	13	0.04736	6
15	لبنان	0.0397	12	0.0419	12	0.0393	9	0.02701	16
16	ليبيا	0.0659	5	0.0528	9	0.0392	10	0.02910	15
17	مصر	0.0624	6	0.071	3	0.0660	5	0.07214	4

م	اسم البلد	Weighted–PageRank							
		2000		2005		2010		2015	
18	المغرب	0.0432	9	0.0635	4	0.0370	12	0.03931	8
19	موريتانيا	0.0168	19	0.0122	20	0.0113	19	0.01766	19
20	اليمن	0.0332	14	0.0343	14	0.0357	14	0.03000	14

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج تحليل الشبكات gephi

من مجموعة قياسات المركزية المختلفة لشبكات التجارة العربية البينية لأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠ و٢٠١٥ يتضح لنا أن هناك بلاد مؤثرة بشكل كبير في هذه الشبكات لها دور محوري في التجارة البينية العربية وهي السعودية والإمارات ومصر وعمان.

٤–٤ تطبيق شبكة العمود الفقري وأقصر مدى للشجرة في التجارة البينية العربية

قمنا في الجزء السابق بتحليل شبكة الصادرات البينية بين الدول العربية، وفى هذا الجزء سوف نقوم بالتعمق في تحليل الشبكة، وذلك بتحليل الهيكل الأساسي لشبكة التجارة البينية العربية، بمعنى التركيز على بعض الروابط ذات الدلالة في الشبكة، وذلك للإجابة على التساؤلين التاليين، أولاً: كيفية تدفق الأموال إلى الدول العربية نتيجة التجارة البينية العربية، وذلك لكي نضع تصور أوضح حول الدول الأكثر استفادة مالياً من هذه التجارة، وذلك باستخدام شبكة العمود الفقري (Backbone Network). ثانياً التعرف بصورة أكبر على تكوينات المناطق الاقتصادية في شبكة التجارة البينية العربية، وتبيان أكثر البلاد تأثيراً في التجارة البينية، وذلك باستخدام أقصر مدى للشجرة (Minimum Spanning Tree).

٤–٤–١ شبكة العمود الفقري Backbone Network

تؤدى الصادرات إلى تدفق الأموال إلى البلد، في حين تؤدى الواردات إلى تدفق الأموال إلى الخارج. ولدراسة تدفق الأموال خارج البلاد نتيجة الاستيراد، سيتم توليد شبكة العمود الفقري، وذلك بالإبقاء على الرابط المالي الأعلى قيمة (من الدولة المستوردة في اتجاه الدولة المصدرة) الناتج عن الاستيراد من الدول المختلفة، وحذف جميع الروابط الأخرى، بمعنى أن يتم التركيز على أعلى تدفق مالي من الدولة المستوردة إلى الدولة الأعلى

من حيث القيمة التصديرية للدولة التي صدرت لها[1]. فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٥ استوردت مصر من كل الدول العربية، ولكن أكبر قيمة استيراد كانت من السعودية، فبالتالي يعبر عن ذلك في شبكة العمود الفقري عن رابط متجه من مصر إلى السعودية وهكذا بالنسبة لباقي الدول.

والأشكال رقم (4-5 (أ)) &(4-5 (ب)) توضح شبكة العمود الفقري لعام ٢٠٠٠، في الشكل (4-5 (أ)) يتناسب حجم الرؤوس مع الناتج المحلى الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠، بينما في الشكل (٤-٥ (ب)) يتناسب حجم الرؤوس مع إجمالي التدفقات المالية للدولة كحصيلة الاستيراد منها في عام ٢٠٠٠، وسمك/عرض الرابط في كلا الشكلين يتناسب مع حجم الأموال المتدفقة إلى البلد.

شكل (٤-٥(أ)): شبكة العمود الفقري لعام ٢٠٠٠ (حجم الرؤوس يتناسب مع الناتج المحلى الإجمالي للدولة)

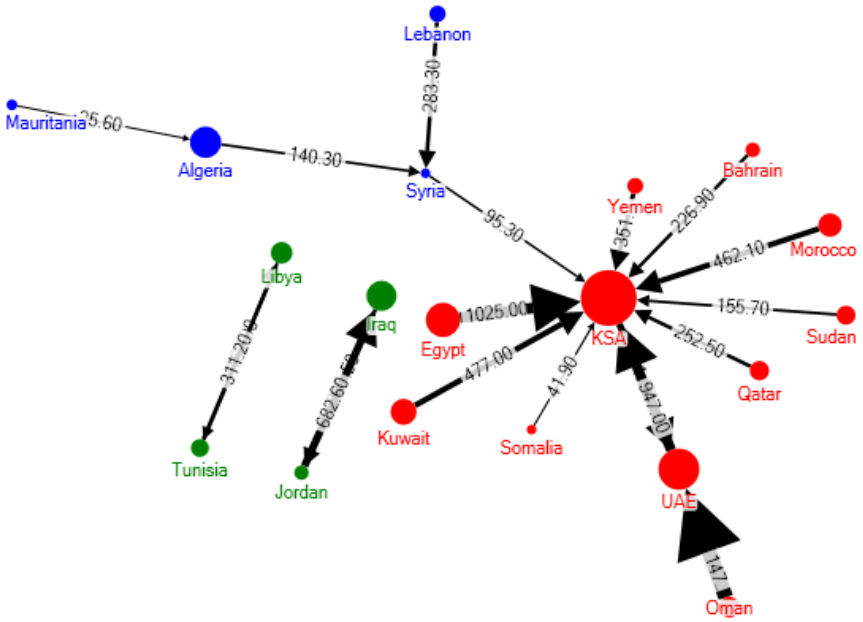

[1] Jae Woo Lee, Seong Eun Maeng, Gyeong- Gyun Ha, Moon Hyeok Lee, Eun Seong Cho (2013). "Applications of Complex Networks on Analysis of World Trade Network". *Journal of physics: Conference Series 410*

شكل (4-5(ب)): شبكة العمود الفقري لعام ٢٠٠٠ (حجم الرؤوس يتناسب مع حجم تدفقات الأموال للدولة الناتج من التجارة البينية)

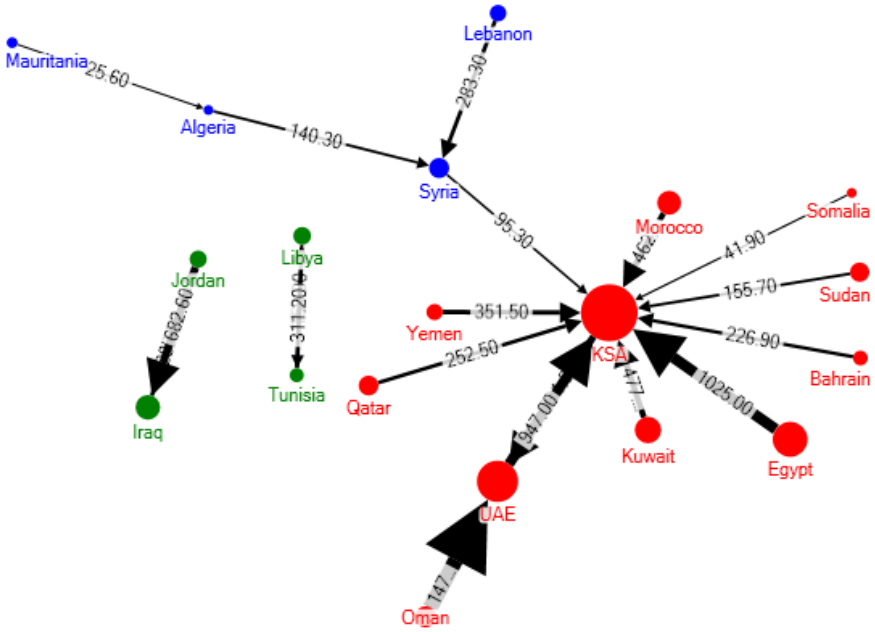

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث باستخدام برنامج تحليل الشبكات NodeXL

توضح أشكال شبكة Backbone للوردات البينية للدول العربية سنة ٢٠٠٠ ما يلي:

- تلعب السعودية دورا مركزيا لجذب معظم الأموال العربية (١٠ دول وبنسبة حوالي ٥٠% من إجمالي قيم الروابط داخل هذه الشبكة)، حيث تستقبل الأموال من دول مصر والإمارات والبحرين والمغرب والكويت واليمن وقطر والسودان وسوريا والصومال
- تأتى الإمارات في المركز الثاني، حيث جذبت أموال كل من السعودية وعمان، وبنسبة حوالي ٢٦% من إجمالي قيم الروابط داخل هذه الشبكة وهو ما يوضح أنه بالرغم من قله عدد الروابط في الإمارات مقارنة بالسعودية إلا أن هذا الروابط لديها قيم مالية عالية
- جذبت سوريا أموال كل من الجزائر ولبنان، وبنسبة حوالي ٥% من إجمالي القيم داخل هذه الشبكة
- تشكل كل من الأردن والعراق، وكل من ليبيا وتونس تكتلين منفصلين. حيث يمثل التكتل الأول ١٢% من إجمالي القيم داخل الشبكة بينما يمثل الثاني ٦% من إجمالي القيم داخل الشبكة
- حجم الناتج المحلى الإجمالي للجزائر لا يتناسب مع حجم تدفقات الأموال لها والناتج من التجارة البينية

شكل (4-6(أ)): شبكة العمود الفقري لعام ٢٠٠٥ (حجم الرؤوس يتناسب مع الناتج المحلى الإجمالي للدولة)

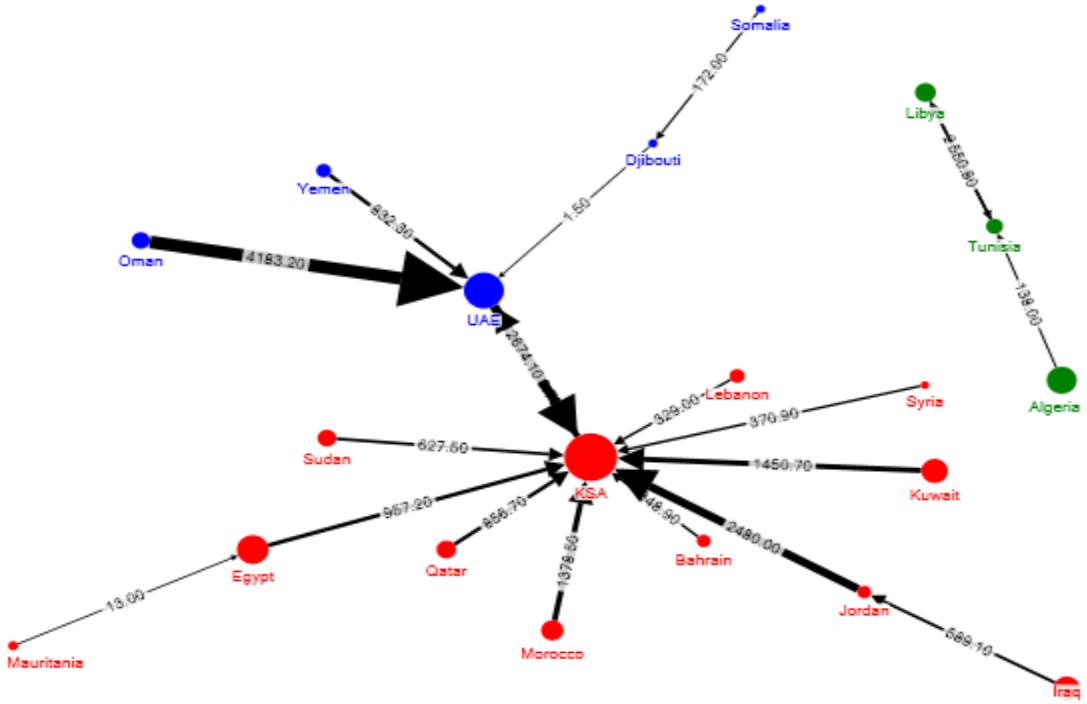

شكل (4-6(ب)): شبكة العمود الفقري لعام ٢٠٠٥ (حجم الرؤوس يتناسب مع حجم تدفقات الأموال للدولة الناتج من التجارة البينية)

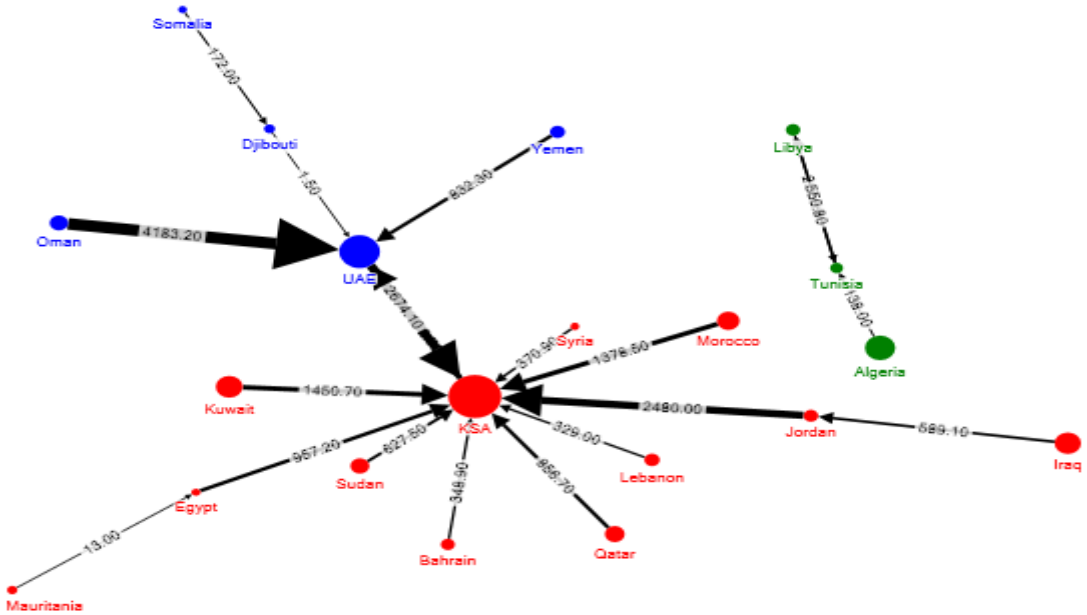

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث باستخدام برنامج تحليل الشبكات NodeXL

يوضح الشكلين السابقين شبكة Backbone للوردات البينية للدول العربية سنة ٢٠٠٥ ويوضح استمرار جذب كل من السعودية والإمارات للأموال العربية ومع تحسن طفيف لدور كل منهما عن عام ٢٠٠٠. كما يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- للسعودية دورا مركزيا لجذب معظم الأموال العربية (١٠ دول وبنسبة حوالي ٥٨% من إجمالي قيم الروابط داخل هذه الشبكة، حيث تستقبل الأموال من دول الأردن والإمارات والبحرين والسودان وسوريا وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب.
- جذبت الإمارات أموال كل من السعودية وعمان بالإضافة لكل من جيبوتي واليمن، وبنسبة حوالي ٣٣% من إجمالي قيم الروابط داخل هذه الشبكة وهو ما يوضح أنه بالرغم من قله عدد الروابط عن السعودية إلا أنها لا تزال تحتفظ بقيم عالية لروابطها.
- جذبت تونس أموال كل من الجزائر وليبيا، وبنسبة حوالي ٢% من إجمالي القيم داخل هذه الشبكة. وكونوا تكتل منفصل.
- ظلت علاقات التبادل بين ليبيا وتونس
- أن دول مجلس التعاون الخليجي تعمل بشكل جيد فيما بينها، بينما مجموعة أغادير لا تظهر بشكل متشابك في هذه الشبكة، بينما كل من ليبيا وتونس والجزائر كانوا الأكثر تعاون في مجموعة اتحاد المغرب العربي

شكل (4-7 (أ)): شبكة العمود الفقري لعام ٢٠١٠ (حجم الرؤوس يتناسب مع الناتج المحلى الإجمالي للدولة)

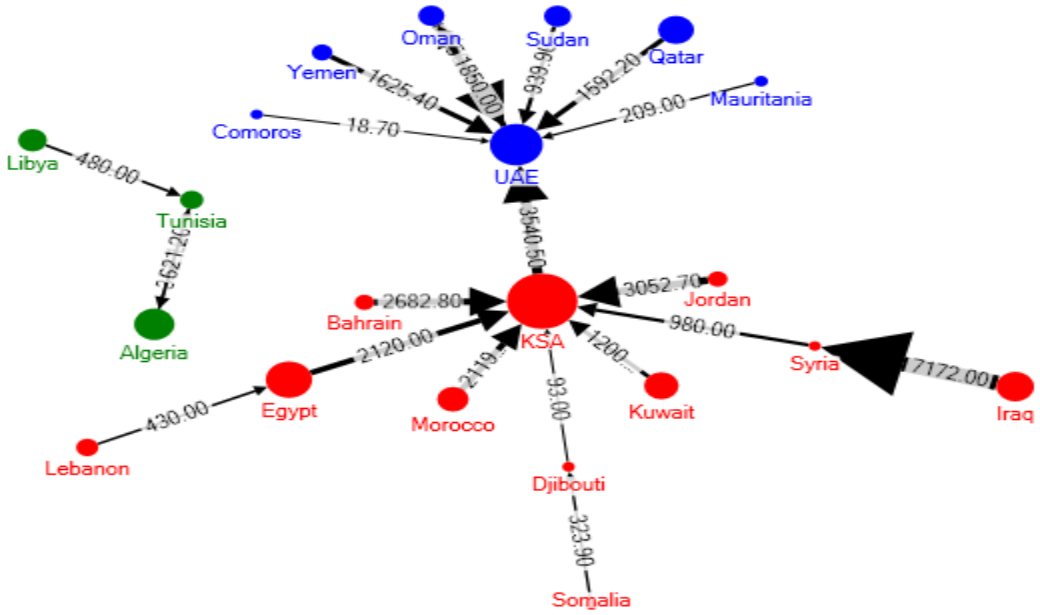

شكل (4-7 (ب)): شبكة العمود الفقري لعام ٢٠١٠ (حجم الرؤوس يتناسب مع حجم تدفقات الأموال للدولة الناتج من التجارة البينية)

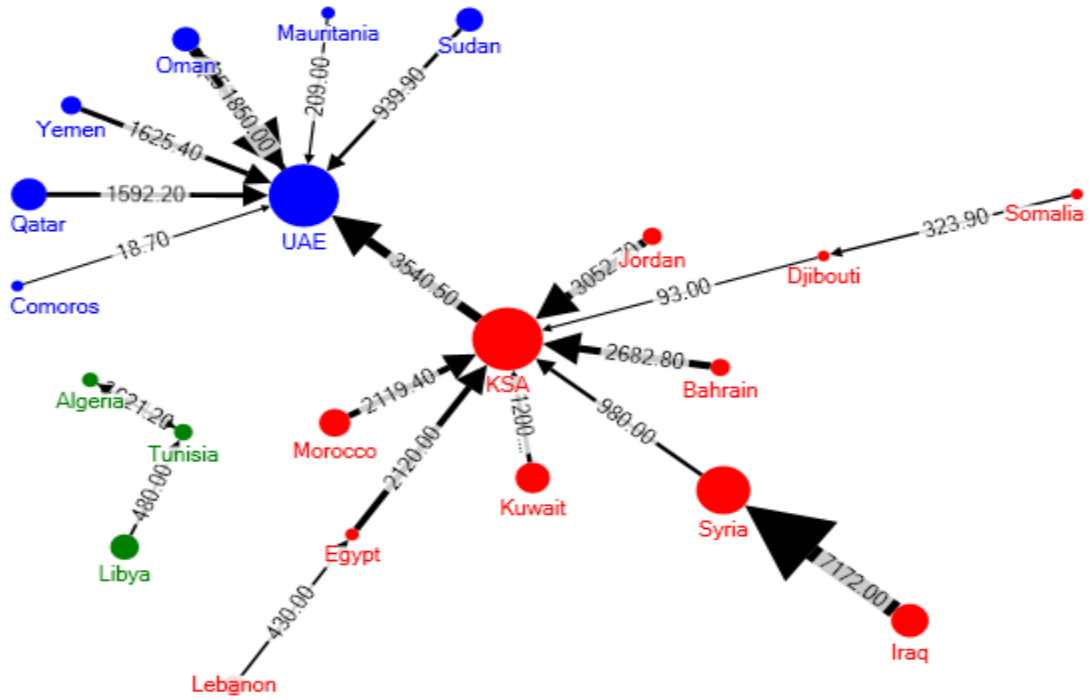

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث باستخدام برنامج تحليل الشبكات NodeXL

يوضح شكل شبكة Backbone للوردات البينية للدول العربية سنة ٢٠١٠ استمرار جذب كل من السعودية والإمارات للأموال العربية وبصورة أكثر مركزية للإمارات عن عام ٢٠٠٥. كما يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- توضح الشبكة أن الإمارات استطاعت جذب أموال ٧ دول عربية (السعودية وعمان والسودان وقطر وجزر القمر وموريتانيا واليمن) متساوية مع السعودية في عدد الدول (الأردن والبحرين وجيبوتي وسوريا والكويت ومصر والمغرب) وكذلك في قيم الروابط داخل هذه الشبكة وبنسبة ٣٤%
- لا تزال كل من تونس والجزائر وليبيا مكونين تكتل منفصل، وبنسبة حوالي ٤% من إجمالي القيم داخل هذه الشبكة
- تتبادل كل من الإمارات وعمان تدفق الأموال، وأيضاً الجزائر وتونس
- أصبحت لبنان تستورد من مصر بأكبر قيمة استيرادية، وتحولت موريتانيا إلى الاستيراد بأعلى قيم من الإمارات بدلا من مصر

شكل (4-8 (أ)): شبكة العمود الفقري لعام ٢٠١٥ (حجم الرؤوس يتناسب مع الناتج المحلى الإجمالي للدولة)

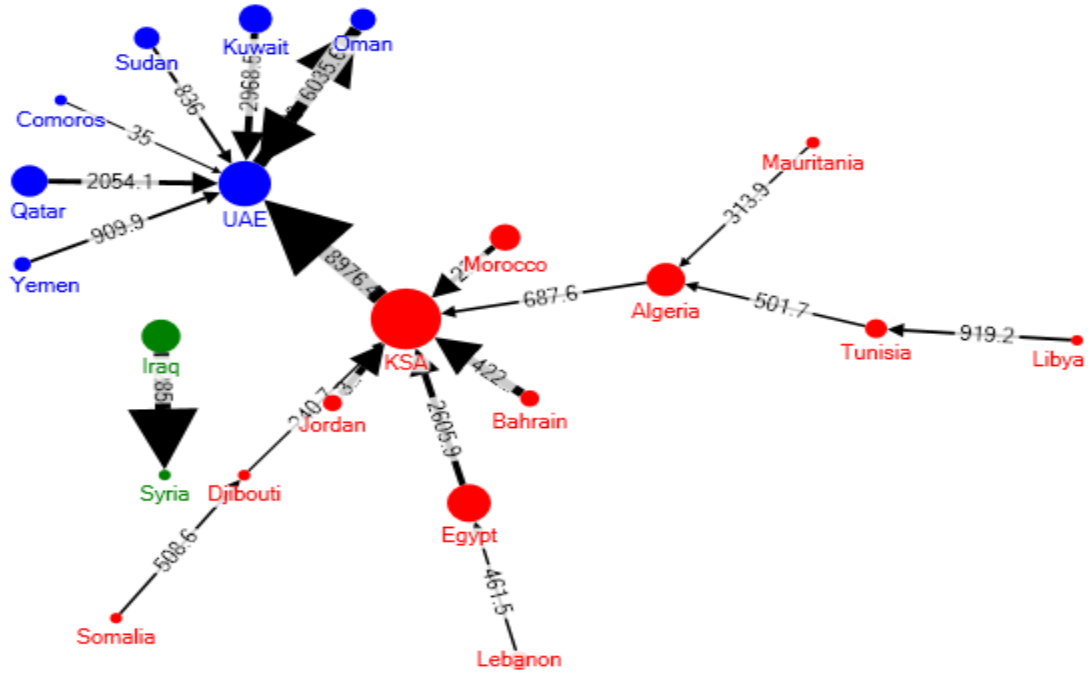

شكل (4-8 (ب)): شبكة العمود الفقري لعام ٢٠١٥ (حجم الرؤوس يتناسب مع حجم تدفقات الأموال للدولة الناتج من التجارة البينية)

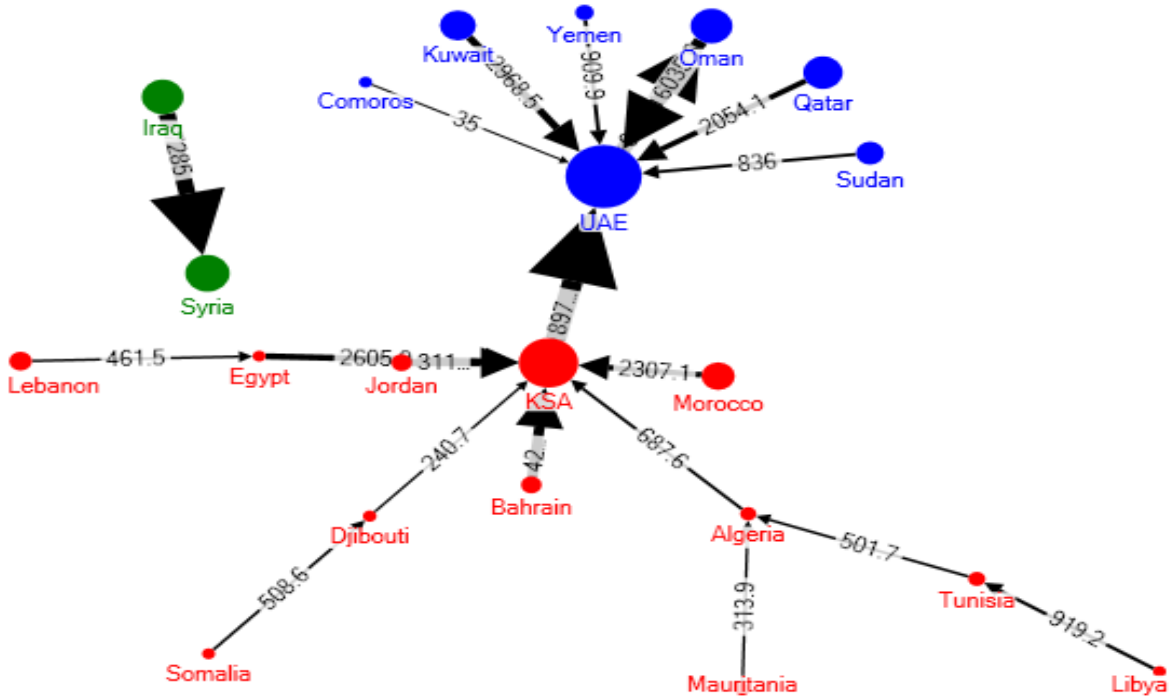

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث باستخدام برنامج تحليل الشبكات NodeXL

يوضح شكل شبكة Backbone للوردات البينية للدول العربية سنة ٢٠١٥ تصدر الإمارات أكثر الدول جذباً للأموال العربية متفوقة على السعودية بفارق كبير. كما يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- للإمارات دورا مركزيا لجذب معظم الأموال العربية ومتفوقه على السعودية (٧ دول وبنسبة حوالي ٤٢% من إجمالي قيم الروابط داخل هذه الشبكة، حيث تستقبل الأموال من كل من السعودية وعمان والسودان وقطر وجزر القمر والكويت واليمن.
- بينما جذبت السعودية أموال ٦ دول فقط هي الأردن والبحرين والجزائر وجيبوتي ومصر والمغرب، وبنسبة حوالي ٢٦% من إجمالي قيم الروابط داخل هذه الشبكة وهو ما يوضح تراجع ملحوظ لدور المملكة العربية السعودية.
- شكلت كل من العراق وسوريا تكتل منفصل.
- تعتبر سوريا أكبر مورد للعراق، وشكلت هذه المجموعة مجموعة منفصلة عن المجموعة الأكبر من الدول
- احتفظت مصر بموقعها مع كل من لبنان والسعودية.
- ازداد حجم تبادل تدفق الأموال بين كل من الإمارات وسلطنة عمان
- شكلت ليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا مجموعة فيما بينها كأعضاء دول اتحاد المغرب العربي، وتتصل هذه المجموعة من خلال الجزائر بالسعودية

ونجد بصفة عامة أنه يتم تدفق الأموال في اتجاه الدول ذات الناتج المحلى الإجمالي الأعلى (باستثناء حالة الجزائر)، أي ازدياد ثروة الدول الأعلى في الناتج المحلى الإجمالي نتيجة التجارة البينية وعدم وجود فرصة حقيقية للدول ذات الناتج المحلى الإجمالي الأقل، **على الرغم من أنه طبقاً لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، فإن الاتفاقية تمنح معاملة تفضيلية بشأن البلدان الأقل نمو (كما أوضحنا في الفصل الأول)، وهذا مالم نجد له انعكاس في هذا التحليل وربما يفسر ذلك في ضوء ضعف البنى الاقتصادية والمؤسسية لهذه الدول وعدم قدرتها على تنويع منتجاتها وتصديرها إلى الدول العربية الأخرى.**

٤-٤-٢ أقصر مدى للشجرة Minimum Spanning Tree:

في هذا الجزء قمنا بتطبيق أقصر مدى للشجرة Minimum Spanning Tree (mst)، وذلك لدراسة التكتلات الاقتصادية في شبكة التجارة البينية العربية. رياضيا فإن mst هو أقصر طريق بين الرؤوس في الشبكة، بأقل تكلفة وبدون المرور في روابط متوازية أو مغلقة، ويطبق في حالة الشبكة غير المتجهة.

إذا اعتبرنا أنه يتم تبادل تجارى بين الدولة i والدولة j وبالتالى يتم تدفق الأموال بين الدولتين طبقاً لحجم هذه التجارة. لنفرض أن f_{ij} هى حجم الأموال التى تتدفق إلى الدولة i من الدولةj نتيجة التجارة بينهما في سنة معينة، و f_{ji} هى الأموال التى تتدفق من الدولة i إلى الدولة j نتيجة التجارة فى نفس السنة. نعرف s_{ij} بأنه قوة الرابط بين الدولتين ويعرف كالتالى:

$$s_{ij} = (f_{ij} + f_{ji})/2$$

وبالتالي تدل قيمة s_{ij} على مدى قوة العلاقات التجارية بين الدولتين فى هذه السنة، فإذا لم توجد علاقات تجارية بين الدولتين فإن $s_{ij} = 0$، وكلما كانت قيمة s_{ij} كبيرة دل ذلك على قوة العلاقات التجارية بين الدولتين. ولتكوين الروابط في mst نضع $g_{ij} = \frac{1}{s_{ij}}$ ليعبر عن قيمة الرابط مع الأخذ في الاعتبار استبعاد $s_{ij} = 0$، وبالتالي فإنه يوجد علاقة عكسية بين s_{ij} و g_{ij} ولتوليد mst من شبكة التجارة البينية العربية لعام ٢٠١٥ تم استخدام كروسكال الجورزم Kruskal's algorithm[1] وخطواته كالتالي:

١. تولد فئة الروابط لشجرة mst $A = \{\emptyset\}$
٢. يتم ترتيب الروابط $g_{ij} \in E$ ترتيب تصاعدى
٣. عرف الفئة $F = E$
٤. اختيار أقل قيمة لـ $g_{ij} \in F$
   a. إذا كون هذا الرابط $g_{ij} \in F$ دائرة مغلقة يتم إلغاء g_{ij} من F
   b. إذا لم يكون هذا الرابط دائرة مغلقة، ينقل g_{ij} من F إلى A

[1] S. Pettie and V. Ramachandran. "An Optimal Minimum Spanning Tree Algorithm". Pages 49-60. 27th International Colloquium on Automata, Languages and Programming. Springer, 2000.

٥. نتوقف عندما $F = \{\emptyset\}$

٦. وفى هذه الحالة تصبح (V, A) هي شجرة mst المطلوبة، حيث V هى رؤوس الشبكة

وحيث أن عدد الدول (الرؤوس) في شبكة التجارة البينية العربية هو ٢١ دولة، فقد تم توليد mst والتي تحتوي على عشرين رابط، وذلك باستخدام كروسكال الجورزم Kruskal algorithm والشكل رقم (4–9) التالي يبين mst، وحجم الرؤوس (الدول) في الشكل يتناسب مع حجم الناتج المحلى الإجمالي لكل دولة، وسمك الرابط يدل على قوة العلاقات التجارية بين البلدين s_{ij}

شكل رقم (4–9): أقصر مدى لشجرة التجارة البينية العربية لسنة ٢٠١٥

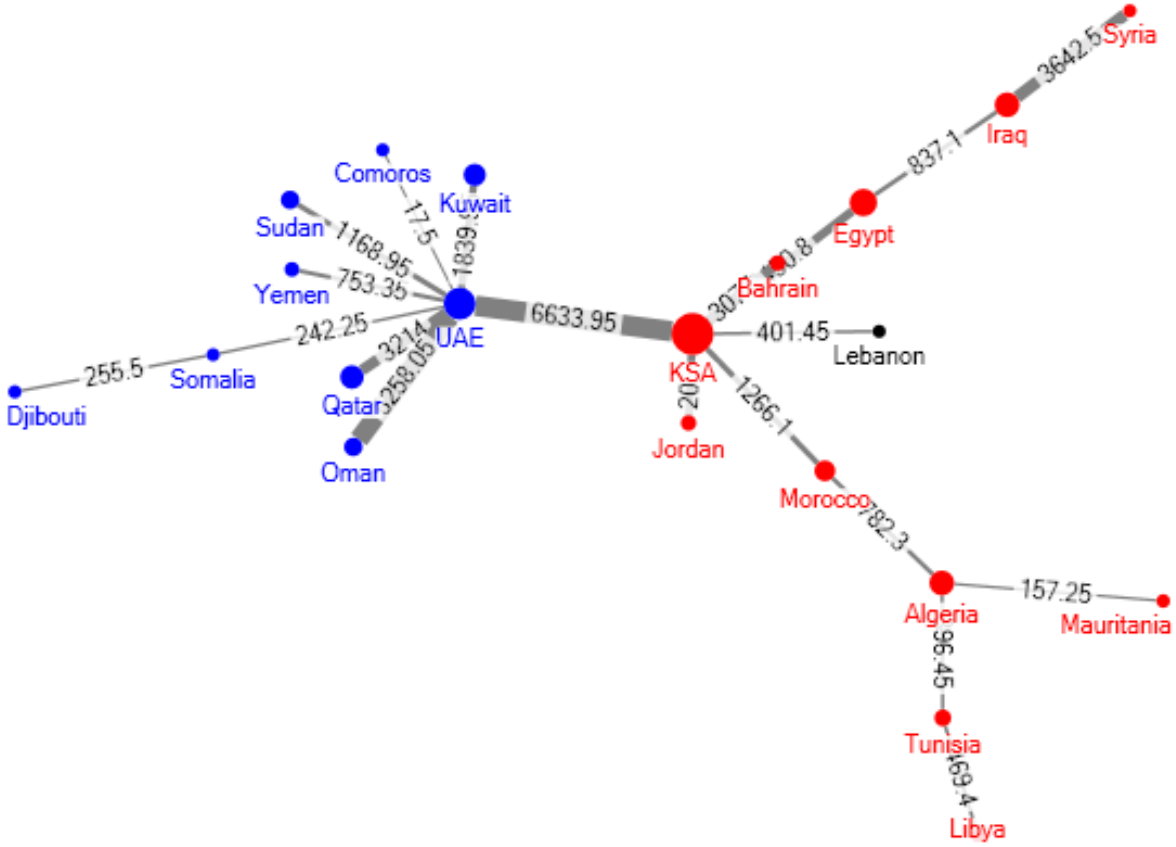

المصدر: تم اعداده بمعرفة الباحث باستخدام برنامج تحليل الشبكات NodeXL

وكما هو واضح من الشكل، فإنه يوجد ركيزتين اقتصاديتين تجاريتين للشبكة وهما الإمارات والسعودية، فلهما دوراً محورياً في التجارة البينية العربية، ويمكن أيضاً ملاحظة أن الجزائر لها دور في تكتل اقتصادي خاص بدول اتحاد المغرب العربي. أما دول اتفاقية أغادير فلا يوجد تكتل اقتصادي محدد لهم في هذه الشبكة.

النتائج

- اظهر تحليل الشبكات أن نموذج الجاذبية ليس النموذج الأمثل في التطبيق على التجارة البينية العربية، فعلى سبيل المثال في شبكة عام ٢٠١٥ (تحليل أقصر مدى لشجرة التبادل التجاري) نجد أن أكبر علاقات تجارية للمغرب كانت بين المغرب والسعودية، بينما بالنسبة للعراق كانت مصر هي أكبر شريك تجارى وبالنسبة للصومال فكانت الشراكة الأساسية بينها وبين الإمارات، وبالتالي لم يكن للمسافات دور في تحديد قوة العلاقات التجارية بين هذه البلدان، وكذا إذا اعتبرنا الناتج المحلى الإجمالي ففي حالة الجزائر على الرغم من أن الناتج المحلى الإجمالي لها يعتبر في ترتيب متقدم مقارنة بالعديد من الدول العربية فلم نجد أن حجم التبادل التجاري لها يعكس هذا.
- معدلات نمو صادرات مصر للعالم بين ٢٠٠١–٢٠٠٥ و٢٠٠٦–٢٠١٠ كانت مرتفعة حيث وصلت إلى ١٣٨% ولكنها تناقصت إلى ١٤% بعد ثورة يناير. ونفس الشيء حدث للواردات المصرية من العالم فقد كانت معدلات نموها مرتفعة في فترة ٢٠٠١–٢٠٠٥ إلى ٢٠٠–٢٠١٠ حيث وصلت إلى ١٤٦% وتناقصت إلى ٥٢% بعد ثورة يناير، كما حققت مصر حجم صادرات أقل من حجم واردات بنسبة ٢١٣% في الفترة الأولى، وارتفع ليصبح ٢١٩% في الفترة الثانية
- بالنسبة لتجارة مصر مع الدول العربية، فنجد أن مصر تقدمت للمركز الثالث في ترتيب الدول العربية بالنسبة للصادرات البينية العربية وذلك بنسبة ٧.٧% في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥، كما شهدت مصر نموا ملحوظاً في قيمة الصادرات البينية بين الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٥ والفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ بمعدل نمو بلغ ٧٥٩%، وعلى مستوى الواردات البينية العربية فقد جاءت مصر في الترتيب الخامس في الفترة الثانية بنسبة واردات بينية بلغت ٨.١%، وواردات مصر البينية شهدت أيضاً تطور ملحوظ بين الفترتين بلغت ٥١٢%
- تحتفظ مصر بروابط تجارية مع كل الدول العربية، وتعتبر من أعلى الدول في الحفاظ على علاقتها التصديرية والاستيرادية مع هذه الدول خلال السنوات من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٥
- بالنسبة لقيم التصدير الإجمالية في التجارة البينية العربية كان ترتيب مصر السادس عام ٢٠٠٠، فالرابع عام ٢٠٠٥، فالثالث عام ٢٠١٠، وتراجع عام ٢٠١٥ لتكون خامس دولة، وذلك كما ذكرنا نتيجة لتداعيات ثورة يناير ٢٠١١

- بالنسبة لقيم الاستيراد الإجمالية فحافظت مصر على ترتيبها الخامس خلال السنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠ ثم تقدمت للمركز الرابع في ٢٠١٥
- وتعتبر مصر من الثلاث دول الأكثر تصديراً للدول العربية (مصر في الترتيب الثالث) إذا أخذنا متوسط الأربع سنوات محل الدراسة، وبالنسبة للاستيراد جاءت مصر في المرتبة الخامسة
- كان الميزان التجاري لمصر في التجارة البينية العربية موجباً، حيث إن قوة مصر التصديرية أعلى من قوتها الاستيرادية في متوسط السنوات الأربع، وبالتالي فإن تعزيز التجارة بين مصر والدول العربية قد يساهم في تحسين الاقتصاد المصري شريطة أن تتحسن شروط التجارة وتزال العديد من المعوقات بينها وبين الدول العربية الأخرى مثل شهادة المنشأ، تطبيق المعايير والمواصفات الفنية والصحية والبيئية وغيرها
- بتحليل مركزية التقارب وجدنا أن قيم مصر في مركزية التقارب الداخلة in-closeness في أعوام ٢٠١٠ و٢٠١٥ هي الأعلى وكانت أيضاً عالية ولكن لم تكن الأعلى في أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، كما أن مركزية التقارب الخارجة out-closeness هي الأعلى خلال الأربع سنوات محل التحليل، وهذا يدل **على أن مصر تستطيع أن تقوم بدور بالغ الأهمية في مجال سلاسل القيمة المضافة مع جميع الدول العربية**، وإذا قامت مصر بهذا الدور من خلال محور قناة السويس والمناطق الصناعية واللوجيستية التابعة له فمن المتوقع زيادة فرص مصر في قيادة التجارة البينية العربية، ويتوافر لدى مصر العديد من المقومات لكى تقوم بهذا الدور بالنظر إلى موقعها الجغرافي وتنوع هيكلها الاقتصادي وآفاق تطورها التكنولوجي وما أجرته من العديد من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية مؤخراً لجذب الاستثمارات الاجنبية
- ومن تحليل ترتيب بيج نجد أنه من حيث أهمية الروابط تقع مصر (مع كل من السعودية وقطر) في الصدارة، وإذا أخذنا قيم هذه الروابط في الحسبان نجد أن مصر تقع الرابعة من حيث الترتيب، وبالتالي تأكيداً على ما ذكرناه في النقطة السابقة من أن موقع مصر داخل الشبكة يؤهلها للقيام بدور أكبر في التجارة البينية العربية وخصوصاً إذا ما تم التركيز على سلاسل القيمة المضافة.

ومن توصيات الدراسة الحالية تأسيساً على النتائج المستخلصة:

- أن نقترح تعزيز السياسة التجارية مع البلدان العربية بمجموعة من الإجراءات في مجال تقديم تسهيلات تجارية، تسهيلات عبور المنافذ عبر الحدود العربية، تطوير الموانئ المصرية لوجستياً لاستقبال المنتجات العربية وتصديرها والاهتمام بتطوير اسطول النقل البري والبحري، مع الاهتمام بمراعاة والرقابة على المواصفات الفنية للجودة والمواصفات البيئية والصحية قبل تصدير المنتجات
- محاولة اعتماد منهجية تحليل الشبكات لتعزيز التجارة البينية العربية من خلال برنامج تعزيز التجارة في الأجل الطويل لدى جامعة الدول العربية

ملخص الدراسة

"دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات"

يهدف البحث إلى تحليل شبكة التجارة البينية العربية باستخدام منهجية تحليل الشبكات. وينقسم البحث إلى مقدمة وأربعة فصول رئيسية ثم النتائج والتوصيات. ركزت المقدمة على أهمية البحث وأهدافه، كما استعرضت الدراسات السابقة والتي تم تقسيمها إلى جزئين؛ الجزء الأول دراسات سابقة عن التجارة البينية العربية والجزء الثاني دراسات استخدمت منهجية تحليل الشبكات لتحليل التجارة سواء الدولية أو الإقليمية.

في الفصل الأول تم استعراض المسارات التي تمت بين الدول العربية في سبيل تعزيز التجارة البينية، بداية من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في يونية ١٩٥٧ وحتى اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في ٢٠٠٩. كما ركز الفصل على دراسة نقطتين أساسيتين؛ وهما درجة فعالية الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمسارات البديلة للتعاون العربي شبه الإقليمي. في النقطة الأولى بين الفصل إن محاولات تحقيق بعض خطوات التكامل الاقتصادي العربي تمثلت في مجموعة اتفاقيات وصل عددها إلى ١٣٥ اتفاقية تجارة ثنائية ولكنها لم تكن قادرة على زيادة نسبة التجارة البينية العربية. وبدراسة الأحكام العامة والموضوعية لاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى كشف الفصل عن أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية قد أتى في ظل توافر مجموعة من العوامل التي يفترض أن تؤدى إلى تعزيز فرص نجاحها، ومع ذلك فيوجد العديد من المعوقات والإشكاليات التي تعوق تنمية هذه التجارة تم ذكرها في الدراسة. ولتذليل المعوقات توصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى بعض الآليات الإجرائية ذكرتها الدراسة. وعرض الفصل بعض الحلول للتصدي لهذه القضايا. وبالنسبة للنقطة الثانية استعرض الفصل المسارات البديلة للتعاون العربي شبه الإقليمي من خلال مناقشة الأحكام العامة لاتفاقية إنشاء اتحاد المغرب العربي، الاتفاقية الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي واتفاقية أغادير، مع طرح الملاحظات حول فعالية أداء هذه الاتفاقيات في تعزيز التجارة البينية العربية. فذكر الصعوبات التي حالت دون تطبيق اتفاقية إنشاء اتحاد المغرب العربي. أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فقد تم التنسيق بين الدول الأعضاء من أجل نجاح التعاون التجاري بينهم، وركزت على تحقيق الوصول نحو السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدد مع تعزيز آليات السوق في اقتصاد دول المجلس. وأخيراً استعرض الفصل اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطة وأنها استهدفت تطبيق تراكم المنشأ مع الاتحاد الأوروبي. وذكر الفصل أنه قد يساهم ذلك في تحقيق طفرة تنموية من خلال زيادة الصادرات فيما بين الدول الأربع بعضها البعض وبينها وبين الاتحاد الأوروبي خاصة وأن هذه الدول على الأرجح تتشابك هياكل تكاليفها وسياساتها الاقتصادية كمجموعة صغيره، ولكن قد تكون هناك آثار وخيمة

لإلغاء الرسوم على الواردات الأوربية بما يتسبب من إغلاق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول.

وفى الفصل الثاني تم إلقاء الضوء على أداء التجارة الخارجية للدول العربية خلال فترة عشرين عاماً من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥، مقارنة بأداء التجارة الخارجية على مستوى العالم ككل، كما تم رصد أداء التجارة الخارجية للدول العربية على مستوى كل دولة. ثم تلا ذلك رصد أداء التجارة البينية للدول العربية في نفس الفترة، كما تعرض لأداء مجموعات دول مجلس التعاون الخليجي ودول اتحاد المغرب العربي وأيضا دول اتفاقية أغادير. وتم تحليل صادرات وواردات البلاد العربية للعالم الخارجي في فترتين؛ الفترة الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ والفترة الثانية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥. حيث بين التحليل أن مساهمة صادرات الدول العربية في إجمالي الصادرات العالمية بلغت ٦.٣% خلال الفترة الثانية، بينما كانت ٤% خلال الفترة الأولى. وبالنسبة للواردات إلى الدول العربية كانت ٤.٣% خلال الفترة الثانية، بينما كانت حصتها ٢.٨% خلال الفترة الأولى. وبتقسيم فترات التحليل إلى خمس سنوات، وجد أن معدلات نمو الصادرات والواردات في الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ زادت بوتيرة أقل من معدلات نمو الفترات السابقة، وذلك على كل من المستويين العربي والعالمي. ولكن كانت معدلات نمو الصادرات والواردات العربية أعلى مقارنة بنظيرتها العالمية خلال فترة الأزمة العالمية من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠. أما بالنسبة لأداء التجارة البينية العربية فوجد أن نمو الصادرات والواردات البينية العربية يزداد بمعدل إيجابي كل خمس سنوات. وشهد إجمالي قيمة الصادرات في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ نموا بشكل أكبر عنه في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥. وبالنسبة لمصر فقد احتلت المرتبة العاشرة بين الدول المصدرة خلال العشر السنوات الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥، وخلال العشر سنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ احتلت مصر المرتبة التاسعة، وكان معدل نموها خلال تلك الفترة حوالي ٢٣٣% وهي نسبة أقل من المتوسط. كما حققت مصر معدلات نمو مرتفعة بين الفترتين ٢٠٠١-٢٠٠٥ و٢٠٠٦ -٢٠١٠ وصلت إلى ١٣٨% ولكن بعد ثورة يناير ٢٠١١ تناقصت معدلات النمو لصادراتها إلى ١٤%. أما بالنسبة للواردات فإن حصة الواردات البينية للدول العربية من إجمالي واردات الدول العربية كانت تزداد أيضا بمعدل إيجابي كل خمس سنوات ولكن بمعدل أعلى بقليل من الصادرات. وبالتركيز على الصادرات البينية العربية لكل دولة فقد استخلص الفصل من التحليل أن الفترة الثانية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ شهدت تغيرا ملحوظا في ترتيب بعض الدول، فقد حافظت السعودية على المركز الأول وكذلك الإمارات على المركز الثاني وتقدمت مصر إلى المركز الثالث وتلتها قطر للمركز الرابع وتراجعت عمان إلى المركز الخامس. وبذلك استحوذت الخمس دول الأعلى في قيمة الصادرات على ما يقرب من ٧٥.٨% من إجمالي الصادرات العربية البينية. وهو ما يشير إلى تركز الصادرات العربية البينة حول تلك

الدول بشكل كبير. بالإضافة لذلك فإن الدول العربية التي شهدت نموا/ تطوراً ملحوظا في قيمة الصادرات البينية بين الفترة الأولى والفترة الثانية هي قطر تلتها مصر ثم الجزائر فالإمارات ثم السودان. وبالنسبة للواردات البينية العربية لكل دولة شهدت الفترة الثانية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥، تغيرا ملحوظا حيث احتلت الإمارات المركز الأول وتراجعت السعودية للمركز الثاني وجاءت العراق في المركز الثالث ثم عمان فمصر. وبذلك استحوذت الخمس دول على ما يقرب من ٥٦.٥% من إجمالي الواردات العربية البينية. بالإضافة إلى ذلك فإن الدول العربية التي شهدت تطوراً ملحوظا لقيمة الواردات البينية بين الفترة الأولى والفترة الثانية هي موريتانيا تلتها العراق ثم الإمارات ومصر وقطر.

واستعرض الفصل الثالث بعض النظريات والنماذج المستخدمة في تحليل التجارة، والتي كان لها دور بارز في التجارة الدولية؛ نظرية الميزة المطلقة التي ذكرها آدم سميث في كتابه ثروة الشعوب، والتي تعتبر نقطة البدء في الاهتمام بدراسة مسببات التجارة بين الدول. ثم تم عرض لنظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو والتي تقوم على مبدأ حرية التجارة وعدم وضع أي نوع من القيود من الدولة –مثلها في ذلك مثل نظرية الميزة المطلقة، وتم بعد ذلك شرح لنماذج الجاذبية والتي ظهرت على يد تنبرجن عام ١٩٦٢، واعتبرت من أفضل النماذج المستخدمة لقياس علاقة التجارة الخارجية بين دولتين، وتطوير النموذج الأصلي بإضافة متغيرات أخرى. وتعرض الفصل إلى أنه رغم نجاح نماذج الجاذبية إلا أنها تعرضت للانتقادات حيث أن تقدير قيم المعلمات في النموذج له دوراً أساسياً في الحصول على نتائج دقيقة أو غير دقيقة، فقد أشارت الدراسات إلى أن نماذج الجاذبية لم تستطع تقدير العلاقة على المستوى الإقليمي أو الدولي، وأيضاً ظلت نتائجها غير مجدية لتوضيح شكل التجارة الدولية سواء على المستويين الإقليمي أو الدولي. وركز الفصل على دراسة منهجية تحليل الشبكات حيث أنها راجت في السنوات العشر الأخيرة لقياس العلاقات التجارية الدولية، حيث أنها تقوم بدراسة شكل شبكة التجارة ككل، وليس التجارة بين بلدين فقط، كما يتم الأخذ في الاعتبار تأثير البلاد الأخرى على العلاقة بين البلدين. وتم استعراض المفاهيم الأساسية للشبكات من الناحية الرياضية، وكذلك استعراض أنواع الشبكات، والتعريفات والمقاييس الأساسية للشبكة.

ركز الفصل الرابع على تحليل ومقارنة أربع شبكات لبيانات التجارة البينية بين الدول العربية، وهي شبكات أعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٥ وذلك كأسلوب لقياس مدى التجانس/التناغم للتجارة بين الدول العربية وبالتركيز على قياسات المركزية للشبكات الأربع. وأظهر نتيجة تحليل الشبكات أنه على الرغم من أن الانطباع العام للتجارة البينية بين الدول العربية يعكس مدى التفاعل الاقتصادي الواضح بين الدول العربية،

حيث تظهر علاقات التجارة الثنائية "الروابط" بشكل مكثف وواسع بين الدول العربية. فإن قيمة الصادرات لكل رابط. يظهر عدم التجانس واضحاً، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٥، يظهر من تحليل الشبكة بالأخذ في الاعتبار قيم الروابط أن ٥٠% من إجمالي قيمة الصادرات البينية يمثلها ١١ رابط على الشبكة فقط. فعلى الرغم من شبكة التجارة البينية العربية عالية الكثافة (٠.٨٠٥ عام ٢٠١٥) إلا أن قيم التبادل التجاري ضعيفة وتوضح عدم التكافؤ بين الدول العربية. وعند حساب متوسط لدرجة المركزية للدول العربية خلال السنوات محل الدراسة، وجد أن كل من عمان ومصر استطاعتا الحفاظ على علاقتهما التصديرية بمعدل أفضل من باقي الدول العربية. وكذلك فإن كل من مصر ولبنان استطاعتا الحفاظ على علاقتهما الاستيرادية من معظم الدول العربية. أما بالنسبة لمتوسط قوة المركزية للدول العربية خلال السنوات محل الدراسة، جاءت كل من السعودية والإمارات ومصر في المراكز الثلاث الأولى كأكبر دول مصدرة لباقي الدول العربية خلال الأربع سنوات. بينما جاءت الإمارات والسعودية وعمان في المراكز الثلاث كأعلى دول عربية مستورده من باقي الدول العربية بينما جاءت مصر في المركز الخامس. وكانت أربع دول فقط متوسط قوة المركز الخارجة منها أكبر من متوسط قوة المركز الداخلة فيها وهم على الترتيب السعودية وقطر والجزائر ومصر. بمعنى آخر قوتهم التصديرية أعلى من قوتهم الاستيرادية. ومن تحليل البينية أتضح لنا أن لمصر دوراً مركزيا وسطيا بين الدول العربية من خلال علاقتها التجارية سواء التصديرية أو الاستيرادية وذلك خلال السنوات محل الدراسة، أي أن مصر قريبة من الجميع. وهذا يؤكد بجلاء على الدور المحوري الذي تقوم به مصر اقتصادياً وجيوسياسياً في المنطقة العربية.

وعموماً، فمن مجموعة قياسات المركزية المختلفة لشبكات التجارة العربية البينية لأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠ و٢٠١٥ يتضح لنا أن هناك بلاد مؤثرة بشكل كبير في هذه الشبكات ولها دور محوري في التجارة البينية العربية وهي السعودية والإمارات ومصر وعمان. كما تم تطبيق شبكة العمود الفقري وأقصر مدى للشجرة في التجارة البينية العربية للإجابة على تساؤلين أولاً: كيفية تدفق الأموال إلى الدول العربية نتيجة التجارة البينية العربية، ثانياً التعرف بصورة أكبر على تكوينات المناطق الاقتصادية في شبكة التجارة البينية العربية، وتبيان أكثر البلاد تأثيراً في التجارة البينية. ونتيجة هذين التطبيقين وجد أنه – بصفة عامة – يتم تدفق الأموال في اتجاه الدول ذات الناتج المحلى الإجمالي الأعلى (باستثناء حالة الجزائر)، أي ازدياد ثروة الدول الأعلى في الناتج المحلى الإجمالي نتيجة التجارة البينية وعدم وجود فرصة حقيقية للدول ذات الناتج

المحلى الإجمالي الأقل. وأيضاً يوجد ركيزتين اقتصاديتين تجاريتين للشبكة وهما الإمارات والسعودية، فلهما دوراً محورياً في التجارة البينية العربية.

ومن نتائج الدراسة: أظهر تحليل الشبكات أن نموذج الجاذبية ليس النموذج الأمثل في التطبيق على التجارة البينية العربية، كما أن نتائج البحث وجدت أن معدلات نمو صادرات مصر للعالم في سنوات الدراسة كانت مرتفعة ولكنها تناقصت بعد ثورة يناير. ونفس الشيء حدث للواردات المصرية من العالم، بالنسبة لتجارة مصر مع الدول العربية، فنجد أن مصر تقدمت للمركز الثالث في ترتيب الدول العربية بالنسبة للصادرات البينية العربية في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥، كما شهدت مصر نموا ملحوظاً في قيمة الصادرات البينية بين الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٥ والفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥، ووارادات مصر البينية شهدت أيضاً تطور ملحوظ بين الفترتين بلغت ٥١٢%، وأن مصر تحتفظ بروابط تجارية مع كل الدول العربية، وتعتبر من أعلى الدول في الحفاظ على علاقتها التصديرية والاستيرادية مع هذه الدول خلال السنوات من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٥، أما بالنسبة لقيم التصدير الإجمالية في التجارة البينية العربية كان ترتيب مصر السادس عام ٢٠٠٠، فالرابع عام ٢٠٠٥، فالثالث عام ٢٠١٠، وتراجع عام ٢٠١٥ لتكون خامس دولة، وذلك كما ذكرنا نتيجة لتداعيات ثورة يناير ٢٠١١. وكان الميزان التجاري لمصر في التجارة البينية العربية موجباً، حيث إن قوة مصر التصديرية أعلى من قوتها الاستيرادية في متوسط السنوات الأربع. وبتحليل مركزية التقارب وجدنا أن قيم مصر في مركزية التقارب الداخلة في أعوام ٢٠١٠ و٢٠١٥ هي الأعلى وكانت أيضاً عالية ولكن لم تكن الأعلى في أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، كما أن مركزية التقارب الخارجة هي الأعلى خلال الأربع سنوات محل التحليل، وهذا يدل على أن مصر تستطيع أن تقوم بدور بالغ الأهمية في مجال سلاسل القيمة المضافة مع جميع الدول العربية، كما أنه نتيجة تحليل ترتيب بيج نجد أنه من حيث أهمية الروابط تقع مصر (مع كل من السعودية وقطر) في الصدارة، وإذا أخذنا قيم هذه الروابط في الحسبان نجد أن مصر تقع الرابعة من حيث الترتيب، وبالتالي فأن موقع مصر داخل الشبكة يؤهلها للقيام بدور أكبر في التجارة البينية العربية وخصوصاً إذا ما تم التركيز على سلاسل القيمة المضافة.

ومن توصيات الدراسة الحالية تأسيساً على النتائج المستخلصة: نقترح تعزيز السياسة التجارية مع البلدان العربية بمجموعة من الإجراءات في مجال تقديم تسهيلات تجارية، تسهيلات عبور المنافذ عبر الحدود العربية، تطوير الموانئ المصرية لوجستياً لاستقبال المنتجات العربية وتصديرها والاهتمام بتطوير اسطول

النقل البري والبحري، مع الاهتمام بمراعاة والرقابة على المواصفات الفنية للجودة والمواصفات البيئية والصحية قبل تصدير المنتجات، وكذلك محاولة اعتماد منهجية تحليل الشبكات لتعزيز التجارة البينية العربية من خلال برنامج تعزيز التجارة في الأجل الطويل لدى جامعة الدول العربية.

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

١. الشدي، طارق بن عبد الله (٢٠١٠). منهجية تحليل الشبكات الاجتماعية – مجلة جامعة الملك سعود– الآداب – السعودية، مجلد ٢٢، عدد ٢ http://search.mandumah.com/Record/478946

٢. أيمن محمد عبد الفتاح (٢٠٠٠). دور الضريبة على القيمة المضافة في تفعيل السوق العربية المشتركة (رسالة ماجستير غير منشورة) مقدمة إلى قسم الاقتصاد، تجارة عين شمس.

٣. بو ثلجة عبد الناصر وبورحلة ميلود (٢٠١١). التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأداء والمعوقات في الفترة (١٩٩٨–٢٠١٠م). جامعة تلمسان– الجزائر.

٤. بودية فاطمة (٢٠١١). تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية – حالة الجزائر. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير–جامعة حسيبة بن بوعلي.

٥. تقي عبد سالم (٢٠١١). "مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية عدد ٢٨.

٦. تواتى بن على فاطمة (٢٠٠٨). مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث عدد ٢٠٠٨/٦.

٧. سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (٢٠١٥). "أداء التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكفاءتها وأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها " في *J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ.*، 2095 -2073 :(12) Vol.6 .

٨. طالب عوض وعامر باكير (٢٠٠٨). التجارة العربية البينية: الواقع والآفاق المستقبلية. المؤتمر الدولي الثالث لكلية العلوم الإدارية "اتجاهات ٣".١٦–١٧ كانون الأول ٢٠٠٨. جامعة الكويت.

٩. عايش كمال ونوري منيره (٢٠١٦). التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد ١١ ديسمبر ٢٠١٦.

١٠. عبد المطلب عبد الحميد (٢٠٠٦). اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، الدار الجامعية.

١١. عبد المطلب عبد الحميد (٢٠٠٣). السوق العربية المشتركة، مجموعة النيل العربية.

١٢. عمرو عبد الحميد رفعت، عصام صبري سليمان علي (٢٠١٥). تحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية. في *Alex. J. Agric. Res. Vol. 60 No. 1*.

١٣. فادية محمد عبد السلام (٢٠٠٥). درجة فعالية الاركان الرئيسية لمنطقة التجارة العربية الكبرى في "تحرير منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات وضرورات التحقيق. تحرير محمود الامام "مركز دراسات المستقبل".

١٤. مغاورى شلبي (٢٠٠٣). اتفاقيات التجارة الحرة وأثارها على الصادرات المصرية، الأهرام الاقتصادي، عدد ١٨٨، أغسطس ٢٠٠٣.

١٥. نواف أبو شمالة (٢٠١٦). تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. سلسلة جسر التنمية. العدد ١٣٠. السنة الرابعة عشر–أكتوبر ٢٠١٦. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.

١٦. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٩.

١٧. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000.

١٨. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001.

١٩. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002.

٢٠. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣.

٢١. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

٢٢. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005.

٢٣. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.

٢٤. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007.

٢٥. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008.

٢٦. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009

٢٧. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.

٢٨. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.

٢٩. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.

٣٠. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013.

٣١. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

٣٢. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

٣٣. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

٣٤. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017.

٣٥. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تقرير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ٢٠١٥-٢٠١٦ التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، تقرير رقم (٢٢) أبريل ٢٠١٠، ص٢٠-٢١.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

36. Abdmoulah Walid and B. Laabas (2010). "Assessment of Arab Export Competitiveness in International Markets using Trade Indicators." Arab Planning Institute Working paper API/WPS 1010.
37. Borko Furht. (2010). "Handbook of Social Network Technologies and Applications", Springer.
38. De Benedictis Luca & Nenci Silvia & Santoni Gianluca & Tajoli Lucia and Vicarelli Claudio (2014). "Network Analysis of World Trade using the BACI-CEPII Dataset," Global Economy Journal, De Gruyter, vol. 14(3-4), pages 1-57, October.
39. De Nooy, W., Mrvar, A., & Batagelj, V. (2011). "Exploratory Social Network Analysis with Pajek" vol. 27. Cambridge University Press.
40. Elsie Onsongo (2017). "Bilateral Trade Flows in African Trading Blocs: A Network Analysis Trade Policy and Economic Integration in the Middle East and North Africa". At:https://www.academia.edu.
41. Fagiolo, G., Reyes, J., and S. Schiavo (2010). "The Evolution of the World Trade Web: A Weighted Network Analysis," Journal of Evolutionary Economics, Vol. 20(4), pp. 479–514.
42. Giancarlo Gandolfo (2010). "Models of International Economics", in Mathematical Models in Economics, edited by Wei-Bin Zhang, Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS), Developed under the Auspices of the UNESCO, Eolss Publishers, Paris, France, available online at http://www.eolss.net.
43. Guido Caldarelli, Matthieu Cristelli, Andrea Gabrielli, Luciano Pietronero, Antonio Scala, Andrea Tacchella (2012). "A Network Analysis of

Countries' Export Flows: Firm Grounds for the Building Blocks of the Economy". PLoS One 7(10), e47278.

44. Jae Woo Lee, Seong Eun Maeng, Gyeong- Gyun Ha, Moon Hyeok Lee, Eun Seong Cho .(٢٠١٣)."Applications of Complex Networks on Analysis of World Trade Network." Journal of physics: Conference Series 410.
45. Kazienko, Przemyslaw. (2015) "Applications of Social Media and Social Network Analysis-Lecture Notes in Social Networks", Springer.
46. Langville, Amy N., and Carl D. Meyer. (2011) "Google's PageRank and Beyond: The Science of Search Engine Rankings". Princeton University Press.
47. Lawyer, G. (2015). "Understanding the Influence of All Nodes in A Network". Sci. Rep.2015, 5.
48. Luca De Benedictis and Daria Taglioni (2011). "The Gravity Model in International Trade, in The Trade Impact of European Union Preferential Policies". pp55-89.
49. Lucio Biggiero and Mario Basevi (2009). "Testing The Gravity Model through Network Analysis". Paper presentato al Convegno.
50. McCallum, J. (1995). National Borders Matter: Canada-US Regional Trade Patterns. American Economic Review, pp 615-623.
51. Nordlund, C (2010). *Social Ecography; International Trade, Network Analysis, and An Emmanuelian Conceptualization of Ecological Unequal Exchange.* Department of Social and Economic Geography, Lund University.
52. Ratsimbaharison, Adrien M. (2017). "Regional Integration vs. Globalization: A Social Network Analysis of the Trade Within and Outside the Southern African Development Community (SADC)". Journal of International Organization Studies, Forthcoming. Available online at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2745744.
53. Roy J. Ruffin (2002). "David Ricardo's Discovery of Comparative Advantage", History of Political Economy, vol. 34, pp. 727–48.
54. Santanu Saha Ray. (2013) "Graph Theory with Algorithms and its Applications in Applied Science and Technology". Springer.
55. Silvia Griselda. (2015) "Different Models in International Trade from the Krugman-Melitz Framework to the New Addilog Theory of trade". Master's thesis. Univariersita Ca'Foscari Venizia.
56. Smith, A. (1905). "The Wealth of Nations". New York: P.F. Collier & Son.

57. S. Pettie and V. Ramachandran. (2000) "An Optimal Minimum Spanning Tree Algorithm". 27th International Colloquium on Automata, Languages and Programming. Springer. Pages 49-60.
58. Tinbergen, Jan. (1962). Shaping the World Economy: "Suggestions for an International Economic Policy".
59. T. Opsahl, F. Agneessens, and J. Skvoretz. (2010). "Node Centrality in Weighted Networks: Generalizing Degree and Shortest Paths". Social Networks, 32(3):245–251.
60. Wei Wei, Jureg Pfeffer, Jeffrey Reminga and Kathleen M. Carly. (2011) "Handeling Weighted, Asymmetric, Self-looped, and Disconnected Networks in ORA". Institute for Software Research-School of Computer Science- Carnegie Mellon University.
61. Xiao H, Sun T, Meng B, Cheng L. (2017) "Complex Network Analysis for Characterizing Global Value Chains in Equipment Manufacturing". PLoS ONE 12(1): e0169549. Available online at https://doi.org/10.1371/journal.pone.0169549
62. http://www.amf.org.ae/ar/jointrep.
63. https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL.
64. https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD.
65. https://globaledge.msu.edu/trade-blocs

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ	اسم المؤلف
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧	د. محمد حسن فج النور
٢			
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨	
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨	
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨	
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨	
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨	
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979	
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩	د. كمال الجنزورى
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠	د. محرم الحداد
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	د. كمال الجنزورى
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢	د. كمال الجنزورى
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢	د. محمد عبد الفتاح منجى
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣	د. محمد عبد الفتاح منجى
٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣	د. محمد عبد الفتاح منجى
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥	د. سعد طه علام
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥	د. احمد عبد الوهاب برانيه
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥	د. رجاء عبد الرسول حسن
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥	د. سعد طه علام
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥	د. فوزى رياض فهمى
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥	د. فتحى الحسيني خليل
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية	ديسمبر ١٩٨٥	د. السيد عبد العزيز دحيه

	للاقتصاد القومى		
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥	د. الفونس عزيز قديس
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦	د. رجاء عبد الرسول حسن
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦	د.علا سليمان الحكيم
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦	د. رجاء عبد الرسول حسن
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	Sep, 1986	د.عماد الشرقاوى امين
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦	معهد التخطيط القومي
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨	د.هدى محمد صالح
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨	د.مصطفى أحمد مصطفى
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨	د.احمد حسن ابراهيم
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨	د. سعد طه علام
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨	د.على ابراهيم عرابي
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨	د.محمد سمير مصطفى
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨	د. محمد عبد المجيد الخلوى
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨	د. ثروت محمد على
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩	د.سيد حسين احمد
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩	د.احمد حسن ابراهيم
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩	د. سعد طه علام
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠	د.سيد حسين احمد
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠	د.ابراهيم حسن العيسوى
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠	د.احمد برانيه
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو ١٩٩٠	د.السيد عبد المعبود ناصف
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠	د.محمد عبد الفتاح منجى
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠	د.عماد الشرقاوى امين
٥٤	التخهطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠	د.وفاء احمد عبد الله
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠	د.محمد سمير مصطفى
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠	د.عثمان محمد عثمان
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠	د.رأفت شفيق بسادة
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠	د.فتحى الحسيني خليل
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠	د.السيد عبد المعبود ناصف
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠	د.محمد سمير مصطفى

٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١	د.مجدي محمد خليفه
٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١	د. سعد طه علام
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١	د.سيد حسين احمد
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١	د.صالح حسين مغيب
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١	د. سعد طه علام
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١	د.محرم الحداد
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١	د.محرم الحداد
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١	د.سعد حافظ
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١	د.اماني عمر
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢	د.راجيه عابدين خير الله
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢	د. عزه عبد العزيز سليمان
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢	د.مصطفى أحمد مصطفى
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢	د.عبد القادر دياب
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢	د.ابراهيم حسن العيسوي
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢	د.فتحى الحسيني خليل
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢	د.عثمان محمد عثمان
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢	د.السيد عبد المعبود ناصف
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣	د.سيد حسين احمد
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للآقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣	د.محرم الحداد
٧٩	يعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣	د.محمد عبد الفتاح منجى
٨٠	تقوييم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣	د.محمد عبد العزيز عيد
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣	د. الفونس عزيز قديس
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د.اماني عمر
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣	د. سعد طه علام
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣	د.محمد سمير مصطفى
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤	د.محمود عبد الحى صلاح
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤	د.محرم الحداد
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤	د.وفاء احمد عبد الله

٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤	د.محمد ماجد صلاح الدين خشبة
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤	د. رمزي زكي
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤	د.محمد عبد العزيز عيد
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤	د.عبد القادر دياب
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤	د.سعد طه علام
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥	د.راجيه عابدين خير الله
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥	د.محرم الحداد
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥	د.محمود عبد الحى صلاح
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥	د.ثروت محمد على
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥	د.إجلال راتب
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦	د.صالح حسن مغيب
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦	د.سعد طه علام
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦	د.محرم الحداد
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦	
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦	د.محمد عبد العزيز عيد
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦	د.سعد طه علام
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦	د.اجلال راتب
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦	د.محرم الحداد
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦	د.نادرة وهدان
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦	د.راجية عابدين خير الله
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧	د.محمد عبد العزيز عيد
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧	د.ثروت محمد على
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨	د.راجية عابدين خير الله
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨	د.عبد القادر دياب
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨	د.سعد طه علام
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨	د.اجلال راتب
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨	د.محرم الحداد
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨	د.وفاء احمد عبد الله
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨	د.ابراهيم العيسوى
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨	د.عبد القادر دياب

١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨	د.سعد طه علام
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨	د.سيد محمد عبد المقصود
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨	د.ايمان احمد الشربيني
١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر ١٩٩٨	د.عبد الله الداعوشى
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨	د.ماجدة ابراهيم
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر١٩٩٨	د.اجلال راتب
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩	د.سيد محمد عبد المقصود
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩	د.سعد طه علام
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩	د.اجلال راتب
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩	د.محرم الحداد
١٢٩	جاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠	د.ماجدة ابراهيم
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠	د.محمد عبد العزيز عيد
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠	د.سيد محمد عبد المقصود
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠	د.محمد محمود رزق
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠	د.نادرة وهدان
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١	د.محمد عبد العزيز عيد
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١	د.احمد عبد الوهاب برانيه
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١	د.نادرة وهدان
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١	د.محمد محمد الكفراوي
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١	د.اجلال راتب
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١	د.السيد محمد كيلاني
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١	د.عبد القادر دياب
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١	د.هدى صالح النمر
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١	د.محمد عبد العزيز عيد
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢	د.عبد القادر دياب
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢	د.محمد محمد الكفراوي
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢	د.محمود محمد عبد الحى
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢	د.وفاء احمد عبد الله
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢	د. سهير ابو العينين
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على	يوليو ٢٠٠٢	د.هدى صالح النمر

	مستوى القطاع الزراعى		
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢	د.محرم الحداد
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢	د.محمد عبد العزيز عيد
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢	د.سلوى مرسي محمد فهمي
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢	د.السيد عبد العزيز دحيه
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢	د.عزه عمر الفندري
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢	د.محمد محمد الكفراوي
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢	د.سمير عريقات
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣	د.سيد محمد عبد المقصود
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣	د.محرم الحداد
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣	د.عبد القادر دياب
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣	د.محمد عبد العزيز عيد
١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣	د.سلوى مرسي محمد فهمي
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣	د. سهير ابو العينين
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣	د.عبد القادر حمزه
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣	د.فادية عبد السلام
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣	د.هدي صالح النمر
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣	د.عزيزة على عبد الرازق
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣	د.مصطفى احمد مصطفى
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤	د.محرم الحداد
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤	د.نفيسه ابو السعود
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤	د.عبد القادر حمزه
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤	د.عبد القادر دياب
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤	د.فادية عبد السلام
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤	د.محمد سمير مصطفى
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د.زينات محمد طباله
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات	يوليو ٢٠٠٤	د.محرم الحداد

	(عدد خاص)		
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد
١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس٢٠٠٥	د. لطف الله امام صالح
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦	د.عبد الحميد سامى القصاص
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦	د.علا سليمان الحكيم
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦	د.محمود عبد الحى
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦	د.فاديه محمد عبد السلام
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦	د.هدى صالح النمر
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦	د.نفيسه ابو السعود
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦	د.نفيسه ابو السعود
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦	د.محرم الحداد
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦	د.عبد القادر دياب
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧	د.سلوى مرسي محمد فهمي
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧	د.محمد محمد الكفراوي
١٩٨	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧	د.اجلال راتب
١٩٩	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس٢٠٠٧	د.
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس ٢٠٠٧	د. صادق رياض ابو العطا
٢٠١	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس٢٠٠٧	د.فريد احمد عبد العال
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس٢٠٠٧	د.راجيه عابدين خير الله
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧	د. محرم الحداد
٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧	د.عزه عمر الفندري
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧	د. محمد عبد الشفيع عيسى
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨	د.ايمان احمد الشربيني
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محمود ابراهيم فرج
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨	د.فريال عبد القادر احمد

٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محرم الحداد
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨	د.نادرة وهدان
٢١١	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفاده	نوفمبر ٢٠٠٨	د.فاديه عبد السلام
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨	د.ابراهيم العيسوي
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩	د. عبد القادر دياب
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (١٩٨٨ – ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩	د. محمود ابراهيم فرج
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس ٢٠٠٩	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩	د. محرم الحداد
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير ٢٠١٠	د.ايمان احمد الشربيني
٢١٩	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير ٢٠١٠	د. سيد محمد عبد المقصود
٢٢٠	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس ٢٠١٠	د. محمد عبد الشفيع عيسى
٢٢١	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر ٢٠١٢ – ٢٠٣٢	يولية ٢٠١٠	د.مجدي عبد القادر
٢٢٢	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه ٢٠١٠	د.دسوقى عبد الجليل
٢٢٣	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه ٢٠١٠	د. عبد القادر محمد دياب
٢٢٤	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر٢٠١٠	د.خضر عبد العظيم ابو قوره
٢٢٥	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر ٢٠١٠	د. محرم الحداد
٢٢٦	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير ٢٠١١	د.ابراهيم العيسوي
٢٢٧	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير ٢٠١١	د. نفين كمال
٢٢٨	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس ٢٠١١	د. محرم الحداد
٢٢٩	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس ٢٠١١	د.مجدي عبد القادر
٢٣٠	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١	أكتوبر ٢٠١١	د.اجلال راتب
٢٣١	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه ٢٠١٢	د.ابراهيم العيسوي
٢٣٢	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفاده من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه ٢٠١٢	د.ابراهيم العيسوي
٢٣٣	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس ٢٠١٢	د.اماني حلمى الريس
٢٣٤	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه ٢٠١٢	د.وفاء احمد عبد الله
٢٣٥	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه ٢٠١٢	د. عبد القادر محمد دياب
٢٣٦	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع	يونيه ٢٠١٢	د.فريد احمد عبد العال

	التنمية المحلية)		
٢٣٧	إدارة الموارد الطبيعية فى ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه ٢٠١٢	د.نفيسه سيد ابو السعود
٢٣٨	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة	يونيه ٢٠١٢	د. ايمان أحمد الشربينى
٢٣٩	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر ٢٠١٢	د. محرم الحداد
٢٤٠	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر ٢٠١٢	د.اجلال راتب
٢٤١	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر ٢٠١٢	د.وفاء احمد عبد الله
٢٤٢	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر ٢٠١٢	د.مجدي عبد القادر
٢٤٣	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر ٢٠١٣	د. محرم الحداد
٢٤٤	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية(بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر ٢٠١٣	د.فريد احمد عبد العال
٢٤٥	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر ٢٠١٣	د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي
٢٤٦	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر ٢٠١٣	د.دسوقى عبد الجليل
٢٤٧	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر ٢٠١٣	د.سهير ابو العينين
٢٤٨	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى"	نوفمبر ٢٠١٣	د.اجلال راتب
٢٤٩	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	ديسمبر ٢٠١٣	د. ممدوح فهمي الشرقاوى
٢٥٠	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر ٢٠١٣	د.ايمان احمد الشربيني
٢٥١	الاقتصاد الأخضر ودورة فى التنمية المستدامة	فبراير ٢٠١٤	د. حسام الدين نجاتى
٢٥٢	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التعيرات المحلية والدولية	فبراير ٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب
٢٥٣	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر ٢٠١٤	د.اجلال راتب
٢٥٤	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر" معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر ٢٠١٤	د.دسوقى عبد الجليل
٢٥٥	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر ٢٠١٤	د.منى عبد العال دسوقى
٢٥٦	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١	يناير ٢٠١٥	د.حنان رجائي عبد اللطيف
٢٥٧	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل ٢٠١٥	د.محمد سمير مصطفى
٢٥٨	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو ٢٠١٥	د.ايمان احمد الشربيني
٢٥٩	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو ٢٠١٥	د. هدى صالح النمر
٢٦٠	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس ٢٠١٥	د. أجلال راتب
٢٦١	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر ٢٠١٥	د. نفين كمال
٢٦٢	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب
٢٦٣	المرصد الحضرى لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل ٢٠١٦	د. سيد عبد المقصود
٢٦٤	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصرى	إبريل ٢٠١٦	د. عبد القادر محمد دياب
٢٦٥	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر – سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة- (٢٠١٦ – ٢٠٣٠)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. هدى صالح النمر
٢٦٦	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمى والعربى والمصرى)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. حسن صالح

٢٦٧	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. منى دسوقى
٢٦٨	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة ٢٠١٥/ ٢٠٣٠	يوليو ٢٠١٦	أ.د. ماجد خشبة
٢٦٩	متطلبات تطوير الحاسبات القومية فى مصر	يوليو ٢٠١٦	أ.د. سهير أبو العينين
٢٧٠	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس٢٠١٦	أ.د. فريد عبد العال
٢٧١	تفاعلات المياه والمناخ والانسان فى مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس٢٠١٦	أ.د سمير مصطفى
٢٧٢	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسى والقومى فى مصر	أغسطس٢٠١٦	ا.د محرم الحداد
٢٧٣	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس٢٠١٦	د.دسوقى عبد الجليل
٢٧٤	كفاءة الاستثمار العام فى مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر٢٠١٦	أ.د.أمل زكريا
٢٧٥	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر	أكتوبر٢٠١٦	ا.د.إيمان الشربينى
٢٧٦	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها فى دعم الاقتصاد القومى	يوليو٢٠١٧	ا.د. نفيسة أبو السعود
٢٧٧	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة فى مصر	يوليو٢٠١٧	ا.د.علاء زهران
٢٧٨	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام فى جمهورية مصر العربية	يوليو٢٠١٧	د. أحمد عاشور
٢٧٩	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر	أغسطس٢٠١٧	د.هدى صالح النمر
٢٨٠	الخيارات الاستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى فى مصر	أغسطس٢٠١٧	ا.د. دسوقى عبد الجليل
٢٨١	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر	سبتمبر٢٠١٧	د.حنان رجائى عبد اللطيف
٢٨٢	تنمية وترشيد استخدامات المياه فى مصر	سبتمبر٢٠١٧	ا.د عبد القادر دياب
٢٨٣	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا	سبتمبر ٢٠١٧	أ.د محمد عبد الشفيع
٢٨٤	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر	أكتوبر٢٠١٧	ا.د حسام نجاتى
٢٨٥	صناعة الرخام فى مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر٢٠١٧	ا. د إيمان أحمد الشوَبينى
٢٨٦	تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر	ديسمبر ٢٠١٧	د.محرم صالح الحداد
٢٨٧	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر٢٠١٧	د.محمد سمير مصطفى
٢٨٨	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة فى مصر	يونيو٢٠١٨	ا.د هدى صالح النمر
٢٨٩	مبادرة الحزام والطريق وانعكساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو٢٠١٨	ا.د محمد ماجد خشبة
٢٩٠	دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باس تحليل باستخدام تحليل الشبكات	يونيو٢٠١٨	ا.د أمانى حلمى الريس

رقم الإيداع:٢٠١٩/٤٧٦٩

ISBN:978-977-6641-22-8

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر

تصدر هذه السلسلة عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة منذ عام ١٩٧٨، لتقديم الإنتاج الفكري للهيئة العلمية بالمعهد والذى يركز بصفة خاصة على تناول المشكلات التي تواجه التنمية في المجتمع المصري سواء على المستوى الكلي أو المستوي القطاعي أو الإقليمي، ويقترح السياسات الكفيلة بعلاج تلك المشكلات ودفع عملية التنمية في مصر في ظل التغيرات المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة.

وتعتبر الأعمال المنشورة في هذه السلسلة في معظم الحالات نتاجاً لجهد جماعي لفرق العمل البحثية التي تتشكل في المعهد لبحث قضايا وتحديات تنموية بعينها تواجه المخطط أو متخذ القرار، وذلك من خلال منهج علمي سليم وبمشاركة من أصحاب المصلحة والمعنيين بتلك القضايا من خارج المعهد.

وقد تنوعت القضايا التي تناولتها الأعداد المختلفة لهذه السلسلة على النحو المبين في الصفحات الأخيرة لكل عدد من إصدارات السلسلة بحيث أصبحت تلك الإصدارات تشكل في مجموعها عبر العقود المتتالية مكتبة علمية شاملة ومتنوعة، ورصيداً معرفياً هاماً في مجالات التنمية والتخطيط في مصر.

ويأمل معهد التخطيط القومي أن يجد المفكرون، والباحثون وطلاب العلم، وكذلك المخططون وصناع السياسات ومتخذو القرارات في هذه السلسلة مرجعاً أساسياً للمعرفة والعلم النافع والخبرات العملية يمكنهم الاستفادة منه على النحو الذى يثري البحث العلمي ويفتح آفاقاً جديدة في تناول وحل مشكلات التنمية من جهة، ويدعم العمل التخطيطي والتنموي نحو مزيد من الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام للمجتمع المصري من جهة أخرى.